كتـــاب

إكليل التاج وجوهره الوهاج

كتاب

إكليل التاج وجوهره الوهاج

تأليف

الإمام أحمد بن يحيى المرتضى

المتوفى سنة ٨٤٠هـ

دراسة وتحقيق

د. فطوم علي حسن الأهدل

أستاذ النحو والصرف المشارك

جامعة الحديدة

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

دار الكتب اليمنية

مكتبة خالد بن الوليد

الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقـم الإيـداع (   )
لعـام ٢٠١٦م

مكتبة خالد بن الوليد
KHALED BOOK STORE
للطباعة والنشر والتوزيع
الجمهورية اليمنية - صنعاء
جوار وزارة العدل ص.ب(2370)
تلفاكس: 224694 - 227855

مركز خالد بن الوليد
للتجارة والتسويق
صنعاء الدالري الغربي
أول شارع الرباط ت: 215699

دار الكتب اليمنية
للطباعة والنشر والتوزيع
ج.ي - صنعاء - الدائري الغربي
تلفون: 215243 - ص.ب(2370)

مكتبة خالد بن الوليد
للطباعة والنشر والتوزيع - فرع عدن
كريتر - جوار فندق العامر
تلفون: 265706 - 269810 / 02

فرع شميلة
جوار براشو سنتر
تلفون:
01 617661

مقدمة

تزخر المكتبة اليمنية بالعديد من صنوف التأليف اللغوية لعلماء كثر من بينهم عالمنا الجليل الذي نحن بصدد دراسة كتابه، وقد تميزت تصانيفه في علوم اللغة عن غيره من علماء اليمن بتنوعها فألف في النحو والصرف وشرح كل المقدمات النحوية التي انتشرت في العالمين العربي والإسلامي ومن بينها اليمن، ولخّص ما ألفه وكتب في اللغة شعراً ونثراً لذلك استحق أن يعنى الباحثون بدراسة مصنفاته وتحقيقها لما له من منزلة رفيعة في قلوب أهل اليمن كافة، وإن كان زيدي المذهب فإنه لم يقصر دراسته على علماء الزيدية، وإنما أخذ عن علماء الشافعية فكبير معلميه في الحديث والفقه هو العلوي الذي يتبع مذهب الشافعية، لذلك حظيت مصنفاته بالاهتمام والدراسة في اليمن قاطبة، وأصبح كتابه الأزهار مرجعاً علمياً لعلماء الزيدية والشافعية معاً.

ورغبة من الباحثة في الفائدة حاولت جاهدة أن تحصل على مخطوط لأحد مصنفاته فأكرمها الله بهذا المصنف الجليل (إكليل التاج وجوهره الوهّاج) الذي يعتبر ملخصاً لكتاب تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، فاجتهدت في دراسته وإخراجه إلى النور ليستفاد منه علماً ومعرفة ولتساهم مع غيرها من أبناء العربية في إخراج تراث هذا العالم الجليل إلى النور لتتدارس مصنفاته الأجيال وليأخذ حقه من المنزلة العلمية والشهرة كغيره من علماء العربية في العالمين العربي والإسلامي.

قسم الدراسة

الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى

- حياته
- مصنفاته
- وفاته

التعريف بالمؤلف

اسمه وكنيته

هو أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن المفضل بن الحجاج ابن عبدالله بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن يحيى بن أحمد ابن الإمام الهادي[1] ويمتد نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه.

مولده ونشأته

اختلفت المصادر كثيراً في تحديد سنة مولده، وأرى أن أقربها إلى الصواب وأكثرها دقة ما ورد عن ابنه أنّ ولادته كانت سنة 764هـ ، والذي يرجح هذه الرواية ما قاله من أن والده أدخله لحفظ القرآن، وله من العمر سبع سنوات، وقد ذهبت الأسرة إلى ذمار لزيارة خاله الإمام علي بن محمد إمام الزيدية الذي توفى بعد معاناة مع مرض الفالج سنة 773هـ ، وكان الإمام المهدي بصحبتهم حيث أجمعت الروايات على سنة وفاة الإمام علي بن محمد، وهذا يرجح القول إن مولده كان قبل سنة 775هـ التي رواها الشوكاني.[2]

شيوخه

نشأ الإمام المهدي في بيت علم فقد أخذ العلم وهو صبي على يد والده يحيى المرتضى، ثم عن والدته وأخيه ثم عن خاله الإمام علي بن محمد، وابنه الإمام صلاح الدين بن علي بن محمد.[3]

---

(1) أئمة اليمن ص311 ، البدر الطالع 122/1 ، مصادر الفكر ص 583.

(2) أئمة اليمن 312، البدر الطالع 122/1، فرجة الهموم 196، مصادر الفكر 583.

(3) أئمة اليمن 312، البدر الطالع 122/1، كنز الحكماء ص58.

وتروي المصادر أن شيوخه من غير أسرته هو القاضي العلامة محمد بن يحيى المذحجي الذي سمع عليه الخلاصة وشرحها، وشَرْح الأصول وكتاب الغرر والحجول.

ثم سمع عليه تذكرة ابن متويه، وقرأ التذكرة على الشيخ العلامة علي بن عبد الله ابن أبي الخير ثم قرأ عليه المحيط والمعتمد لأبي الحسن البصري.

وفي الفقه سمع عليه كذلك الجوهرة للرصاص، وكتاب منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب.

وفي السيرة سمع على الشيخ العالم علي بن صلاح العدوي، وسمع عليه في اللغة نظام الغريب ومقامات الحريري.

وفي الحديث أجيز على كتب البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه عن الشيخ سليمان بن إبراهيم العلوي، ثم قرأ الكشاف للزمخشري على أحمد بن محمد النجري. (1)

تلاميذه

من تلاميذه أخته الدهماء، وابنته فاطمة وابنيه الحسن وشمس الدين.

أمّا من غير أسرته فأشهرهم الإمام المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي ت 789هـ والفقيه علي بن محمد النجري 822هـ والقاضي يحيى بن أحمد المظفر ت 875هـ والفقيه يحيى بن أحمد مرغم ت 875هـ والفقيه عبد الله بن أبي القاسم ابن مفتاح ت877هـ.

وقد كانت كتبه في الفقه معتمد المذهب الزيدي في اليمن.(2)

---

(1) أئمة اليمن ص 312، البدر الطالع 122/1، مصادر الفكر 155.

(2) أئمة اليمن 312، البدر الطالع 122/1، مصادر الفكر 115.

مصنفاته

ورثت المكتبة اليمنية والعربية مصنفات كثيرة في فنون العلم والمعرفة للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ ، وسأقتصر على ذكر ما اشتهر عنه وتثبّت من نسبتها إليه.

مصنفاته في الفقه: أشهرها:

- كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، وهذا الكتاب هو عمدة المذهب الزيدي.[1]
- البحر الزخار لمذاهب علماء الأمصار، وقيل لم يُؤلف في بلاد اليمن مثله.[2]
- الغيث المدرار المفتح لكمائم الأزهار.[3]
- معيار العقول في علم الأصول[4]، وغيرها.

في الفرائض: الفائض في علم الفرائض.[5]

في علم الكلام وأصول الدين: دامغ الأوهام بشرح رياضة الأفهام، والدرر الفرائد في شرح كتاب القلائد، والملل والنحل وشرحها، ونكت الفرائد في معرفة الملك الواحد[6] وغيرها.

في المنطق: القسطاس المستقيم في الحد والبرهان القويم.

في الحديث: عماد الإسلام في شرح أحاديث كتاب الأحكام المتضمن لفقه أئمة الإسلام، وغيره.

---

(1) البدر الطالع 123/1،

(2) البدر الطالع 378/1.

(3) فرجة الهموم 198.

(4) فرجة الهموم 198.

(5) مصادر الفكر 266، 591.

(6) أئمة اليمن 306.

وله مصنفات في التاريخ والسير والتصوف وفي الأدب شرح مقامات الحريري.[1]
أمّا في النحو: فله: إكليل التاج وجوهره الوهاج، وهو كتابنا هذا مختصر لكتاب تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، الشافية في كشف معاني الكافية، الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر، المكلل بفرائد معاني المفصل.[2]

وفاته

توفي الإمام أحمد بن يحيى المرتضى بالطاعون في (حجّة) في شهر صفر سنة 840هـ بعد معارك وحروب طويلة مع الإمام المنصور بالله علي بن صلاح الدين الذي توفي في العام نفسه 840هـ.[3]

---

(1) كنز الحكماء 58.

(2) كنز الحكماء 58، وينظر البدر الطالع 123/1، فرجة الهموم 198.

(3) البدر الطالع 487/1، فرجة الهموم 198.

قسم التحقيق

كتاب: إكليل التاج وجوهره الوهاج

- توثيق نسبة الكتاب
- النسخ المعتمدة في التحقيق
- منهج الباحثة في التحقيق

التحقيق

ويشمل توثيق نسبة الكتاب، ووصف نسخه، ومنهج الباحثة في التحقيق.

توثيق نسبة الكتاب:

يعتبر كتاب إكليل التاج اختصارا وإيجازا لكتاب تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، وذلك يؤكد ويثبت أن الكتاب ينسب إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ ، يضاف إلى ذلك أن نسخ المخطوط كلها نسبت إلى الإمام أحمد ابن يحيى المرتضى ت 840هـ ، وقد بلغت عشر مخطوطات في مكتبة الأوقاف في الجامع الكبير، وكذا نسختين في مكتبة دار المخطوطات، إحدى هاتين النسختين كتب فيها من اختطها أنها من تأليف المؤيد بالله يحيى بن حمزة ت 749هـ، وبمراجعة النسخة وقراءتها كاملة تأكد للباحثة أنها المخطوط ذاته إكليل التاج وجوهره الوهاج التي اختصرها الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ لكتابه تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب. وناسخ هذه المخطوطة غير معروف وقد كتب على لوحة العنوان إكليل التاج وجوهره الوهاج تأليف المؤيد بالله يحيى ابن حمزة ت749هـ نسخ في ذي الحجـــة سنة 832هـ من (146 – 175) (م 19س 20 × 13) مجاميع.

واعتبر هذا خلط من الناسخ؛ لأن المخطوط منسوب إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت840هـ من خلال النسخ التي أجمع نساخها على نسبتها إليه، كذا جميع من ترجم للإمام نسبوا إليه هذا المخطوط، وكذا محقق تاج علوم الأدب الدكتور نوري ياسين الهيتي قد نسب المخطوط إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت840هـ ، وبعد مقارنة وتحقق تأكدت أن الكتاب للإمام المرتضى فاستعنت الله واخترت نسخة دار المخطوطات لتكون أصلاً للتحقيق وقارنتها

بالنسخة التي نسبت إلى الإمام المؤيد يحيى بن حمزة، والذي دعاني إلى اعتمادها أصلاً أن خطها كان واضحاً، ولا يوجد فيها حواشٍ أو سقط أو تلف، والمخطوط من ميراث الإمام المتوكل يحيى بن الإمام المنصور بالله وهذا يؤكد قيمتها العلمية ونسبتها إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت840هـ، وقد توارثها العلماء جيلاً بعد جيل حتى وصلت إلى الشيخ صلاح بن محمد آل عقيل .

النسخ المعتمدة في التحقيق:

1: النسخة الأصل: ورقمها 1803 في فهرس دار المخطوطات كتب على اللوحة الأولى بعض الأبيات والجُمَل في الاستثناء ورقم المخطوط، وفي اللوحة الثانية قصيدة نسبت إلى الشيخ عبد الله العراس بلغت ثلاثاً وخمسين بيتاً في مدح أمير المؤمنين لعلّهُ مالك المخطوط المتوكل بن الإمام المنصور.

وتعلوها أبيات خمسة مطلعها:

إنّ السحائبَ لا تجدي بوارقها ∴ نفعاً إذا هي لم تمطرْ على الأثرِ

وفي اللوحة الثالثة نسب الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كاملاً وتفسير وشرح لبعض الأسماء والألقاب للرسول صلى الله عليه وسلم مِنْ أبي القاسم إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام.

وفي اللوحة الرابعة بعض الطرائف والأبيات والشروح.

وفي اللوحة الخامسة وصف للمخطوط وأبيات شعرية في الثناء على المؤلف وكتابه، ثم ذكر اسم الناسخ، وسنة النسخ، وهي كالتالي:

هذا الكتاب من خزانة سيدي أمير المؤمنين المتوكل يحيى بن الإمام المنصور بالله حفظه الله.

كتاب إكليل التاج وجوهره الوهاج تأليف تاج العترة الكرام وبحرهم الزخار وشمسهم المضيئة في جميع الأقطار لسان الحق وفيصل القضاء أمير المؤمنين أحمد بن يحيى المرتضى قدس الله روحه ونوّر ضريحه آمين...

ثم كتب هو التاج بحر النحو فاجعل حوضه شغلاً لقلبك بكرة وأصيلاً إلى أن يقول: وتصير في دَيْجورهِ قنديلاً، ثم من تداوله من كبار العلماء إلى أن صار إلى ملك الشيخ صلاح بن محمد آل عقيل سنة 1132هـ.

وفي اللوحة السادسة موضوعات المخطوط التي بدأت بمقدمة موجزة قال فيها الإمام: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين وصلواته على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطاهرين باسمك اللهم وبحمدك نستنزل شتّى المطالب، ونستمطر هنيءَ المواهب، وبالصلاة على أنبيائك وأوليائك نسترزق المزيد من آلائك، ونخص سيدنا محمداً وآله بأفضلها، ونستشفع بهم للمنّة منك بأكملها، وبعد:

فإن من أكمل النعم وأشرف المواهب والقِسَم ما ألهمنا الله إليه ويسّرهُ وبعثنا إليه وقدّره من جمع شذور هنيّة، ولآلئ كوكبيّة أحاطت بمسائل أصول علوم العربية أرجو من الله أن يعظم بها الانتفاع، ويكمل بنقلها التحقيق والاطلاع، ويكتبها لنا أثراً صالحاً يصير به ميزاننا عنده راجحاً، فهو وليّ تبليغ الآمال الموفّق لصالح الأعمال، وجملته عشرة أبواب، وعلى اللوحة ختم مكتبة الجامع الكبير صنعاء.

والمخطوط عدد أوراقه سبعٌ وأربعون ورقة، وعدد صفحاته أربعٌ وتسعون صفحة كل صفحة تحتوي على ثلاثة عشر سطراً، كل سطر يحتوي على ست كلمات كتب بخط أسود كبير واضح فيه بعض الحواشي بخط جميل، والحواشي تحتوي على تفسير وتوضيح لبعض الأوزان والكلمات ومصطلح فصل وفرع كُتِبَ بخط أسود غامق. وقد انتهى المخطوط بذكر ناسخه وسنة نسخه، حيث قال ناسخه:

تم الكتاب عن الملك الوهاب وكان الفراغ من رقمه ضحوة يوم الأربعاء ليلة 12 من شهر صفر الخير سنة ثماني سنين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وعلى آله الكرام بخط مالكه الفقير إلى عفو الله علي محمد عز الدين بن الحسن الشامي، وفقه الله لصالح العمل وعصمه من الخطل والزلل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين وانتهى المخطوط بقصائد وأشعار، وذكر من امتلك هذا الكتاب وكيف تم تداوله.

2: النسخة الثانية: وهي النسخة التي نسبت خطأً إلى الإمام يحيى بن حمزة ت 749هـ، وقد سبق تفصيل الشرح عنها.

منهج الباحثة في التحقيق

قامت الباحثة بنسخ المخطوط وأعادت كتابته بأساليب الإملاء الحديثة، وقابلت بين نسختي المخطوط المعتمدة في الدراسة والتحقيق، ووثقت الآراء، والأقوال منسوبة كانت أو غير منسوبة إلى أصحابها وشرحت وفسّرت ما يحتاج إلى الشرح والتفسير، وخرّجت الآيات القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية على قلتها، وقد ختمت الكتاب بفهارس عامة للموضوعات والمراجع.

نسخة (أ)



نسخة (أ)



نسخة (أ)



نسخة (ب)



نسخة (ب)



مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

وصلواته على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطاهرين باسمك اللهم وبحمدك نستنزل شتى المطالب، ونستمطر هنيّ المواهب وبالصلاة على أنبيائك وأوليائك نسترزق المزيد من آلائك، ونخص سيدنا محمداً وآله بأفضلها، ونستشفع بهم للمنة منك بأكملها ....وبعد:

فإنّ من أكمل النعم، وأشرف المواهب والقِسَم ما ألهمنا الله إليه ويسّره ونفعنا إليه وقدّره من جمع شذور هنية ولآلي كوكبية أحاطت بمسائل أصول علوم العربية أرجو من الله أن يعظم بها الانتفاع ويكمل بنقلها التحقيق والاطلاع، ويكتبها لنا أثراً صالحاً يصير به ميزاننا عنده راجحاً، فهو مولى الأنام الموفق لصالح الأعمال وجملته عشرة أبواب.

الباب الأول

باب علوم العربية

النحو واللغة والتصريف والمعاني، وأصلها الكلام، وهو النطق بمفيد مستقل.[1] والكلمة لفظ وضع لمعنى غير إسناد[2]، فإن أفادت معنى غير إضافي ولا مؤقت بأحد الثلاثة فاسم[3] والمؤقت الفعل[4]، والإضافي الحرف. [5]

وإنما يتم الكلام باسمين، أو اسم وفعل، أو متضمن له. [6]

---

(1) قال ابن عقيل: الكلام هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليه.

ينظر شرح ابن عقيل، 17/1.

أمّا ابن جني في خصائصه فقد عرّفه بأنه: كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل". ينظر الخصائص، 17/1.

ويراه الزمخشري " المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى".

ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 20/1.

وتعريف المصنف للكلام مختصر مفيد.

(2) تعريف الكلمة عند ابن عقيل: " هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ".

ينظر شرح ابن عقيل 18/1.

وقد يعبر عن الكلام بأنه كلمة قال تعالى: "وكلمة الله هي العليا" وهي لا إله إلاّ الله، ومن ذلك كلمة لبيد التي وردت في قوله صلى الله عليه وسلم: " خير ما قالته العرب كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل" فقد سمي الكلام هنا كلمة. انظر ديوان لبيد 256.

(3) الاسم: هو الموضوع للدلالة على المعنى الإفرادي، والأسماء تدل على معانٍ في نفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها"

ينظر شرح الرضي 9/1.

(4) الفعل: مؤقت بأحد الأزمنة الثلاثة: " ماض ومضارع وأمر".

(5) الإضافي: هو المعنى التركيبي الحاصل من تركيب الشيء مع غيره وهي الحروف.

ينظر شرح الرضي 9/1.

(6) المتضمن له: أي للفعل كالصفة الواقعة بعد حرف نفي أو استفهام.

الباب الثاني

باب الاسم

بلغاته واشتقاقه: لفظ وضع لمعنى مستقل غير مؤقت بأحد الثلاثة يختص بالحرف والتنوين والحكم عليه، والتعريف ونحوها.[1]

والإعراب: رفع، ونصب، وجر[2]، ومقتضيه الفاعلية والمفعولية والإضافة.[3]

---

(1) علامات الاسم ذكرها ابن مالك في ألفيته فقال:

بالجر والتنوين والنداء، و (أل) ∴ ومسندٍ للاسم تمييز حصل

ينظر شرح ابن عقيل 19/1-23.

والجر يكون بالحرف، والإضافة والتبعية كـ: " مررت بغلام زيدٍ الفاضل ". والتنوين، يقصد به تنوين التمكين كـ(زيدٍ وعمرو) والتنكير كـ(مررت بسيبويه وسيبويه آخر)، وكذا تنوين المقابلة والعوض، أمّا تنوين الترنم والغالي فيدخل على الاسم والفعل والحرف، أمّا الحكم عليه، يعني الإسناد إليه، ويقصد به الحكم عليه بالخبر أو بالفعل والتعريف خاص بالأسماء، لأن الأفعال لا تقبل دخول أل عليها إلاّ ما ورد في بيت الفرزدق:

ما أنت بالحكم التُرضَى حكومتهُ ∴ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

من دخول (أل) على الفعل (ترضى).

ينظر شرح ابن عقيل 143/1، الإنصاف 521/2، التصريح 38/1. شرح ابن يعيش 155/3.

(2) الإعراب: الإبانة. اللسان (عرب) 588/1. وقد عرّفه ابن جني بأنه: الإبانة عن المعاني بالألفاظ"

ينظر الخصائص 35/1.

(3) قيل: إن سبب اقتصار النحاة على ذلك أن الأصل في الإعراب هذه الثلاثة، واستعماله فيما عداها على سبيل الفرعية والإلحاق.

ينظر الفوائد الضيائية ص38، شرح ابن يعيش 49/1.

وهو أصل في الاسم بشرط التركيب النسبي[1]، ومحله آخره، وعامله ما به يتقوّم مقتضيه[2]، وقد يكون بحرف، وكلٌّ لفظي وتقديري. [3]

فصل المُعْرَب

والمعرب: ما قام فيه المقتضى، ولم يشبه مبنى الأصل، والمبني يقتضيه، ولا ثالث.

والمعرب أنواع: نوع يستوعبها[4]، وينوّن وصلاً وهو المفرد المنصرف الصحيح اللام وأشباهها[5] ، ولا ينوّن مع لام التعريف أو الإضافة والوقف، لكن يبدل في النصب منه ألفٌ غالباً ولا يحرّك وقفاً غالباً. [6]

وأصول أبنية المجرد: ثلاثي ورباعي وخماسي، أوزانها منحصرة لا مزيدة في قول[7] وتعرب تقديراً مع يا النفس في الأصح. [8]

---

(1) يرى الزمخشري: أن الاسم إذا رُكّب جرى عليه الإعراب، بينما اشترط ابن الحاجب في الإعراب الصلاحية القرينة لجريان الإعراب من التركيب. ينظر شرح الرضي 17/1، الكشاف 87/1.

(2) المقتضى يعني: مقتضى الإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة.

(3) أي الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف.

(4) يستوعب الضمة والفتحة والكسرة.

(5) شبه المنصرف المضاف وما دخلته اللام.

(6) ولا تنوين في الوقف، إلا في النصب فيبدل ألِفاً. ينظر التاج 184/1.

(7) أوزان الثلاثي المستعمل منها عشرة: فَعْل كـ(فَلْس) وفَعَل كـ(فَرَس) وفَعِل كـ(كَتِف)وفَعُل كـ(عَضُد) وفُعُل كـ(قُفُل) وفِعْلكـ(جِبْر) وفِعَل كـ(عِنَب) وفِعِل كـ(إبِل) وفُعَل كـ(صُرَد) وفُعُل كـ(عُنُق). وأوزان الرباعي خمسة: فَعْلَل كـ(جَعْفَر) وفِعْلِل كـ(قِمطِر) وفِعَلّ كـ(زِبْرَج) وفُعْلُل كـ(بُرْثُن) وفِعْلَل كـ(دِرْهَم). وأوزان الخماسي أربعة: فَعَلّل كـ(سَفَرْجل) وفِعْلَلّ كـ(قِرْطَعْب) وفَعْلَلِل كـ(جَحْمَرِش) وفُعَلِّل كـ(قُذَعْمِل).

ينظر الممتع في التصريف 161/1–163، شرح الشافية 49/1. الكتاب 286/4 – 303.

(8) "وذلك لأن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، فلو لم يكسر ما قبلها لقُلبت في الرفع واواً في إعراب من أسكنها، فلما كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة". ينظر شرح ابن يعيش 32/3.

الممنوع من الصرف

ونوع يمنع الجر والتنوين، حيث فيه اثنتان من علل تسع فرعية، أو واحدة ينوب عنهما يجمعها قولنا:

عرِّفْ واعْجِمْ وأنّث بعد عدلكَ زِدْ ∴ زِنْ ثمّ ركّبْ وَصِفْ واجْمَعْ وذي العِلَل[1]

فالتعريف شرطه العلمية، والعجمة كذلك، وتعدي ثلاثة أحرف[2]، أو تحرك الحشو[3] والتأنيث ثالثاً شرطه العلميّة[4]، ويُزاد في المعنوي التعدي أو التحرّك أو العُجْمَة.[5]

---

(1) العلل التسع عرّفها النحاة بقولهم:

عدلٌ ووَصْفٌ وتأنيثٌ ومَعْرِفةٌ ∴ وعُجْمَةٌ ثمّ جَمْعٌ ثمّ تَرْكِيبُ

والنون زائدةٌ مِنْ قَبْلِها ألفٌ ∴ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

ينظر شرح ابن عقيل 321/3، والأشموني 121/2، شرح الرضي 35/1.

(2) وبذلك يصير للعجمي شرطان: كونه علَمَاً في العجمية، وكونه زائداً على ثلاثة أحرف.

ينظر تفاصيل ذلك في شرح ابن الحاجب على الكافية ص 14، شرح الرضي 50/1، الوافية ص28.

(3) تحرك الحشو ك(سَقَر) لأن حركته كالزيادة، أمّا ساكن الوسط فقد قال الرضي: "وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط ك(زيْد) و (بحْر) يسمى بمثلها امرأة، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو يمنعونه الصرف متحتماً ك(ماه) و(جور) لظهور أمر التأنيث بالطرآن، وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل (هنْد) في جواز الأمرين ويرجّحون صرفه على صرف هنْد نظراً إلى أصله ".

ينظر شرح الرضي 52/1، وشرح ابن يعيش 70/1.

(4) قال الرضي: " وإنما شرط فيه العلمية لأن المقدّر عندهم أضعف من الظاهر، وشرط الظاهر العلمية.

ينظر شرح الرضي 52/1، وشرح ابن الحاجب على الكافية ص14، والوافية ص28.

(5) أي: المعنوي الزائد على ثلاثة أحرف ك(زَيْنَب) ومتحرك الوسط ك(سَقَر) والأعجمي ك(ماه) و (جور) تمتنع من الصرف.

ينظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص14، شرح الرضي 51/1. الوافية ص29.

ولو غير حقيقي كاسم (قبيلة) أو (جماعة) أو (سورة) أو (بقعة) فإن سمّي به مذكّر تحتمت الزيادة.

ف(قَدَم) منصرف[1]، و(عَقْرَب) ممتنع.[2]

والعدل تغيير صيغة الاسم دون معناه تحقيقاً[3]، ك(ثلاث) و (أُخَر) و (جُمَع)[4] أو تقديراً ك(عُمَر) و (قَطَامِ)[5] في تميم.

---

(1) لأنه إذا سمّي فإنه يعتد حينئذ بحركة الدال لأنها كالرابع.

ينظر التبصرة 553/2. شرح ابن يعيش 71/1. المفصل ص16. الكتاب 457/3.

(2) لأنه زائد على الثلاثة، ولأن الباء قام مقام تاء التأنيث.

ينظر شرح الرضي 52/1. منهاج الطالب ص44. الوافية ص30.

(3) يأتي العدل لإزالة معنى إلى معنى، فآحاد فيه عدل في لفظه ومعناه، فاللفظ من واحد إلى آحاد، والمعنى من واحد إلى واحد واحد، وكذا مثنى وثلاث ورباع، ويرى أبو علي الفارسي أن العدل لا يكون في المعنى.

ينظر الأصول 73/1. شرح ابن يعيش 62/1.

(4) هذا العدل الحقيقي وهو ثلاثة: عدد وصفة وتوكيده.

ينظر تاج علوم الأدب 199/1. شرح الرضي 43/1. الوافية ص40.

(5) قال ابن هشام في شذور الذهب 94 -96: "ماكان على فعال، وهو علم مؤنث، نحو: حذام وقطام ورقاش وسجاح للعرب فيه ثلاث لغات: أحدها لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً. الثانية لبعض بني تميم ويعربونه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً. الثالثة: لجمهورهم وهو التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيُبنى على الكسر، أو غير مختوم بها فيمنع الصرف".

والحجازيون يبنون ما كان على وزن فعالِ على الكسر مطلقاً، وذلك لشبهه ب(نزالِ) وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً، وقيل لتضمنه معنى البناء، قال المبرد: والأول هو المشهور.

ينظر ابن عقيل336/2 ،337. الأشموني265/2. التسهيل223. شرح الرضي46/1. شرح ابن يعيش 6/11. ما ينصرف وما لا ينصرف75 – 76. المقتضب 368/3-376. الكتاب270/3 – 275.

وزيادة الألف والنون في العلم مطلقاً أو الصفة مع انتفاء فعلانة[1]، والوزن المختص بالفعل أو الذي كمضارعه غير قابل التاء، والتركيب المزجي لا غير في العلم والوصف الأصلي فلا تضر غلبة الاسمية ويضعف لضعف الوصفية، والنائبة عنهما التأنيث بالألف وجمع صيغة منتهى الجموع، وإن نقل إلاّ مع التاء أو ياء النسب ونحو: (جوارٍ) رفعاً وجرّاً ك(قاضٍ). [2]

وقد تصرف ضرورة أو لمناسبة لا العكس غالباً[3]، وإذا نكّر ما علميته مؤثرة صُرِف لأنه ما وضع صفة ثم نقل إلى علم صُرِفَ ثمّ نُكّر، وما أضيف أو عرّف باللام من الباب انجر بالكسرة، ونوع نصبه كَجَرِّهِ، وهو ما لحق آخره ألف وتاء للجمع، ولا تغير من مفرد.

---

(1) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص17: " من أجل الاختلاف في الشرط اختلفوا في (رحمان) فمن زعم أن الشرط انتفاء فعلانة منعه من الصرف إذ ليس له فعلانة، ومن زعم أن الشرط وجود (فعلى) صرفه، لأنه ليس له فعلى والأول الأوجه من وجهين:

أحدهما: أن الألف والنون كانتا ما نعتين لامتناع وصول تاء التأنيث عليهما لغيره فقد حصل المقصود.

الثاني: أنه لو قدر استواء الأمرين فهما أولى، لأنه الأكثر في كلامهم فينبغي أن يحمل على الأكثر ألا ترى أن باب سكران أكثر من باب ندمان، وإذا احتمل أن يكون كل واحد منهما فحمله على ما هو الأكثر أولى ولم يختلف في ندمان؛ لأنه لم تنتف فيه فعلانة، ولم توجد به فعلى، ولذلك لم يختلف في سكران في أنه ممتنع من الصرف بخلاف ندمان لانتفاء فعلانة ولوجود فعلى.

ينظر شرح الرضي 60/1، 61. الفوائد الضيائية ص46 – 50.

(2) لأن التنوين في (جوارٍ) عوض عن ذهاب الحركة فأصله (جواري) فيحذف التنوين لعدم انصرافه، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها.

ينظر الإيضاح 140/1.

(3) هذا رأي البصريين، أمّا الكوفيون فيمنعون الصرف للضرورة.

ينظر الخلاف في هذه المسالة في الإنصاف 493/2.

المعنوي[1]: رباعية وثلاثية متحرك الحشو مطلقاً ألف وتاء[2]، وتفتح ساكنة الصحيح، مفتوح الفاء إلاّ ضرورة، وفي مكسور الفاء ومضمومها السكون والفتح والاتباع.[3]

واللفظي بالتاء كذلك غالباً بعد حذف تاء مفرده.[4]

ومعتل الثلاثي فاءً أو لاماً مفتوح الفاء كصحيحه[5]، وعيناً يسكّن حشوه غالباً[6] ومعتل مكسور الفاء فاءً كصحيحه، وعيناً أو لاماً بالواو يسكّن حشوه ويفتح وبالياء كصحيحه.[7]

ومعتلُ مضموم الفاء فاءً وعيناً ولاماً بالياء كمكسورها إلاّ الاتباع في الآخر فقالوا الفتح لا غير ولا تغير الصفة والمدغم ك(خذلةُ وبرّةُ)[8]وبالألف مقصورة تقلب ياء.

وتلحق ألفٌ وتاء إلى ما لا يجمع مذكره تصحيحاً ك(فُعْلٍ)[9]، والممدودة واو كذلك.[10]

---

(1) هو المؤنث بغير علامة التأنيث.

(2) ك: عقربات وسفرات.

(3) ينظر أوضح المسالك 305/4.

(4) لأن التاء تحذف لإغناء تاء الجمع عنها. ينظر تاج علوم الأدب 223/1.

(5) في النسخة ب كالصحيح.

(6) إلاّ هذيل فهي تفتح الحشو وشاهدهم:

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوبٌ.

(7) هي من الجموع النادرة.

ينظر الكتاب 581/3.

(8) في ب ولا تغير المشددة ولا الصفة ك: براتٍ وخذلات.

(9) في تاج علوم الأدب ك(سُكرٍ). 223/1.

(10) أي الممدودة تقلب همزته واواً فرقاً بينهما ك(صحراوات ونفساوات).

وما جرّد مفرده من علامة التأنيث جرّد جمعه ك(حائض) ويعرّف العلم في هذا الجمع حتماً.[1]

ونوع يقدر رفعه وجره استثقالاً ويظهر نصبه وينوّن وهو ما آخره ياء قبلها كسرة قياسية وسماعية[2] ونوع يعرب تقديراً وينوّن نكرة وصلاً لا وقفاً، وهو ما آخره من المنصرف ألف قياسية وسماعية[3]، ونوع يقدّر فيه ولا ينون وهو ما آخره ألف تأنيثٍ مقصورة فلا تلحقه تاء.[4]

وفي الوقف عليه لغات[5]، والمقصورة قد تختص التأنيث ويشرك بينه وبين الإلحاق.[6]

---

(1) لأنه إذا جمعت علماً عرّفته بلام أو إضافة عوضاً عن العلمية الذاهبة بالجمعية.

ينظر تاج علوم الأدب 228/1. وشرح الرضي 136/2.

(2) السماعية هي الثلاثية ك "عمٍ" أو "شجٍ". القياسية رباعية فصاعداً ك(معطٍ) و(مستدعٍ).

(3) القياسية: ك(معطى، ومثنى، ومستدعى) والسماعية ما لا يعرف له نظير ك(العصا وموسى).

(4) يقدّر فيه الإعراب كله إذ لا مقتضى لبنائه ولا ينون ولا تلحقه تاء حتى لا يجمع بين آلتي تأنيث.

(5) أشهرها تقرير الألف، وطيّء تقلبها واواً، وقيس وفزارة ياءً، وشذ قلبها همزة.

ينظر تاج علوم الأدب 223/1.

(6) المشتركة بين التأنيث كَ(سَلْمىَ) والإلحاق ك(أرْطىَ)

الأسماء الستة

فصل

ويعرب بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً أسماء ستة حذفت لا ماتها فعوّضت إذا أضيفت[1]وهي: أخ، وأب، وحم، وفم، وهنٌ، وذو مالٍ، وبالحركة إن قطعت أو كسّرت أو صغّرت. [2]

وتقديراً مع ياء النفس[3]، وفيها لغات مختلفة، ولا ماتها واو غالباً[4]، و (ذو) لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع غالباً.[5]

---

(1) ينظر الإنصاف المسألة الثانية 17/1 وما بعدها لبيان أوجه الخلاف في إعراب الأسماء الستة ولغاتها وانظر شرح الرضي 27/1، والمغني ص288. والهمع 126/1.

(2) في حال قطعها عن الإضافة أو تصغيرها أو جمعها جمع تكسير تعرب بالحركات، فتقول: هذا أبٌ ورأيت أباً ومررت بأبٍ، وكذلك الباقية،

ينظر منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب 272/1، والكافية ص55.

(3) إذا أضيف إلى ياء المتكلم يعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء.

(4) لام أخ وأب وحم وهن، واو بدليل (إخوان) ولام (فم) هاءٌ بدليل (أفواه) ولام (ذو) ياءٌ، ويرى ابن الحاجب أن حروف العلة بدل من لام الكلمة في (أخ) و (أب) و (حم) و (هن) وبدل من عينها في (فو) و (ذو).

ينظر الإيضاح في شرح المفصل 119/1.

(5) يعني ولا يقطع عن الإضافة غالباً، وذلك لأن (ذو) إنما وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولما لم يصح الوصف باسم الجنس توصل إلى ذلك بـ(ذو) فقيل: (ذو مالٍ) و (ذو عقلٍ) و (ذو علمٍ).

ينظر منهاج الطالب 273/1.

المثنى

فصل

وبالألف رفعاً والياء نصباً وجراً المثنى، وهو ما لحق آخره ألفٌ أو ياءٌ قبلها فتحة مع نون مكسورة لتدل على أنّ مع مدلوله مثله من جنسه[1]، وفي حكمه (كلاً وكلتا) مضافين إلى مضمر و(اثنان) و(هذان) و(اللذان) و(اللتان).[2]

والمفرد المقصور إن أتت ألفه عن واو، وهو ثلاثي فبالواو وإلاّ فبالياء.[3]

والممدودة إمّا أصلية أو للتأنيث قلبت واواً، وإلاّ فالوجهان.[4]

وتدخل التثنية والتغليب، ويعرّف فيها العلم حتماً، وتكسر نونها غالباً، وتحذف للإضافة.

قيل: قد يثنى الجمع، ولا تحذف تاء المؤنث غالباً، وترد اللام المحذوفة إن عوضت لا المنسية غالباً.[5]

---

(1) ينظر المسألة الثالثة من الإنصاف 33/1. وقوله لتدل على أنّ مع مدلوله مثله من جنسه، لأن التثنية في اللغة العطف والمصنف أخذ تعريف ابن الحاجب في التثنية.

ينظر شرح الرضي 171/2.

(2) وقد تضاف كلا وكلتا إلى ظاهر، فتعرب إعراب المقصور بتقدير الحركات على الألف، وقد تعرب إعراب المثنى فيقال جاء كلا أخويك، ورأيت كلي أخويك، ومررت بكلي أخويك، وهذه اللغة أثبتها الفراء كما صرّح بذلك ابن يعيش. ينظر شرح ابن يعيش 54/1.

(3) لأن الألف المقصورة في الثلاثي ترد إلى أصلها واواً أو ياءً، والرابعة فأكثر إلى ياء.

(4) والأصلية تبقى كحناءين والإلحاقية البقاء والقلب للشبهين ك(علباوين) و(حرباوين) والمنقلبة على أصلي كالأصلية أو ترد إلى أصلها كالثالثة ك(كساءين) وما لم يعرف له أصل فبالواو ك(ألوان) فإن أميل فالياء ك(متيان).

ينظر تاج علوم الأدب 248/1. وينظر ائتلاف النصرة ص59.

(5) المنسية التي لا ترد في الإضافة ك(يدك) و (دمك) واللام المحذوفة ترد عند الإضافة نحو: (أخوك) و (حموك).

الجمع

فصل

وبالواو رفعاً والياء نصباً وجراً جمع المذكر السالم وهو لفظ مفرد ألحق واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة مع نون مفتوحة لتدل على أنّ مع مدلوله أكثر منه من جنسه[1] وفي حكمه (أولو) مضافاً[2] و(عشرون) وأخواته[3]، وإنما يجمع بذلك لفظ مذكر علم بعلم غالباً أو صفة مذكر بعلم ليس بأفعل فعلاء ولا فعلان فعلى[4] ولا مستوٍ فيه المذكر والمؤنث كـ(جريح) و(صبور)[5]، ولا تاء التأنيث كـ(علاّمة).[6]

---

(1) ينظر الإنصاف 36/1.

(2) لأن (أولو) يلحق بالجمع وليس بجمع هو اسم جمع وهو ملازم للإضافة.

(3) ويلحق بجمع المذكر من عشرين إلى تسعين، وهي اسم جمع وليست بجمع.

(4) يشترط في الصفة كونها لمذكر يعقل كـ(مسلمين) وألا يكون على وزن أفعل فعلاء كـ(أحمر) ولا فعلان فعلى كـ(سكران) فلا يجمعان فرقاً بينهما وبين باب أصغر وندمان.

ينظر تاج علوم الأدب 257/1.

(5) قال الإمام أحمد المرتضى: " وألا تستوي فيه صفة المذكر والمؤنث كـ(جريح) و (صبور) لإلحاق جمعهما بمفردهما في الاستواء فيقال: " جرحى وصُبُر فيهما ".

ينظر تاج علوم الأدب 258/1. وينظر شرح ابن يعيش 60/5. والهمع 45/1.

(6) لا يؤنث بالتاء كـ(علاّمة) وهذ مذهب البصريين، لأن في واحده علامة التأنيث والواو والنون علامة تذكير فتجويزه يؤدي إلى جمع علامتين متضادتين في اسم واحد. أما الكوفيون فيجوز عندهم جمع كل اسم منتهي بتاء تأنيث بالواو والنون فيقولون في(طلحة) (طلحون) إذ كان في الأصل جمع (طلح) لأن الجمع تستعمله العرب على تقدير حذف حرف، ويرون أن كل ما في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة إذا سمي به رجل يجوز جمعه بالواو والنون إجماعاً، ولا خلاف أنّ ما في آخره ألف تأنيث أشد تمكنا مما في آخره التاء. ينظر ائتلاف النصرة ص 30. وينظر الأشموني 92/1.

فرع:

فالصحيح ونحوه لا يغيّر، والمعتل يُعَلّ ك(مصطفى) و (قاضي) و (يغزو) ويتحتم تعريف العلم والمركب الجملي يتوصل إلى جمعه ب(ذو)[1]، والمبني في رأي[2] والمضاف يجمع صدره وتحذف النون للإضافة أو قصر الصلة لشبهه المفرد ك:﴿ عِلِّيِّينَ ﴾[3] ويدخله التغليب، وقد يلزم الياء[4]، ويعرب على النون.

جمع التكسير

فرع:

ويعرب المكسر بالحركة، وهو ما تغير فيه لفظ واحده تحقيقاً ك(رجال) أو تقديراً ك(فلك).

وللقلة صيغ محصورة[5] لا الكثرة[6]، وقد يتعارضان[7]، ويرد الاسم إلى أصله[8]

---

(1) المركب إن كان جملة يتوصل إلى جمعه ب(ذو) نحو: " ذوو تأبط شراً ".

(2) المبني ك(نفطويه) و (خمسة عشر). المبرد يجيز في نحو سيبويه: السيبويهات، والسيبويهون، وكذا يلزم تجويزه في خمسة عشر علماً.

ينظر المقتضب 31/4.

(3) المطففين: 18.

(4) ك(مسلمِيّ). انظر كافية ابن الحاجب ص22.

(5) كل جمع على وزن أفْعِلة، أفْعُل وفِعْلَة وأفْعَال، وهو يدل على ثلاثة إلى العشرة.

ينظر ابن عقيل 94/4.

(6) الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، وهناك قول إن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية. ينظر شرح ابن عقيل 94/4.

(7) يعني قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة ك(رِجْل وأرْجُل) و (عُنُق وأعْنَاق) و (قلب وقلوب). ينظر شرح ابن عقيل 95/4.

(8) التكسير يرد المفرد إلى أصله ك(أفواه)و(أستاه) إلاّ (أعياد) لئلا يلتبس بجمع(عود).

ينظر تاج علوم الأدب 263/1.

وربما جمع الجمع تصحيحا[1]، أو تكسيراً أو جاء ولا مفرد له[2]، ومفرد لا تكسير له.[3]

فصل

والمبني[4] ما لزم حركة أو سكوناً لا بعامل ولا لتعذر أو استثقال، ويلقب فتحاً وضماً وكسراً ووقفاً[5]، وهو أصل في الفعل والحرف، كالإعراب في الاسم، وسببه في الاسم شبه مبني الأصل وإضافته إليه أو يضمّن معناه أو وقوعه موقع مشبهة وأصله السكون[6] والتحريك لعارض.[7]

---

(1) يجمع تصحيحاً ك(حُمُرات).

(2) ما لا مفرد له ك(أراهيط، وأباطيل، وأقاطيع، وأهالٍ).

ينظر تاج علوم الأدب 264/1.

(3) ما لا تكسير له جمع تصحيحاً ك(سرادقاتٍ) و(سِبَحْلاتٍ).

ينظر تاج علوم الأدب 263/1.

(4) البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات، وإنما سمي بناء لأنه لما لزم ضرباً واحدا ولم يتغير تغير الإعراب سمي بناء مأخوذ من بناء الطين والآجر، لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره.

ينظر شرح ابن يعيش 80/3.

(5) هذا رأي سيبويه وجماعة البصريين. ينظر شرح ابن يعيش 84/3.

(6) البناء على السكون هو القياس، والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب للهرب من التقاء الساكنين ولئلا يبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً ولعروض البناء.

ينظر شرح ابن يعيش 83/3.

(7) لأن المبني من الأسماء يكون على ضربين ضرب له حالة يكون معرباً فيها وإنما يعرض له البناء في بعض الأحوال نحو: (يا زيد) في النداء وما كان مثله فإنه يكون في غير النداء معرباً، وإنما عرض البناء في النداء ومثله (لا رجل) في النفي، فإن البناء عرض له في حال النفي، وفي غير النفي يكون معرباً.

ينظر شرح ابن يعيش 83/3.

المضمر

وهو أنواع: الأول: المضمر [1]صيغ وضعت للمتكلم والمخاطب والغائب الذي تقدم ذكره حساً أو حكماً[2]، وينقسم إلى مرفوع منفصل كـ(أنا) إلى (هُنّ) وإلى متصل يسكّن له آخر الفعل كـ(التاء) في (فعلتُ) إلى (فعلنَ) وإلى منصوب منفصل كـ(إياي) إلى (إياهن)[3]، ومتصل كلواحق (نفعني) إلى (نَفَعَهُنّ)[4]ومجرور متصل أبداً كلواحق (عملي) و (لي) إلى (لهنّ).[5]

---

(1) المضمر: يسميه الرصاص بالمختفي. انظر منهاج الطالب 307/2. ويقال في اللغة: أضمره أي أخفاه. ينظر أساس البلاغة (ضَمَرَ) ص387. القاموس المحيط (أضمر) 78/2.

(2) حساً يعني: معنى، كقوله تعالى: " أعدلوا هو أقرب للتقوى" أي: العدل أقرب للتقوى لدلالة أعدلوا عليه، أو حكماً أي: ثابتاً في الذهن في جعل ضمير الشأن متقدماً من نحو: " هو زيدٌ قائمٌ " ضمير الشأن والقصة، وفي ضمير نعم وبئس وربَّ.

ينظر الكافية لابن الحاجب ص 65. والوافية في شرح الكافية ص 184.

(3) مذهب سيبويه والأخفش والمازني وأبي علي أن الاسم المضمر هو: (إيّا) إلاّ أن سيبويه قال: ما يتصل به من حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة، وذهب الخليل والأخفش والمازني إلى أن ما يتصل به أسماء أضيف إليها، ومذهب الكوفيين أن (إيّاك) و (إيّاه) و (إيّاي) أسماء بكمالها ومذهب ابن كيسان وبعض الكوفيين أن الضمائر هي اللاحقة بـ(إيّاي) و (إيّا) دعامة لها.

ينظر الإنصاف 695/2. وشرح الرضي 12/2، 13. الكتاب 327/2. الوافية في شرح الكافية 65. وما بعدها.

(4) يقصد أن الضمير المتصل بالفعل كـ(نفعني) يكون في محل نصب على المفعولية، ولا يقتصر على ذلك فقد يدخل على إنَّ وأخواتها كـ(إنني) و (كأنني).

(5) الضمير المجرور لا يكون إلاّ متصلاً كما مثّل المصنف.

فصل

فالأول من كل نوع مفرداً، والثاني له مع غيره، والثالث للمخاطب المنفرد والرابع لمثنّاه، والخامس لجماعة الذكور، والسادس لجماعة النساء، وفي تعيين الضمير من المنفصل خلاف (أنا) و(هو) لغات[1]، وميم الجماعة عن واو[2] ومنفصل المرفوع قد يأتي فصلاً بين معرفتين مطابق لسابقه ولا إعراب له، وقد يجعل مبتدأ، وتجب بعد صفة المبتدأ، ويمنع أن يقدم الخبر.[3]

والمفرد من غائبه قد يراد به الشأن فيفسّر بجملة بعده، ويتصل وينفصل ويستتر مرفوعاً ومنصوباً[4]، ويجب مع (أن) المخففة المفتوحة مستتراً.[5]

---

(1) مذهب البصريين أن الاسم من (أنا) الهمزة والنون، والألف يجيء بها لبيان الفتح وحتى لا يلتبس بـ(أن) ومذهب الكوفيين أن (أنا) كلُّه ضمير. انظر شرح الرضي 9/2. أمّا (هو): وأخواته فعند الكوفيين أن الاسم هو الهاء فقط، والواو حرف إشباع، أما عند البصريين فهو ضمير مستقل بنفسه.
ينظر الإنصاف 677/2. شرح الرضي 10/2. ابن يعيش 96/3.

(2) يقصد ميم (أنتم) إذ أن أصلها واواً فكرهوا تطرّف الواو مع ضم سابقها فقلبت إلى مناسبها في المخرج وهو الميم.

(3) يسمى فصلاً لأنه يفصل بين كون ما بعدها نعتاً لما قبلها أو خبراً عنه فإذا أوجدت هذه الصيغة علم أن ما بعدها خبر لا نعت لا متناع الفصل بين النعت والمنعوت، ولا موضع له من الإعراب، وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبراً وهو على هذا الوجه اسم.
ينظر الوافية في شرح الكافية ص 191-192.

(4) يسمى هو ضمير الشأن إن لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة إن كان فيها مؤنث يجب أن يفسر هذا الضمير في الجملة، لأنها هي المرادة عن ذلك الضمير، وإن كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسّر الشيء بعد الشيء. ويكون منفصلاً ومتصلاً نحو: (هو زيدٌ قائم)، ويكون عامله معنوياً متصلاً ومستتراً إن كان عامله فعلاً، وهو مرفوع نحو (كان زيدٌ قائمٌ) لوجوب استكنان الضمير الغائب المرفوع للمفرد في الفعل بلا فعل، ومتصلاً بارزاً إن كان منصوباً سواء كان عامله حرف نحو: (إنه زيدٌ قائمٌ) لامتناع استكنان الضمير في الحرف، أو فعلاً نحو: (ظننته زيدٌ قائمٌ) لعدم استتار الضمير المنصوب.
ينظر الوافية في شرح الكافية 191 – 193.

(5) أي يجب حذفه مع أن المخففة، لأنها أكثر مشابهة للفعل لفظاً، ولكنها مثل: (منذ ومذ) وعلى لفظ (أنّ يئن أنيناً)، ومعنى لدلالتها على معنى زائد على التأكيد الذي هو معنى الزوائد.
ينظر الوافية في شرح الكافية ص194.

التحذير

فصل

ومنصوب المنفصل قد يرد تحذيراً متحتماً حذف ناصبه يتوسط بينه وبين المحذّر منه (واو) أو (مِنْ) ومع (أنْ) كان فعلاً، ويغني عنه تكرار المحذّر منه وعن الواو تكراره.[1]

الإغراء

ونقيض التحذير الإغراء كـ(إليك) و(عليك) و (دونك) وتكرار المغري به يغني عن آلته ولام الجر مع المضمر مفتوحة إلا مع (ياء) النفس.[2]

فصل

وأصل الضمائر الاستتار[3] ويجب في الغائب المفرد، وفي المضارع للمتكلم مطلقاً والمخاطب المفرد المذكر وفي المؤنثة خلاف[4]، وفيه للغائب المفرد، وفي الأسماء المشتقة غالباً[5]، فإن تعذر استتاره لزم اتصاله كـ(قطعت) فإن تعذر لسبقه

---

(1) أي يحذف عامل المحذر منه ويتوسط بينه وبين المحذر منه واو أو مِنْ فإن أتى تحذيراً من فعل لزمت معه (أنْ) ليسبك منها ومن الفعل مفعولاً ويغني عن إياك تكرار المحذر منه ويغني تكرار إياك عن الواو.

ينظر تاج علوم الأدب 288/1 – 289.

(2) يجوز في الياء الفتح والسكون فمن فتحها فلأنها اسم على حرف واحد فقوي بالحركة ومن أسكن فلأنه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها مع إرادة التخفيف فيها.

ينظر ابن يعيش 392. وشرح الرضي 183/1.

(3) يقصد الضمائر المرفوعة لأنه لا يجب الاستتار إلاّ فيها.

(4) هذه المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

(5) كـ(أسماء الفاعلين، والمفعولين والصفة المشبهة بهما).

العامل أو حذفه أو كونه معنوياً أو حرفاً، والضمير للرفع أو جارياً على غير من هو له، أو أريد الحصر فالانفصال غالباً.[1]

وتخيّر في ضميريّ فصل قدِّم أعرفهما[2] بين فصل الثاني ووصله، وفي غير ذلك يتحتم الفصل إلاّ نادراً[3]، ويختار في خبر الناقصة الانفصال[4]، والمرفوع بعد(لولا) غالباً.[5]

---

(1) يعني: يجب الانفصال في ستة مواضع: - إذا تقدم على عامله لقصد اختصاص أو اهتمام نحو: " إياك نعبد" -إذا أريد الحصر نحو: " ما ضربك إلاّ أنا " - إذا حذف عامله وجوباً نحو: " إياك والشر" - إذا كان معنوياً نحو: " أنا زيد " -إذا كان العامل حرفاً والضمير مرفوع نحو : " ما أنت قائماً " - إذا كان صفة جارية على غير من هي له نحو : " زيدٌ هندٌ ضاربها هو " فجرى ضارب خبراً لهند، وهو وصف لزيد فلزم إبراز الضمير قرينة لذلك.

ينظر الإنصاف 57/1. تاج علوم الأدب 293/1 – 294.

(2) ضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب.

ينظر شرح ابن عقيل99/1.

(3) إذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول الدرهم أعطيتكه واعطيتنيه، بتقديم الكاف والياء على الهاء لأنهما أخص من الهاء، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فإن فصل أحدهما كنت بالخيار، فإن شئت قدمت الأخص فقلت: الدرهم أعطيتك إياه، وإن شئت قدمت غير الأخص فقلت: أعطيته إياك.

ينظر شرح ابن عقيل 99/1 – 100.

(4) هو مذهب سيبويه، حيث اختار سيبويه في خبر كان إذا كان ضمير الانفصال فتقول: كنت إياه. وقد ورد الأمران كثيرا في كلام العرب على ضمير الانفصال قول عمر ابن أبي ربيعة:

لئن كان إيّاهُ لقدْ حال بعدنا عن العهد ....

ومن جواز الاتصال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد: "إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله ".

ينظر شرح ابن عقيل97/1 – 98.

(5) لإن الاسم الواقع بعد(لولا)إمّا مبتدأ أو فاعل فعل محذوف، أو مرتفع ب(لولا)وعلى الأوجه الثلاثة يجب انفصال الضمير.

ينظر شرح الرضي 20/2.

وكلها معارف مبنيّة يفتقر غائبها إلى تقدم مفسر له غالباً. [1]

أسماء الإشارة

الثاني: أسماء وضعت للمشار إليه (ذا) للمذكر القريب أو المحقّر، و(تا) بلغاتها للمؤنثة[2]، و(ذان) و(تان) لتثنيتهما، و(أولاء) لجماعتهما[3]، فمدلولاتها ستة والمخاطب مثلها في كل فرد صارت ستة وثلاثين[4]، وصيغ البعد وما في حكمه ذلك وتلك وأولي وتشديد نوني المثنى وللمتوسط ذاك ونحوه ولواحقها حروف وتليها هاء التنبيه إلا مع اللام، وقد يستعار المفرد للجمع كالمخاطب[5]، ويشار إلى المكان قرباً وتوسطاً وبعداً بـ(هنا) و(هناك) و(هنالك) و(ثم) و(هنا) إلى الوقت قليلا.[6]

الموصول

الثالث الموصول: وهو ما لا يتم أحد جزأي كلام إلا بصلة وعائد[7]، وهي: الذي

---

(1) لا بد للغائب من مفسر متقدم تحقيقاً كـ(زيد ضربته) أو تقديراً نحو (ضرب غلامه زيد).

(2) جاء في (تاء)لغات هي: (تِي) و (تِه) و (تهي) و (ذي) و (ذه) و (ذهي).

ينظر تاج علوم الأدب 299/1 – 300.

(3) لأن في أولاء المد والقصر.

(4) لأنه يسأل كل مخاطب عن كل واحد من مدلولات صيغ الإشارة فتنتهي إلى ستة وثلاثين لضربك ستة في ستة. ينظر شرح الأشموني 151/1 وما بعدها.

(5) قد يستعار المفرد للجمع نحو: "كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها "

(6) كقول الشاعر:

حنّت نوار ولاتَ هنّا حَنّتِ.

ينظر شرح ابن يعيش 15/3 وما بعدها.

(7) إنما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها إلى الغير، وهو الصلة، وحد الموصول اسم لا يصير جزءاً تاماً من الكلام من مسند ومسند إليه إلا مع صلة وعائد.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص196.

والتي، وتثنيتهما وجمعهما بلغاتها[1]، و(مَنْ) و(مَا) و(أيّ) في أحد أقسام كل منها[2] والألف واللام في أسماء الفاعل والمفعول[3]، و(ذو) بلغتيها[4]، و(ذا) بعد(ما) في نحو:(ماذا صنعت) فمعنى(ما)الذي يجاب بالرفع، و(أي) تبنى بالنصب[5] ك:﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[6]، وهذا تحملين[7]موصول.

---

(1) لأن في جمع المؤنث لغات: اللائي واللاتي واللواتي واللاء بالمد والهمزة واللاتي بالياء المكسورة أو الساكنة من غير الهمزة، وكل هذه الأسماء مشتركة بين أولي العلم وغيره،إلاّ الأولي والذين فإنه مخصوص بأولي العلم.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص197

(2) مَنْ وما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، وأي للمذكر بمعنى الذي وأيه للمؤنث بمعنى التي. ينظر الوافية في شرح الكافية ص198.

(3) الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي لما يعلم ولما لا يعلم.

(4) ذو الطائية بمعنى الذي، وهي ملازمة للواو مبنية وقد تعرب كالتي بمعنى صاحب فهناك من يصرفها تصريف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب.

ينظر شرح الرضي 42/2. والوافية في شرح الكافية ص98.

(5) ذا بعدها الاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين، وأمّا عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقاً. وجواب ماذا صنعت؟ حيث هو بمعنى الذي مرفوع ليكون الجواب جملة اسمية كالمبتدأ، وحذف المبتدأ فيه لدلالة السؤال عليه، وحيث هو بمعنى (أيّ شيء) منصوب ليطابق السؤال إذ يصح تسليط الفعل المتأخر عليه بخلافه موصولاً إذ لا يعمل ما بعد الموصول فيما قبله إذ الصلة كالجزء منه وبعض الكلمة لا يعمل. وإذا صح تسليط المتأخر ففي النصب يجب كونهما فعليتين ليتطابقا.

ينظر تاج علوم الأدب 319/1، 320. ينظر الوافية في شرح الكافية ص 198.

(6) طه:17. الشاهد فيها استعمال تلك بمعنى الذي.

(7) جزء من عجز بيت تمامه:

عدس ما لِعَبّادٍ عليك إمارَةٌ ∴ أمِنْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طليقُ.

الشاهد فيه استعمال هذا بمعنى الذي فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة، أمّا البصريون فيعتبرون(تحملين) في موضع الحال.

ينظر الإنصاف 717/2. وشرح ابن يعيش 16/2، 23/4 وما بعدها. التبصرة 519/1.

فصل

وصلة ما عدا اللام جملة إما محذوفة الصدر وليس إلاّ مع(أيّ) فبني أو تامة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية أو حرفية مع ضمير عائد إلى الموصول[1]، إمّا مرفوع فلا يحذف إلاّ مبتدأ للطول أو منصوب فيجوز حذفه أو مجرور مضاف فلا يحذف إلاّ المشتق أو بحرف جاز الحذف إن دخل على الموصول واتحد معنى متعلقها ولا يسبقه الصلة ولا ينفصل عنه ولا تحذف غالباً فيهما.[2]

ولا الموصول، وإذا أردت تعيين المتصف بالصلة صدرت موصولها وجعلت موضع المراد تعيينه ضميراً عائداً إليه وأخرته خبراً نحو: " الذي ضربته زيدٌ"[3] فلا يصح

(1) الصلة الجملية إمّا اسمية نحو: (الذي أبوه منطلق) أو فعلية نحو: (الذي قام أبوه) أو شرطية نحو: (الذي إن تُعطيه يشكرك) أو ظرفية نحو: (الذي عندك) أو حرفية نحو: (الذي في الدار). وشرطها تقدم علم للمخاطب بمضمونها وكونها خبرية أو في حكمها، وحصول عائد منها إلى الموصول ليربط بينهما الذي قام فيمتنع الذي قام زيد، ويجوز (الذي قام أبوه). ينظر تاج علوم الأدب 323/1.

(2) العائد المرفوع يمتنع حذفه إلا المبتدأ للطول، وإن كان منصوباً يجوز حذفه مطلقاً نحو:"وما عملت أيديهم" حيث قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي (وما عملت) وقرأ الباقون (وما عملته). وأما المجرور فإما بإضافة معنوية امتنع حذفه نحو: (الذي غلامه زيد) أو لفظية فيجوز قليلاً نحو: " فاقض ما أنت قاضٍ" أي قاضيه. وإمّا بحرف جر جاز حذفه إن دخل على الموصول واتحد معنى متعلقهما كقوله:" نصلي للذي صلت قريش" فإن لم يتحد امتنع نحو: "سررت بالذي مررت به".

ينظر تاج علوم الأدب 323/1 – 324. معاني القرآن للفراء 377/2.

(3) الإخبار بالجملة هو أن تصدّر الجملة بالموصول، وينزع الاسم الذي يراد الإخبار عنه من الجملة ويوضع موضعه ضميراً يعود إلى الموصول، ويكون في المعنى هو ذلك الاسم المنزوع، ثم يؤتى بالاسم المؤخر فيجعل خبراً عن الموصول كـ(زيد منطلق) إذا أريد الإخبار عن (زيد) بالذي، فيقال: (الذي هو منطلق زيد) فقد نزع (زيد) من الجملة وجعل بدله ضميراً وهو مبتدأ كما كان (زيد) مبتدأ قبل تأخيره، و(منطلق)خبره على ما كان أولاً، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي، و(زيد) خبر عن الاسم الموصول، أما إن أريد الإخبار عن (منطلق) من (زيد منطلق) فيقال: (الذي زيد هو منطلق).

ينظر شرح ابن عقيل 49/4 وما بعدها. شرح ابن يعيش 157/3.شرح الرضي 44/2 – 45. الوافية في شرح الكافية ص199.

في متصدره[1]، أو مصدر عامل أو موصوف أو صفة[2]، أو ضمير غير عائد إلى الموصول[3] ، أو المشتمل عليه.[4]

المبني من الظروف

الرابع: بعض ظرفي الزمان والمكان (إذ) و(إذا) و(أمس) و(الآن) و(قط) والغايات و (مُذْ) و (منذ) وما أضيف منه إلى غير متمكن، وتلحقها (بين ومع وحيث ولدى) والاستفهاميات[5] فـ(إذ) للماضي تردف بأي الجملتين ويقبح (إذ زيدٌ قام)[6]

---

(1) يمتنع لوجوب تصدره.

(2) الصفة التي نحو (قائم) من (زيد قائم) فيجوز الإخبار عنه إذا لم يعمل في الضمير المستتر نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مستغنياً عن الفاعل.

ينظر شرح الرضي 46/2.

(3) كالضمير في (زيد ضربته) و(زيد ضُرِبَ) و (زيد قائم) إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار.

ينظر شرح الرضي 47/2.

(4) هو الاسم الذي أحد جزأيه ضمير مستحق لغير الموصول نحو: "زيد ضربت غلامه" فإن (غلامه) مشتمل على ضمير وهو الهاء الذي استحق المبتدأ.

ينظر شرح الرضي 47/2. والوافية في شرح الكافية ص 64، 65.

(5) بني إذا لاحتياجه إلى الغير وهو المضاف إليه، وهو للزمان المستقبل سواء دخل على الماضي أو غيره وفيه معنى الشرط. أمّا (إذ) فهو للزمان الماضي سواء دخل على الماضي أو غيره، ويقع بعده الجملتان اسمية وفعليه نحو: (إذ قام زيد وإذ زيد قام)، لعدم معنى الشرط فيه، وبني لاحتياجه إلى المضاف إليه. ومن الظروف المبنية (مُذْ) و (منذ) وهما لمعنيين أحدهما: بمعنى أول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً لمتى يدل على أول المدة. والثاني: جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد، لبيان جميع المدة التي هي المقصودة وهي الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً لـ(كم) وإنما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ. ومن الظروف المبنية (لدى ولدن) وفيهما لغايات غيرهما، وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال، وإنما بنيت لأن من لغاتها لدى وضعه وضع الحروف، ثم حمل عليها أخواتها وحكمها أن ما بعدها تجرها على الإضافة. ومن المبنيات (قطّ) لتشديد الطاء للزمان الماضي للنفي على سبيل الاستغراق.

ينظر الوافية شرح الكافية ص120 – 213.

(6) لأن (إذ) ظرف زمان ماضي، فإذا كان معه فعل ماضي استحبوا إيلاءه إياه لتشاكل معناهما.

ينظر شرح ابن يعيش96/4.

مفعول فيه أو له أو عليه[1]، وقد تعارض بالجملة أو ينوّن أو يعمل إذ أضيفت إليه. [2]

و (إذا) للمستقبل فيها معنى الشرط فلزمت المضي ولو تقديراً فبنيت ولمعنى الشرط بالفاء[3]، وللقطع بالشرط فيها ضَعُفَ الجزم بها[4]، وماضيها الجزاء، وقد تجرد عن الشرطية، وتفيد المفاجأة فينصبها معناها[5]، و (أمسِ) مبني لتضمنه التعريف مكسور للساكنين لليوم الذي قبل يومك فكان معرفة ويعرب إن عُرِّف أو صغِّر أو جمع.[6]

---

(1) يعني تلزم النصب محلاً بالظرفية أو للمفعولية نحو: " واذكر أخا عادٍ إذ أنذر قومَهُ " لبدليتها منه.
ينظر تاج علوم الأدب 331/1.

(2) وقد يضاف إليها نحو: " بعد إذ نجّانا الله " وقد تعوّض مما تضاف إليها تنويناً نحو (يومئذٍ وحينئذٍ) وقد يعلل بها نحو: " جئتك إذ أنت كريم " ولا يعمل فيها ما يليها إذ هو كالجزء منها.

ينظر تاج علوم الأدب 331/1.

(3) لمعنى الشرط دخلت الفاء في جوابها في نحو قوله تعالى: " إذا جاء نصر اللهِ......فسبِّحْ بحمد ربِّكَ.. "

(4) لا يجزم بها لعدم تقرير معنى الشرط فيها بالقطع ولشرط ينافيه، ولا يجزم بها عند ابن يعيش إلاّ في الشعر نحو قوله:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وصلُها ∴ خطانا إلى أعدائنا فَنُضارِبِ.

ينظر ابن يعيش 97/4. شرح الرضي 109/2 – 111.

(5) عند الجمهور ناصبها الخبر المقدّر في " فإذا السبع" أي حاضر، وعند الزمخشري فعل مشتق من لفظ المفاجأة. ينظر شرح ابن يعيش 96/4 – 98.

(6) إنما بني لتضمنه لام للمعرفة وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُنِيَ وكان حقّه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء، وإنما التقى ساكنان فكسرت السين لالتقاء الساكنين، واختلفوا فيه، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وبنو تميم يمنعونه الصرف.
ينظر شرح ابن يعيش 106/4.

و (الآن) الوقت الحاضر بُني لتضمنه الإشارة في الأصح. [1]

و (قط) بلغاتها لاستغراق الماضي تضمنت التعريف فبنيت، و (عَوَض) مثلها الاستقبال. [2]

الغايات: قبل وبعد وأسماء الجهات الست بنيت حيث نويت فيها الإضافة لتضمن حرفها، وتعرب إن قطعت أو أضيفت ويناسبها لا غير وليس غير و (حسب) [3] و(مذ) و (منذ) للابتداء في الماضي أو استيعاب الحاضر.

---

(1) قال ابن يعيش 103/4: " وفي علّة بنائه إشكال، فذهب قوم إلى أنه بني لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرّفها من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أحوالها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها ولزمت موضعاً واحداً بنيت لذلك لأن لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها غير زائلة عنها، وهذا رأي أبي العباس المبرد ".

ينظر شرح ابن يعيش 103/4.

(2) (قط) بمعنى الزمان الماضي، يقال ما فعلته قط، وهي مبنية على الضم، لأنها قطعت عن الإضافة. أمّا (عوض) فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان وأكثر استعماله في القسم تقول: (عوض لا أفارقك، أي: لا أفارقك أبداً).

ينظر شرح ابن يعيش 108/4.

(3) سميت غايات، لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه، لأن به يتم الكلام، وهو نهايته فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات، وهي مبنية على الضم، أمّا بناؤها فلأن هذه الظروف حقها أن تكون مضافة، لأنها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلاّ بالإضافة. وأما (ليس غير) و (حسب) فقد ألحق بها لنية الإضافة.

ينظر شرح ابن يعيش 86/4.

أمّا معنى الابتداء فيليهما المعرفة، أو جميع المقصود بالعدد، وهما مبتدأ في الأصح، ويأتيان حرفين فبنيا، و(منذ) مفردة في الأصح.(1)

وأمّا ما أضيف إلى الجملة وإذ فيجوز بناؤه على الفتح(2)، وأمّا (بين) فبني مع الجملة وتكمل بألف(3)، وإلاّ أعربت وفي إضافتها إلى المصدر وجهان(4)، ومع ما تُعيّن الجملة(5)، و (مَعْ) إن سكنت بنيت لكنه قليل، وإلاّ أعربت وهي بمعنى أمام.(6)

---

(1) قال الإمام أحمد بن يحيى المرتضى و(مُذْ) و (منذ) للزمان للابتداء في الماضي نحو: "ما رأيته مُذْ يوم الجمعة"، وللظرفية في الحاضر نحو: " مذ شهرنا " أو (يومنا). لهما في الاسمية معنيان: أحدهما: بمعنى أول المدّة فيليهما المفرد والمعرفة نحو: " مذ يومُ الجمعة " جواب " متى فقدته " أي أول وقت فقده يوم الجمعة. وثانيهما: بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد نحو: " مذ يومان " جواب " كم مدة فقده " أي: جميع مدةِ فقده يومان. وقد جاءتا حرفي جر والمعنيان بحالهما، لكن يقدّر مكان (أوّل) (من) ومكان (جميع) (في) وتعيّن الحرفية في الحاضر، وتعيّن في نحو: (مذ حين) أو زمان لتعذّر تقدير(أول) أو (جميع) و (منذ) مفردة حرّكت للساكنين وضمّت للإتباع ".

ينظر تاج علوم الأدب 341/1 – 342.

(2) ما أضيف إلى الجملة هو ما أضيف إلى غير متمكن يجوز بناؤه على الفتح وكذا ما أضيف إلى (إذْ) نحو: (يومئذٍ).

(3) أي تلحقها ألف لتمكّنها في البناء.

(4) إذا أضيفت إلى مصدر جاز جره ورفعه كقوله: بين تَعَنُّقِهِ الكُمَاةَ .

ينظر تاج علوم الأدب 343/1.

(5) إذا لحقتها (ما) تعيّن الرفع نحو: " بينما زيدٌ قائمٌ طلع فلان".

ينظر تاج علوم الأدب 344/1. وينظر ابن يعيش 99/4.

(6) يقول الإمام أحمد بن يحيى المرتضى: " وأما (مَعَ) فهي معربة لكنها ظرف أشبه الظروف المبنية بملازمة الإضافة فذكرت معها وهي ظرف مكان، وعند الخليل بمعنى أمام وإن سكنت حرف بمعنى مِنْ وبمعنى في وإذا قطعت تكون بمعنى جميعاً ".

ينظر تاج علوم الأدب 344/1 – 345.

و (لدى) بلغاتها بمعنى عند بنيت كـ(عن)[1]، و (حيث) بلغاتها تلزم الجملة غالباً فبنيت وترد مفعولاً.[2]

الاستفهاميات [3]

بنيت لتضمنها معنى الحرف تصدّر لإفادتها قسماً من الكلام وهي:

(مَنْ) سؤال عمّن تعلم تُنصب وتجر وترفع ابتداء لا بالفاعلية، ويجوز فيها الحكاية لفظاً وإعراباً مع العَلَم والنكرة غالباً.[4]

---

(1) (لدى) ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى عند، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فرط إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست، فليس في ظروف الأمكنة أبهم من لدى وعند ولذلك لزمت الظرفية فلم تتمكن غيرها من الظروف فجرت مجرى الحرف في إبهامه، ولها ثمان لغات هي: لَدَىَ ولَدُنْ ولَدْنْ ولَدْ ولُدْ ولَدُ ولِدْن ولِدُنْ.

ينظر ابن يعيش 100/4.

(2) من الظروف المبنية (حيث) بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه إلى جملة توضحه ولا يضاف إلاّ إلى جملة لأنه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وقد يضاف إلى المفرد كقوله: أما ترى حيث سهيلاً طالعاً ولها أربع لغات بالضم والفتح وحَوثَ وحوثُ.

ينظر شرح ابن يعيش 91/4. الوافية في شرح الكافية ص 209 – 210.

(3) الاستفهاميات هي: " مَنْ، ما، أيُّ، كم، كيف، أين، أيان، أنَّى، متى ".

(4) إذا قيل: " من يفعل هذا إلاّ زيد؟ " فهي مَنْ الاستفهامية أشربت معنى النفي ومنه " مَنْ يغفر الذنوب إلاّ الله " ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافاً لابن مالك بدليل: " مَنْ ذا الذي يشفع عنده إلاّ بإذنه "، وإذا قيل: " منْ ذا لقيت؟ " فمنْ مبتدأ، وذا خبر موصول والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون ذا زائدة ومَنْ مفعولًا.

ينظر المغني ص431 – 432.

و (ما) عمّا لا تعلم أو صفة من يعلم استفهاماً أو تعظيماً أو تحقيراً وقد تحذف ألفها وقد تقلب هاء وقفاً[1]

و (أيُّ) تصلح لمعنيين(مَنْ) و (ما) لزمت الإضافة فأعربت فحكي بها الإعراب فقط كـ(مَنْ).[2]

و(كم) اسم مفرد كناية استفهام أو خبر عن عدد[3]، ويكنّى بـ(كذا) عن العدد خبراً فقط كـ(كيت) و (ذيت) عن الحديث[4]، وقد تصحب (كم) الخبرية (مَنْ) الاستفهامية تُمَيّز بمفرد منصوب ولو منفصلاً بخلاف نحو عشرين وإعراب جوابها كإعرابها.[5]

---

(1) معناها أي شيء نحو: ماهي؟ ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو: فيمَ وإلامَ وعَلامَ وبِمَ، وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر قوله: يا أبا الأسود لِمْ خلّفتني. وإذا ركبت (ما) الاستفهامية مع (ذا) لم تحذف ألفها نحو: (لماذا جئت؟) لأن ألفها قد صارت حشواً، وقد تقلب هاء في الوقف كقول أبي ذؤيب: " فقلت مه ".

ينظر المغني 393 – 395.

(2) يجوز أن يحكي بها إعراب لفظ المخبر كمن يقول

(أيّ) و(أيّةٌ) و (أيّان) و (أيّتان) و(أيون) و(أيّات) معرباً لها مثل إعراب ما سألت عنه من النكرات.

ينظر تاج علوم الأدب 356/1 – 357.

(3) كم اسم لجميعها مفعوله نحو (كم ضربت) ومجرورة نحو (بكم شربت) بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام أو رُبّ، وقد ذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد، وذهب الكوفيون إلى أن (كم) مركبة. ينظر الإنصاف 298/1.

(4) (كم) كناية عن العدد استفهاماً وخبراً و(كذا) كناية عن العدد خبراً فقط و(كيت وذيت) كناية عن الحديث بنيا لوقوعهما موقع الجمل وحُرّك آخرهما للساكنين وفتح تخفيفاً.

ينظر شرح الرضي 93/2. الوافية 206.

(5) إعراب جوابها كإعرابها فتقول: (عشرون) (جواب) (كم مالك) و (عشرين) جواب (كم ضربت؟).

فصل

والخبرية تصدّر وتميّز بمجرور لا منفصل إلاّ مع نصبه أو مَنْ غالباً، وقد يرتفع ما يليها وتنصب وتجر، وفي معناها كـ(أي) بلغاتها لكنها معربة لازمة لـ(مِنْ).[1]

فرع:

وإذا لم يسبقها جار فمرفوعان ابتداءً أو خبراً أو منصوبان بما بعدهما.

فصل

و (كيف) ظرفية يسأل بها عن حال[2]، و(أين) عن المكان[3]، و (أيّان) عن زمن لحادث عظيم[4]، و(أيّا) عن الجهة، و (متى) عن الزمان ولا تقع مبتدأ بل أخبار.[5]

اسم الفعل

السادس: اسم الفعل: وهو ما أفاد فائدة الأمر، أو الماضي من الفعل لا لتقديره فبنيت كـ(صَهْ) و(هيهات) محلها الرفع بالابتداء[6]، وما كان على (فَعَالِ) صح من

---

(1) في معنى (كم) الخبرية (كأيّ) لكنها معربة لازمة لـ(مِنْ).

ينظر الوافية في شرح الكافية ص206.

(2) بنيت لتضمنها همزة الاستفهام، وحركت للساكنين وفتحت تخفيفاً.

ينظر شرح الرضي 115/2 – 116. الوافية ص211.

(3) أي من الظروف المبنية (أين) سواء كانت للاستفهام أو الشرط لتضمنها حرف الاستفهام أو الشرط.

(4) بُنيت (أيّان) لتضمنها همزة الاستفهام.

(5) متى بني لتضمنه همزة الاستفهام ومتى للزمان المبهم ولما يتحقق وقوعه.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص211.

(6) أسماء الأفعال تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناه وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر وهو الكثير فيها كـ(مَه) و(آمين). فتكون بمعنى الماضي كـ(هيهات) وبمعنى المضارع كـ(أوّه) و (وَوَيْ).

ينظر شرح ابن عقيل 250/3.

كل فعل ثلاثي مجرد كـ(نزالِ)[1]، وإلاَّ فسماع كـ(صه) و (مه) و (رويد) و (أف) بلغاتها[2]، و(هلم) و (بله) و(ويهاً) وفعال اسم لفعل كـ(نزالِ) وللمصدر كـ(فخارِ) أو صفة عدل بها عن فاعله يلزم النداء كـ(يا فساق) أو لا كـ(حضار) وعَلَمٌ كـ(قطام) في لغتيه.[3]

المركّب

السابع: المركب المبني، وهو كلمتان ليس بينهما نسبة إن تضمنت حرفاً كـ(خمسة عشر) بنيا غالباً وإلاَّ فإعرابهما كـ(بعلبك)[4]، إلاَّ مع صوت كـ(سيبويه) فالبناء.

الأصوات [5]

الثامن: الأصوات: هي ما عبّر به عن صوت حكاية أو معنى الأمر في الأصح كـ(غاق) و (نخّ).[6]

---

(1) ينقاس استعمال (فَعَالِ) اسم فعل مبنياً على الكسر من كل فعل ثلاثي وما عدا فِعَالِ فهو سماعي.

ينظر شرح ابن عقيل 251/3.

(2) في (أفٌّ) لغات: تثليث الفاء منونة وغير منونة مع التشديد وضم الهمزة وكسرُهُا ولا بتنوين، وتخفيف الفاء ساكنة مع ضم الهمزة و (أُفّيْ) بضم الهمزة وفتح الفاء وتخفيفها، و(أُفَةً) و(تُفَةً) منصوبتين منونتين وغير منونتين.

ينظر تاج علوم الأدب 370/1.

(3) هي مبنية عند الحجازيين، ومعربة في تميم.

ينظر شرح ابن يعيش 64/4.

(4) بعلبك يبنى الأول ويبنى الثاني.

(5) أسماء الأصوات ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب ما لا يعقل أو على حكاية صوت من الأصوات وهي جميعها مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

(6) (غاق) للغراب و (نخّ) صوت يقال عند إناخة البعير.

ينظر شرح ابن عقيل 254/3.

المبني والمعرب [1]

فصل

والمبني والمعرب إمّا نكرة تفيد مسمّى غير معين أو معرفة وهي نقيضه، وكل منهما مراتب على خلاف في المعرفة. [2]

العلَم [3]

فصل

والعلم ما وضع لمدلول بعينه لا يتجاوز بذلك الوضع[4]، وقد توضع للجنس عيناً كـ(أسامة)[5]، أو معنى وكناية كـ(الفلان والفلانة) والأوزان. [6]

---

(1) الاسم ينقسم إلى قسمين: المعرب: وهو ما سلم من شبه الحروف، والمبني: وهو ما أشبه الحروف.

ينظر شرح ابن عقيل 30/1.

(2) اختلفوا في مراتب المعرفة وهي عند غالب البصريين مرتبة بحسب أعرفها كـ: المضمر، العلم، اسم الإشارة، الموصول، والمحلّى بالألف واللام، وما أضيف إلى واحدٍ منها.

ينظر الإنصاف 707/2-709.

(3) العلم هو: الاسم الذي يعيّن مسمّاه مطلقاً بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

ينظر شرح ابن عقيل 109/1.

(4) هو تعيين الشيء للمعنى أولاً.

ينظر شرح الرضي 131/2.

(5) وهو كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتمنعه من الصرف وتأتي بالحال بعده ولا تدخل عليه الألف واللام، وهو لا يخص واحداً بعينه فكل (أسد) يصدق عليه (أسامة).

ينظر شرح ابن عقيل 117/1.

(6) يوضع العلم لمعنى كـ(سبحان) وقد يجيء كناية عن أعلام الأناسيّ كـ(فلانة) و(فلان) وأعلام غيرهم كالفلان والفلانة، والأوزان كـ(فِعْلة) وزن (قِرْبة) كـ(فعلل) وزن (جهنم).

ينظر تاج علوم الأدب 385/1-386.

وقد تدخله اللام لازمة كـ(النجم) وجوازاً كـ(الفضل) وشذّ فيما ليس بصفة أو مصدر كـ(اليزيد).[1]

التنوين

فصل

والتنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر أمارة تنكير أو تمكين أو عوض عن محذوف أو لتقابل نوناً أو لترنم[2]، ويحذف التنوين من الموصوف بـ(ابن) مضافاً إلى علم ولا صورة له في الخط غالباً ويكسر للساكنين.[3]

---

(1) تدخله اللام لازمة كالنجم، النجم الثريا وأصله نجم لواحد النجوم، ثم أدخل عليه الألف واللام فقالوا النجم لأي نجم ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال وجائزة كالفضل لأن تعريفها بالوضع والعلمية دون اللام أدخلت (أل) على (اليزيد) شذوذاً.

ينظر شرح ابن يعيش 41/1-43.

(2) تنوين التنكير: وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويه وبسيبويه آخر. وتنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة كـ(زيد) و (رجل). تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم كـ(مسلماتٍ) في مقابلة النون في جمع المذكر السالم. تنوين العوض: وهو على ثلاثة أقسام:

- عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) عوضاً عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى: "وأنتم حينئذٍ تنظرون".

- عوض عن اسم: وهو اللاحق لـ(كُلّ) عوضاً عما تضاف إليه نحو (كل قائمٌ). — عوضاً عن حرف: وهو اللاحق لـ(جوارٍ وغواشٍ) ونحوهما رفعاً وجراً . — تنوين الترنم: وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علّة.

أقلّي اللوم عاذِلَ — والعتّابَنْ ∴ وَقُولي إن أصَبْتُ – لقد أصابَنْ.

وهناك تنوين الغالي ولم يذكره ابن مالك أثبته الأخفش وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله:

وقاتم الأعماقِ خاوي المخترقْنْ

ينظر شرح ابن عقيل 20/1 – 23.

(3) حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة عند أكثر النحويين. ويحذف التنوين من الموصوف بابن مضافاً إلى علم، وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطاً بحذف ألف ابن.

ينظر تاج علوم الأدب 395/1-396. شرح ابن يعيش 34/9. الكتاب 169/1. المقتضب 191/1.

الباب الثالث

باب الفعل

والفعل: لفظ وضع ليدل على حدث ووقته، وهو ماض ومستقبل اتفاقاً وحال في الأصح[1]، فالماضي: ما دل على حدوث أمر قبل زمانك، وهو مجرد وزيادة للإلحاق وغيره حروفها سألتمونيها ودليلها إمّا الاشتقاق أو فقد النظير لو كان أصلاً أو أغلبية الزيادة في محلها أو الترجيح عند التعارض، ويعبر عنها بلفظها غالباً.[2]

فصل

وحكم آخره وأوله الفتح غالباً، وضم أول ما في المفعول، وكسر ما قبل آخره غالباً، وإذا لحقته ياء النفس وجب قبلها نون لتقيه من الكسر وهو يتحتم فيه وفي أمر أو مضارع لم يعرب بالنون، ويختار في (ليت) و (من) و (عن) و (قد) ويكره في (لعل)[3]، ويستوي الأمران في (لَدُنْ)[4]، والمعرب بالنون وإن وأخواتها النونية.[5]

---

(1) قال المصنف: وحال في الأصح لأن الكوفيين أنكروا فعل الحال، بعضهم أنكره وأنكر زمانه، وبعضهم أنكره وأثبت زمانه. ينظر شرح ابن يعيش 2/7-3.

(2) يعرف الزائد إما بالاشتقاق كـ(أعلم) أو بعدم النظير لو حُكِمَ بالأصالة كـ(تَنْتَقِل) بفتح التاء، فلو كانت أصلاً كان فَعْلُلاً بفتح التاء وضم اللام، ولا نظير له، فحكم بزيادتها ليكون تَفْعُلاً كـ(تُخْرُجْ) وبكونه في موضع زيادته فيه أغلب من أصالته كباب (عِمْرَان) وبالترجيح عند التعارض كميم (موسى) وألفه هل هو من (أوسَيْتُ) أم من (مَاسَ) ويعبر عن الزائد بلفظه، تقول: وزن بَيْطَرَ فَيْعَل إلاَّ المكرر فكالأصلي تقول: وزن تَجَلْبَبَ تفعْلَلَ لا تَفَعْلَبَ، وفي اقْعَنْسَسَ: افْعَنْلَلَ لا افْعَنْلَسَ.

ينظر تاج علوم الأدب 404/1 – 406.

(3) يكره في لعلّ كراهة اجتماع النونات إذ من لغاتها لعنَّ، علّ، عنّ، أنّ، علّ، لعلّ، لعلّن.

ينظر الإنصاف 224/1.

(4) لأن نون الوقاية مع لدن عند سيبويه لازم لا يحذف إلا لضرورة وعند غيره ثبوته راجح.

ينظر شرح الرضي 22/2.

(5) ك: (إنَّ وأنَّ ولكنّ وكأنَّ).

الفعل المضارع

فصل

والمضارع: ما زيد في أوله ليدل على فاعله همزة أو نون أو تاء أو ياء، والهمزة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً والأنثى والاثنين غيبة والياء للغائب وها، ويعرب لشبهه الاسم[1]، وهو حقيقة في الحال[2]، ويضم في أول الرباعي، ويفتح في غيره[3]، وقد تتفق عينه وعين ماضيه[4]، والاختلاف أكثر. وإعرابه الرفع والنصب والجزم، وتقدّر للتعذر والاستثقال، وجزمه سكون لامه صحيحة، وحذفها معتلة، ويرفع بالنون بعد ضمير المخاطبة، والاثنين والجماعة مطلقاً ونصبه وجزمه حذفها، ويكسر في الاثنين، ويفتح في غيرها ويبنى مع نوني النساء والتأكيد.

---

(1) عند الكوفيين علة إعراب للمضارع أن تدخله للمعاني المختلفة، واختلفوا في رافعه، فمذهب البصريين أنه يرتفع لحلوله محل الاسم، ومذهب بعض الكوفيين أنه يرتفع بتعريه عن الناصب والجازم، ومذهب الكسائي أنه يرتفع بالزائد في أوله.

ينظر الإنصاف 549/2 وما بعدها. التصريح 289/2. الوافية في شرح الكافية ص256 وما بعدها.

(2) لأنه لا يصرف إلى المستقبل إلاّ بقرينة.

(3) الأصل الفتح لكونه أخف، وإنما ضُمّت في الرباعي، وهو ما كان على أربعة أحرف نحو: أكرم، وأخرج وقابل وكرّم، فرقاً بينه وبين الثلاثي.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص257.

(4) تتفق حركة عين للمضارع والماضي فتفتح فيهما حين تكون العين أو اللام حرف حلق وحروف الحلق هي: الهمزة والهاء، والحاء، والعين، والخاء، والغين كـ(زأر، ذهب، طعن...الخ)، وتكسر فيهما في أربعة عشر فعلاً منها صحيحة كـ(بئس) و (نِعْمَ) و (حَسِبَ)...الخ، ومنها معتلة الفاء كـ(وَثِقَ) و (وفِقَ) و (وَرِمَ)...الخ. وتضم في أفعال الطبائع كـ(شَرُفَ) و (كَرُمَ) و (ظَرُفَ) وتختلف حركة عينهما أكثر كـ(قَعَد - يقعُد) و (عَلِمَ - يعلَم) و (ضَرَبَ - يضرِبُ).

ينظر تاج علوم الأدب 413/1 – 415.

فصل

وينقسم إلى متصرف[1] وغيره وإنشاء وغيره وأمر وغيره وإذا بنيت أمراً من فعل يلي حرف مضارعه ساكن غير همزة أتيت بهمزة وصل أو قطع ليمكن النطق بالساكن.

ويختص الفعل بالثلاثي أمراً والخماسي والسداسي أمراً وخبراً، ومن الاسم مصدرهما والتسعة[2]، وأيمن[3] في الأصح ومن الحرف آلة التعريف ويكسر في الاسم غالباً والفعل إلاّ ما قبل آخره ضمة لازمة فيضم ويفتح في الحرف[4] ويحذف في الدرج حتماً، ومع همزة الاستفهام جوازاً[5]، والقطعية أصلية وزائدة في اسم أو فعل أو حرف يختلف تحريكها ولا يحذف في الدرج.[6]

---

(1) قال الإمام أحمد المرتضى: "كل فعل فإنه يصح تصرّفه ماضياً ومستقبلاً وأمراً ونهياً كـ(قالم) (يقوم) (قم لا تقم) إلا ستة سُكّنتْ التصرف إشعاراً بمعانيها وهي: (نعم) و (بئس) و (حينئذ) و (عسى) و (ليس) وفعل التعجب ".

ينظر تاج علوم الأدب 417/1 –418.

(2) التسعة من الأسماء هي: ابن وابنة وأبنم وأمرؤ وامرأة واسم واستّ واثنان واثنتان.

(3) وايمنُ الله هناك خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون أنه جمع يمين كـ(أفلُس) فهمزته قطعية إذ لا مفرد على (أفعل)وذهب الزجاج والرماني إلى أنه حرف جر لا اسم.

ينظر الإنصاف 408/1.

(4) وحركتها الكسر في الاسم غالباً، لأنها في (أيمن) مفتوحة لشبهها بالحرف في أنها لا تتصرف والفتح في الحرف والضم في الفعل الذي قبل آخره ضمة لازمة نحو (أفعُل) ليناسب أول الكلمة آخرها إلاّ مع الضمة العارضة في نحو (ارموا).

(5) لأن إثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش ومع همزة الاستفهام جائز حذفها نحو (ابنك خير أم غلامك؟) (الرجل خير أم المرأة).

(6) القطعية أصلية وزائدة كـ(أمّ) و (أخ) و (إبل) و (أعطِ) و (أكرم) و (إنّ) و(أنّ) لا تحذف دُرج إذ لا مقتضى له بخلاف الوصلية.

ينظر تاج علوم الأدب 422/1 – 423.

فعل الأمر

فصل

وأمر النفس فالغائب والحاضر غير الفاعل بلام تلي المضارع معرباً اتفاقاً وغيره يسمى مثال الأمر، وهو صيغة يطلب بها الفعل من المخاطب بحذف حرف المضارعة، وله حكم المجزوم وهو مبني في الأصح.[1]

فصل

ونون التأكيد خفيفة ساكنة وشديدة مفتوحة مع غير الألف تلحق آخر الطلبيات[2]، وقلّت في النفي والمستفهم عنه باسم وفي الاسم ويحتم في مثبت القسم ويكثر في مثل إمّا تفعلن.[3]

---

(1) فعل الأمر نوعان: معرب اتفاقاً، وهو أمر النفس والغائب أو الحاضر غير الفاعل ويصير أمراً بلام تلي المضارع نحو: (لأضرِبْ أنا) أو (ليضرب زيدٌ عمراً) و (لتضربْ أنت) وإعرابه الجزم باللام وهو مبني عند البصريين ولا مقتضى لإعرابه، وهو المسمى مثال الأمر صفة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة نحو: (قمْ) و(اقعد) ونحوهما. وعند الكوفيين هو معرب لتقدير اللام معه لكن حذفت لكثرة الاستعمال بدليل أنها قد تعمل محذوفة، كقوله:

محمدٌ تَفْدِ نفسكَ كلّ نفسٍ

وحكمه حكم آخر المجزوم فيبنى على ما يجزم به، وهو السكون والحذف.

ينظر الإنصاف، المسألة 72. وتاج علوم الأدب 424/1-427. شرح ابن يعيش 35/7 – 62. وشرح الرضي 228/2.

(2) تختصان بالطلبيات لتأكيد الطلب أمراً ونهياً واستفهاماً وتحضيضاً وعرضاً وتمنياً.

ينظر تاج علوم الأدب 427/1.

(3) وقلّت في النفي نحو: (ما تَقْعُدَنْ) إذ لا طلب وفي الداخل عليه اسم استفهام نحو: (مَنْ يفعل) إذ المسؤول عنه الفاعل لا الفعل وفي مثبت القسم واجبة نحو: (والله لتَفْعَلَنّ) لقوة الطلب فيه وكثرت مع (إنْ) الشرطية و(ما).

ينظر تاج علوم الأدب 427/1 – 428. وشرح الرضي 403/2.

وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم، ومع المخاطبة مكسورة، ومع المذكر المفرد وما في حكمه مفتوح، ومع المثنى وجمع النساء ساكن. [1]

وتحذف اللام المعتلة بالواو أو الياء في أمر المذكرين أو المؤنثة، وتُردّ مع جماعة النساء وترد معها ذو الألف إلى أصله[2]، ويجري عليه حكم الصحيح كـ(أخشين) ولك فك الإدغام، وتركه كـ(اشددنّ)[3]. والشديدة تثبت وقفاً كالأصل، وفي فعل الاثنين وصحيح المؤنث عكس الخفيفة فيرد ما حذف لها وتقلب مع فتح سابقها ألفاً. [4]

فصل

وخواص الفعل قد[5]، ولولا والسين وسوف[6]، ولحوق ضمير الفاعل وتاء ساكنة تفيد تأنيثه في الماضي والتصرف غالباً وكونه حكماً لا محكوماً عليه.

---

(1) وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم نحو: (أو لتَعُودُنّ في مِلّتِنا) وأصله (لتعودونَ) حذفت نون الإعراب ثم الواو لملا قائها الساكنة من النون المشددة، ومع المخاطبة مكسور نحو: (اضربِنّ يا امرأة) والإعلال واحد وفي المذكر المفرد وما في حكمه مفتوح نحو: (اضْرِبَنّ يا رجل) ومع ضمير المثنى وضمير جماعة النساء ساكن وهو ألف تفصل بين النونات نحو: (اضربانِّ يا رجلان) و (اضْرِبْنانِ يا نساء).

ينظر تاج علوم الأدب 429/1 – 430. شرح ابن يعيش 38/9.

(2) لزوال التقاء الساكنين.

(3) تقول: (اخْشَيَنَّ يا رجل) و (اخشِيِنّ يا امرأة) و (اخشَوُنّ يا رجال) و (اخشينانِّ يا نساء). وأجاز يونس قلب النون من جنس ما قبلها نحو: (اخْشَوُوا) و (اخْشَيِي).

ينظر شرح الرضي 407/2.

(4) ولك فكّ الإدغام في الجميع نحو: (اشْدُدَنّ يا رجل) و (اشدُدِنّ يا امرأة) و (اشدُدُنّ يا رجال) و (اشدُدْنَان يا نساء). والمخففة تحذف في الوقف لشبهها بالتنوين وإذا حذفت رُدّ ما حُذِفَ لأجلها نقول في الوقف على: (ارْمِن يا امرأة أو يا رجال) و (ارْمِي) و (ارموا) فردت الواو والياء المحذوفين لأجلها، والمفتوح ما قبلها تقلب في الوقف ألفاً كالتنوين ومنه: " لنسفعاً بالناصية ".

ينظر الأشموني 226/3. التصريح 208/2. شرح ابن يعيش 39/9.

(5) قال الإمام أحمد المرتضى في تاج علوم الأدب 435/1: " ويخصُّ الفعل من أوله (قدْ) إذ وضعت لتقريب الماضي من الحال نحو: (قد قامت الصلاة) و (قد خرج الأمير) لمن يتوقع ذلك والتقليل نحو: (قد يعثر الجواد) والتحقيق نحو: " قَدْ يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقِينَ".

(6) لو ولولا تخصّ الفعل أوله لاختصاص معناهما به، والسين وسوف للاستقبال.

ينظر شرح ابن يعيش 3/7.

الباب الرابع

باب الحرف

والحرف: لفظ وضع لإفادة معنى إضافي في حال إضافته[1]، وينقسم إلى عامل وغير عامل ومختلف حاله.

الحروف المشبهة بالفعل

فمن العامل: الحروف المشبهة بالفعل وهي: (إنّ، أنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ) تلي الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر.[2]

وقد تنصبهما[3]وتكف بـ(ما)[4] غالباً فتدخل على الفعل، ولا يسبق خبرها اسمها

---

(1) هي حروف وضعت لإضافة الفعل أو معناه إلى ما يليه، وسميت حروف الإضافة، وسميت أيضاً حروف الجر تسمية باعتبار معمولها.

ينظر الوافية ص299.

(2) هي مشبهة بالفعل من جهة لفظها ومعناها، فلفظها بناؤها على الفتح واتصال الضمير بها وأنها شابهت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها نحو: (أنني) ومعناها التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي فأعطيت بهذا القدر من الشبه حكماً من العمل وهو نصب الاسم ورفع الخبر.

ينظر شرح للمقدمة المحسبة 217/1.

(3) إنّ وأخواتها تنصب الاسم والخبر في لغة كقوله:

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن ∴ خُطاك خفافاً إن حرّاسنا أُسداً.

وفي الحديث: " إن قعر جهنم سبعين خريفاً " وقد خرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف أي: تلقاهم أسداً والحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها وسبعين ظرف، أي: إنّ بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً.

ينظر المغني ص55، 65.

(4) تكف عن العمل بـ(ما) لضعفها إلاّ نادراً كقوله: " قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا "

يروى بنصب الحمام ورفعه على الإعمال والإهمال، وذلك خاص بـ(ليت) أما الإعمال فلأنهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا: (ليتما زيدٌ قائم)، ولم يقولوا: (ليتما قام زيد)، وأمّا الإهمال فللحمل على أخواتها. ينظر شذور الذهب، ص280 – 281.

إلاّ حرفاً أو ظرفاً[1]، وقد يحذف الخبر بالاسم غالباً[2]، وتلي ضمير الشأن فيفسر بالجملة خبراً، وتصدر سوى (أنّ).[3]

و(إنّ) المكسورة تختص مواضع الجمل ابتداءً وصلة وبعد القول وحتى وآلة التنبيه[4] وما صلح للمفرد والجملة صلح لها، وللمفتوحة كإجابة الشرط بها وبعد الفجائية.[5]

---

(1) يمتنع أن يسبق خبرها اسمها لضعفها إلا حيث الخبر ظرف نحو: " إنّ عندك زيداً " أو حرف نحو: " إنّ في الدار زيدا 6" للاتساع فيهما.

ينظر شرح ابن عقيل 310/1.

(2) يجوز حذف خبرها إذا دلت عليه قرينة وكان اسمها نكرة كقوله: (إنّ مَحِلّاً وإنّ مُرْتَحلاً).

(3) يجوز اتصالها بضمير الشأن فيلزم خبرها الجملة لتفسره، العلة في ذلك هو أنه إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة ارتفع الاسمان بعدها في مثل: (إنه زيدٌ قائمٌ) هو أن ضمير الشأن والقصة لا يفسر أبداً إلاّ بجملة. ينظر شرح المقدمة المحسبة 218/1.

(4) قال الإمام احمد بن يحيى المرتضى: " وتختص إنّ المكسورة بمواقع الجمل، وهي الابتداء نحو: (إنّ زيداً قائمٌ) وبعد القول نحو: (قلت إنّ زيداً قائمٌ) إذ تحكي بعده الجمل لا المفردات، وبعد الموصول إذ لا صلة إلا جملة نحو: (جاءني الذي إنّ أباه قائمٌ) وبعد حتى الابتدائية وآلات التنبيه لوجوب الجمل بعدها، وهذه هي مواضع كسر همزة إنّ ".

ينظر تاج علوم الأدب 447/1 – 448.

(5) مواضع جواز الفتح والكسر إذا أجيب بها الشرط نحو: " مَنْ يُكْرِمْنِي فإني أكرمُهُ " لصحة تقدير فأنا أكرمه أو فإكرامي يحصل له، وحيث تعقب إذا الفجائية نحو: " ظننتُ زيداً كذا فإذا أنه كذا" ومنه:

.... إذا أنه عبد القفا واللهازم

لصحة تقدير: " إذا هو عبدٌ أو إذا العبودية حاصلة فيه" ويجوز فتحها وكسرها إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو: "حلفت أنّ زيداً قائمٌ" بالفتح والكسر، وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت أنّ بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر إنّ قول والقائل واحد نحو: "خيرُ القول أنّي أحمد الله ".

ينظر شرح ابن عقيل 321/1.

والعطف على اسم الإشارة وبعد أول قولي ويتبع اسمها غير البدل على محله إن تقدم الخبر وإلاّ فلا في الأصح[1]، وتدخل اللام المؤكدة على الخبر أو معموله متقدماً أو الاسم متأخراً وعليها مع قلب الهمزة هاء وتخفف فتلغى غالباً، وتلزمها اللام، ويجوز أن تلي أفعال المبتدأ فقط ولصورتها مخففة إدغام. [2]

وتختص (أنَّ) المفتوحة لمجيئها فاعلة ومفعوله ومجرورة ومبتدأة وانسباك حرفيها مصدراً، وتخفف فتعمل في ضمير شأن مقدر حتماً غالباً، وتدخل على الجمل الاسمية مطلقاً. [3]

---

(1) تعطف على اسم الإشارة نحو: "هذا وإن للطاغين لشرّ مئاب"، "ذلكم وأنّ اللهَ موهِنُ " لصحّة تقدير ذلك خبراً لمحذوف وإن عطفَ عليه الأمر هو ذلك، وتختص بجواز العطف على محل اسمها بالرفع "إنّ زيداً قائمٌ وعمرو"، والبصريون يشترطون تقدّم الخبر على العطف لئلا يشترك في رفع الخبر عاملان، والكوفيون يرون أن لا عمل لها في الخبر.

ينظر الإنصاف للمسألة رقم33. شرح ابن يعيش 68/8. شرح الرضي 352/2، وما بعدها.

(2) تختص بجواز دخول لام التأكيد في خبرها نحو: (إنّ زيداً لقائم) وعلى معموله إن تقدّم نحو: (إنَّ زيداً لطعامك آكل) وعلى اسمها حيث تأخر نحو: (إنّ في الدار لزيداً) لإفادتها التأكيد، ولا يجوز تواليها كراهية اجتماع آلتين لمعنى واحد. وقد تدخل عليها مع قلب همزتها هاء نحو: (لهَنّك لا أبا لك تزدريني) وقد تخفف فتلغى غالباً لضعف شبه الفعل حينئذ ويلزمها اللام لتتميّز عن النافية، ويرى البصريون أنها لا تدخل على فعل غير أفعال المبتدأ والخبر محافظة على وضعها، ويجوّز الكوفيون دخولها لقوله: "تالله ربّك إن قتلت لمسلماً "، وقد تخفف فتعمل في ضمير شأن مقدّر لازم لها لقوة شبهها بالفعل.

ينظر تاج علوم الأدب 454/1 – 458.

(3) أي تكوّن مع اسمها وخبرها مصدراً مؤولاً في محل رفع أو نصب أو جر، وإذا خففت أنّ المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلاّ ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: (علمتُ أنْ زيداً قائم) والتقدير علمت (أنّه زيدٌ قائمٌ).

ينظر شرح ابن عقيل 340/1.

أو الفعلية مع السين أو سوف أو قد أو حرف النفي أو لو أو فعل غير متصرف أو دعاء.[1]

ولصورة المخففة أقسام، وقد تقلب همزتها عيناً وترادف لعل، وتختص (كأنْ) بالتشبيه ولو بالصفة نحو: (كأنك قائم) أو التحقيق نحو: (كأنّك بالدنيا لم تكن) وتخفف فتلغى غالبا، وقد تنصب الحال.[2]

(ولكن) للاستدراك متوسط بين كلامين متغايرين معنى إن دقّ التغاير[3]، ويتبع اسمها على محله.

---

(1) إذا وقع خبر (أنْ) المخففة بين جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل فتقول: (علمتُ أنْ زيدٌ قائم) من غير حرف فاصل بين (أن) وخبرها. وإن وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو إمّا أن يكون الفعل متصرفاً أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى: "وأنْ ليسَ للإنسانِ إلاّ ما سعَىَ" وإن كان متصرفاً فلا يخلو إمّا أن يكون دعاءً أو لا، فإن كان دعاءً لم يُفصَل كقوله تعالى: "والخمسة أنّ غضب الله عليها" إذا قرأ بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاءً فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلاّ قليلاً، وقالت فرقة: يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل، وقد تقلب همزتها عيناً نحو: "أشهد عنْ محمداً رسول الله"، وقد تأتي المشددة بمعنى لعلّ لقوله تعالى: "وما يُشعِرُكُمْ أنّهَا إذَا جاءَتْ لا يُؤمِنُونَ" أي: لعلّها.

ينظر شرح ابن عقيل 342/1 – 344. شرح ابن يعيش 78/8 – 79.

(2) إذا خففت جاز إلغاؤها كقوله:

.... كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارقِ السَلَمْ

فـ(كأن) ملغاة لا عمل لها، وقد تعمل في الحال كقوله: كأنه خارجاً من جنب صفحته، فنصب (خارجاً) على الحال والعامل ما في كأن من معنى التشبيه.

ينظر التبصرة 208/1. شرح ابن عقيل 346/1 وما بعدها. شرح ابن يعيش 80/8.

(3) إن دقّ معنى التغاير بين النفي والإثبات.

ينظر شرح الرضي 360/2.

وتدخله معها الكلام كـ(أن) وتخفى فتلغى حتماً.[1]

و(ليت) لتمني ما يصح[2]، و(لعلّ) بلغاتها[3] لترجّي منالاً من الباري، وقد تلي (أنّ) المفتوحة وتنصب الجزئين[4]، وشذّ الجر بها.[5]

ومنها الناصبة للفعل بنفسها (أنْ) و (لَنْ) و (إذن) و (كيْ) وبتقدير أن (حتى) ولا ما (كي) والجحد والفاء والواو وأو العاطفة في حال.

فـ(أنْ) تنصبه حيث يعمل فيها العلم وما في معناه، وشذ الجزم بها.[6]

---

(1) هذا رأي الكوفيين لأنها عندهم إذا خففت زال شبهها بالفعل فبطل عملها، ويرى صاحب الإنصاف أن هذا الرأي باطل لأنها إذا خففت صارت بمنزلة فعل حذِفَ منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله. ينظر الإنصاف 208/1.

(2) ما يصح تعليقه بالمستحيل.

(3) من لغاتها. لعلَّ، ولعلّ، وعلّ، وعلّ، وفي المغني أنَّ لها عشر لغات.

ينظر شرح ابن عقيل 5/3، المغني ص379.

(4) يقترن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى كقوله:

لعلك يوماً أنْ تلمّ ملمّةٌ

وقد تنصب الجزأين، قال بعض أصحاب الفرّاء، وقد تنصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى: (لعلّ أباك منطلقاً) ويرى ابن هشام تأويله على إضمار يوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون. ينظر المغني ص 377.

(5) الجرّ بها لغة عُقيل، ومنه قوله:

لعلّ أبي المغوار منك قريب

وهو كالباء في بحسبك.

ينظر شرح ابن عقيل 4/3، 5

(6) عملت (أنْ) النصب لشبه بالمشددة مطلقاً، وتختص (أنْ) بانّ التي عمل فيها العلم وما في معناه مؤكدة حينئذ لا ناصبة نحو:(علم أن سيكون) وشذ الجزم بها عند البصريين، أمّا الكوفيون فقد أجاروا الجزم بها. ينظر الأشموني 213/3.

و (لن) مفردة لتأكيد النفي، وقد تجزم[1]، و(إذن) حيث لا توسط بين مرتبطين ولم يلها حال فإن عطفت مع عدم الارتباط عملت وإلاّ فلا، وتلزم معنى الشرط فأجيب بالفاء واللام.[2]

و (كي) إن علل سابقها بلاحقها[3]، و (حتى) بلغاتها إن وليت مستقبلاً أو حكايته وإلاّ ألغيت ولزمت السببية فإن صح التقديران جاز الأمران، ومن ثمة امتنع الرفع في (كان سيرى حتى أدخلها في الناقصة) و(أسرت حتى تدخلها) وجاز في التامة و (أيهم سار حتى يدخلها).[4]

---

(1) عرّفها ابن هشام في مغنيه بأنها حرف نصب ونفي واستقبال، ولا تفيد (لن) توكيد النفي أو تأبيده خلافاً للزمخشري. قيل لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في: " فلن أكلّم اليومَ إنسياً " ولكان ذكر الأبد في: " ولن يتمنّوه أبداً " تكراراً والأصل عدمه. وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:

فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ منظرُ ....:

قيل الفتحة فيه للاحتزاء عن الألف ضرورة.

ينظر المغني ص 374 – 375.

(2) (إذن) لا ينصب بها إلاّ بشروط: -أن يكون الفعل مستقبلاً – أن تكون مصدّرة – ألاّ يفصل بينها وبين منصوبها، فإذا كان الفعل بعدها حالاً لم ينصب نحو أن يقال: "أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً" فيجب رفع (أظن) وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إذا لم تتصدر نحو: (زيدٌ إذن يُكْرِمُكَ) ولالتزامها معنى الشرط دخلت اللام في جوابها كـ(لو) والفاء كـ(إنْ). ينظر شرح ابن عقيل 6/3.

(3) (كي) إما تعليلية مؤكدة للوم أو مصدرية مؤكدة بأن، ولا تظهر أنْ بعد كي إلاّ في الضرورة، وعن الأخفش أن (كي) جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ(أن) ظاهرة أو مضمرة.

ينظر المغني ص242.

(4) تأتي لأحد ثلاثة معانٍ: انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى إلاّ في الاستثناء وهذا أقلها ومما انفردت به(حتى) أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: (سرت حتى أدخلها) وذلك بتقدير حتى أن أدخلها ول(حتى) الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ: مرادفة إلى نحو: (حتى يرجع إلينا موسى) ومرادفه كي التعليلية، ومرادفه إلاّ في الاستثناء لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلاّ إذا كان حالاً، ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل محكية رفع وجاز نصبه إذا لم تقدّر الحكاية.

ينظر المغني ص 170 – 173.

ولام (كي) مثلها في التعليل، وشذ الجزم بها[1]، ولام الجحد بعد النفي لـ(كان) والفاء بشرط السببية بين سابقها ولا حقها وإنشائية سابقها وإلاّ فلا نصب إلاّ نادراً بل يتعين الاستئناف حيث لا سببية إلاّ لمانع فنصب وإن عدمت فإن حذفت السببية نافية تحتم الجزم.[2]

---

(1) نحو: "جئتك لتكرمني" انتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور لا بأن مضمرة أو بـ(كي) المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن أنَّ خلافاً لثعلب، ولك إظهار أنْ فتقول: "جئتك لأن تكرمني" بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو: " لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ " ولا يوجد من جعلها جازمة.

ينظر ائتلاف النصرة ص151. شذور الذهب 297. المغني ص277.

(2) وجه التوكيد بها عند الكوفيين أن أصل: "ما كان ليفعل" ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في (ما زيد بقائم) لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولوكان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه، وتختص الفاء باشتراط السببية بين سابقها ولاحقها وإنشائية سابقها أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً أو ترجياً أو جحداً أو توبيخاً أو تحضيضاً أو دعاء، نحو: (قمْ، لا تقم، أتقوم ليتك تقوم، ألا تقوم، لعلك تقوم، ما تقوم، هلاّ قمت، هلاّ تقومُ، أقامك الله، فأقومَ) وهو صالح لأن يكون جواباً لكل ما سبقه بتقدير (أن) إذ معنى (قم فأقومَ) ليحصل قيامك فقيامي، ولا يتأتى إلا بتقدير (أن) فإن أختل شرط فلها نصب إلاّ نادراً كقوله:

سأترُكُ منزلي لبني تميم ∴ وألحقُ بالحجاز فاستريحا

وإن حذفت الفاء وجب الجزم مع السببية إلا في بعض مواقع النهي، وقد يتعذر الاستئناف لفساد المعنى معه فيتعين النصب مع عدم السببية قال صلى الله عليه وسلم: " لم يلد فيكون مولوداً ".

ينظر تاج علوم الأدب 480/1 – 482. شذور الذهب 301 -303. المغني ص 278 – 279.

والواو بشرط المعية وإنشائية سابقها ويصح الاستئناف بها وأو بشرط معنى إلى أن وإلاَّ فالاستئناف[1]، والعواطف للفعل على الاسم تنصبه لوجوب تقدير أن حينئذ، ويجوز بروزها معها مع لام (كي) ويتحتم إن ولي اللام لا ويمتنع فيما عداه غالباً.[2]

---

(1) النصب بعد واو المعية سمع في خمسة مواضع هي: -النفي كقوله تعالى: "ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين" — الأمر كقوله:

فقلتُ أدعي وأدعو إن أندى ∴ لصوت أنْ ينادي داعيان

- النهي: كقوله:

لا تنهَ عن خلق وتأتي مثله ∴ عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

- وتقول: " لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ " فإن أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الأول في النهي كأنك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحينئذ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بـ(أنْ) مضمر وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني. — التمني كقوله تعالى:" ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين"

- الاستفهام كقوله:

ألم أكُ جاركم ويكون بيني ∴ وبينكم المودةُ والإخاء.

ينظر شذور الذهب 311 – 314. الأشموني 307/3. التصريح 239/2.شرح ابن يعيش 33/7 وما بعدها.

(2) أي، وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً لا وجوباً، بعد أربعة أحرف وهي: الفاء، ثم، الواو، أو وذلك إذا عطفن على اسم صريح، ويجوز إظهار أن معها ولام كي وإن وليها اللام يجب إظهار أن كراهية اجتماع لامين فنقول لئلا ويمتنع فيما عدا ذلك إلا شاذاً نحو قوله:

أقضي اللبانةَ لا أفرّط ريبة ∴ أو أن يلومَ بحاجةٍ لُوّامها.

فاستشهد بهذا البيت شذوذاً بإظهار أن بعد أو من غير أن يكون هناك عطف على اسم ظاهر.

ينظر شذور الذهب ص 313.شرح ابن عقيل 17/3. شرح الرضي 250/2.

حروف الجر

ومنها حروف الجر: لفظ يوصل معنى الفعل أو ما في معناه إلى الاسم وهي: من، إلى، حتى، في، الباء، على، وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ، وحاشا، وخلا، وعدا وآلات القسم.(1)

فـ(مِنْ) للابتداء مكاناً قيل وزماناً وغاية الفاعل قيل: والمفعول، ومنه التفصيلية وللتبعيض، وبيان الجنس وزائدة قياساً في غير الموجب.(2)

و (إلى) للانتهاء وبمعنى مع(3)، و (حتى) كـ(إلى) إلاّ في كون مجرورها آخر جزء ودخول الحد في المحدود ولا تجر مضمراً غالباً.(4)

---

(1) هي حروف وضعت لإضافة الفعل أو معناه إلى الاسم أولى ما يليه نحو: (مررت بزيد) و (أنا مار بزيد) ولهذا سميت حروف إضافة وحروف جر تسمية باعتبار معمولها والمراد بمعنى الفعل، اسما الفاعل، والمفعول والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل والظروف والجار والمجرور، وأسماء الأفعال، وكل شيء استنبط معنى الفعل. وقد عدّها النحاة ثمانية عشر حرفاً، وهي عند بعضهم عشرون حرفاً بزيادة لعلّ، ومتى.

ينظر شرح ابن عقيل 3/3. الوافية في شرح الكافية ص299.

(2) لا تزاد (مِنْ) في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول: "جاءني مِنْ زيد" خلافاً للأخفش وجعل منه قوله تعالى: " يَغْفِر لكم من ذنوبِكُمْ " وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم قد كان من مَطَرٍ.

ينظر شرح ابن عقيل 14/3، 15. الوافية في الكافية ص300.

(3) تستعمل(إلى) لانتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعماله فيما له انتهاء نحو: (سرت من البصرة إلى الكوفة) وتكون بمعنى (مع) وهو قليل كقوله تعالى: " مَنْ أنصاري إلى الله " أي مع الله، وهي الأصل في الغاية لذلك تجر الآخر وغيره.

ينظر شرح ابن عقيل 15/3. الوافية في شرح الكافية ص301.

(4) (حتى) بمعنى مع كثيراً فلا تجر إلا ما كان آخر أو متصلاً بالآخر كقوله تعالى: " سلام هي حتى مطلع الفجر" وتختص بالظاهر لئلا تختلط الضمائر بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمجرور والمنصوب بعد حتى خلافاً للمبرد فإنه جوّز دخول حتى على الضمير مستدلاً بقول الشاعر:

فلا والله لا يبقى أناسٌ ∴ فتى حتّاك يا ابن أبا يزيد

وهو شاذ عند البصريين.

ينظر شرح ابن عقيل 15/3. الوافية في شرح الكافية ص301

و (في) للظرفية وبمعنى على أو الباء أو إلى أو مع[1]، فـ(الباء) للإلصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة، وبمعنى في أو عن أو من وسببية وللتعدية، وزائدة قياساً وسماعاً.[2]

و(اللام) للملك والاستحقاق أو الصلاحية أو العاقبة أو التعليل أو القسم أو تقوية العمل وزائدة وبمعنى عن أو على أو في أو إلى أو قبل أو بعد.[3]

---

(1) تأتي (في) للظرفية نحو (زيد في المسجد) وهو الكثير فيها، والظرفية هي حلول الشيء في غيره حقيقة نحو: (المال في الكيس) أو مجازاً نحو: (النجاة في الصدق)، وتأتي للسببية أيضاً نحو: " دخلت امرأة النار في هرّة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض". وتأتي عند ابن الحاجب للظرفية وبمعنى على فقط.

ينظر شرح ابن عقيل 19/3. الوافية في شرح الكافية ص301.

(2) وزائدة قياساً في خبر (ما) نحو: " وما ربّك بظلاّم للعبيد " وليس نحو: قوله تعالى: " أليس الله بعزيز ذي انتقام " وفي (هل زيد بقائم) وسماعاً نحو: "كفى بالله " والمفعول نحو: " ولا تلقوا بأيْدِيكمْ " أو المجرور كقوله:

فأصبحن لا يسألنه عنْ بما به.

أو المبتدأ نحو: (بحسبك زيدٌ) أو خبر المبتدأ كقوله تعالى: " جزاء سيئة بمثلها " ومع (أن) كقوله:

ألا هلْ أتاها والحوادث جمة ∴ بأنّ امرأ القيس بن تَمْلِكَ بيْقَرا.

وهي في " وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " تحتمل الزيادة والإلصاق.

ينظر تاج علوم الأدب 501/1-502. الوافية في شرح الكافية ص 302.

(3) القسم بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تعالى كقول الهذيل شعراً:

لله يبقى على الأيام ذو حيدٍ ∴ لمشمخرٍ به الظّيانُ والآس

أي: والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش متحصّن بجبل هذه صفته. وبمعنى (قبل) نحو: (لخمسٍ بقينَ) أو بعد نحو (لخمسٍ خلون).

ينظر شرح الرضي 329/2. الوافية في شرح الكافية ص 303.

و (ربّ) بلغاتها للتقليل خفيفة وللتكثير مجاز فتصدر وتختص النكرة ويجب حذف متعلقها إن وصف مجرورها بنكرة أو ماضي ويكف ب(ما) فتلي الجمل، وقد تلي ضمير غائب مفرد في الأصح مميزاً بنكرة وواوها وفاؤها يعملان بتقديرها في الأصح.(1)

و (عن) للمجاوزة(2)، و (على) للاستعلاء، و (لو) مجازاً فيها، وقد يكونان اسمين.(3)

---

(1) تأتي (رُبَّ) للتقليل، ولها صدر الكلام لكونها لإنشاء التعليل، ولاختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو: (ربّ رجل كريم اجتمعت به) أو جملة اسمية نحو: (رب رجل أبوه عالم) أو فعلية نحو: (رب رجل عرف أبوه العلم اجتمعت به) وأما اختصاصها بالنكرة فلعدم احتياجها إلى المعرفة، وأما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذي هو مدلول ربّ، لأنه إذا وصف الشيء صار أخص بما لم يوصف وأن يكون جوابها فعلاً ماضياً لوصفها للتقليل المحقق ويحذف غالباً لحصول العلم به وقد يظهر، وتدخل رب على مضمر مبهم نحو (ربّه رجلا) وحق هذا الضمير أن يكون مفرداً مذكراً عند البصريين خلافاً للكوفيين الذين قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز، ويلحقهما ما الكافة وتدخل على الجملة إذا قصدوا القليل النسبة المفهومة من الجمل نحو: (ربما قام زيد، وربما زيدٌ قام) وواوها التي تبدأ بها بمعنى(رُبَّ) ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج إلى وجوب مذكور ومحذوف ماضي كقوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيس ∴ إلاّ اليعافير وإلاّ العيس.

والكوفيون يرون الجر بها وأبىَ ذلك البصريون.

ينظر: الوافية في شرح الكافية 304. وائتلاف النصرة ص144-146. وشرح ابن عقيل27/3 – 31. وشرح الأشموني 239/2. وشرح الرضي 333/2.

(2) تستعمل(عن) للمجاوزة كثيراً نحو: (رميت السهم عن القوس) وبمعنى بعد نحو قوله تعالى: " لتركبن طبقاً عن طبق" أي بعد طبق، وبمعنى (على) نحو قول الشاعر:

لاه ابن عمّك لا أفضلت في حسبٍ عنّي ∴ ولا أنت ديّاني فتخزوني

أي: لا أفضلت في حسب علي، واستعملت (عن) اسماً عند دخول (مِنْ) عليها نحو:

ولقد أراني للرماح دريئةٍ ∴ من عن يميني تارةً وأمامي.

أي: من جانب يميني. ينظر شرح ابن عقيل 24/3 – 25.

(3) تستعمل (على) للاستعلاء كثيراً نحو: (زيدٌ على السطح) وبمعنى (في) نحو قوله تعالى: " ودخل المدينة على حين غفلةٍ من أهلها " أي: (في حين غفلة) وبمعنى (عن) في قول الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قُشيرٍ ∴ لعمرو الله أعجبني رضاها.

أي: رضيت عني. واستعملت (على) اسماً عند دخول (من)عليها، وتكون بمعنى (فوق) نحو قوله:

غدت مِنْ عليه بعد ما تم ظمؤها ∴ يصلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاء مَجْهَلِ.

أي: غدت من فوقه. ينظر شرح ابن عقيل 20/3، 24.

والكاف للتشبيه وزائدة ولا تجر ضميراً، ويكون اسماً[1]، و (مذ) و (منذ) بمعنى مِنْ أو في ولا تجران ضميراً[2]، و (حاشا) للتبرئة حرف في الأصح، ومع اللام اسم[3]، و(خلا) و (عدا) يجران حرفين وينصبان فعلين.[4]

---

(1) وتأتي كذلك للتعليل كقوله تعالى: " واذكروه كما هداكم " أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد كقوله تعالى: " ليس كمثله شيء" أي: ليس مثله شيء، ومما زيدت فيه قول رؤبة:

لواحِقُ الأقرابِ فيها كالمقق

أي: فيها المقق. وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الإقِط، فقال كهيّن أي: هيّناً واستعمل الكاف اسماً قليلاً كقوله:

أتنهون ولنْ ينهى ذوي شطط ∴ كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفُتُلُ

وقد شذ جرها ضمير الغيبة كقوله:

خلّي الذنابات شمالاً كثباً ∴ وأمُّ أوْ عالٍ كها أو أقربا

وقوله:

ولا ترى بعلاً ولا حلائلاً ∴ كه ولا كهنّ إلاّ حاظلاً

ينظر شرح ابن عقيل 22/3، 23. شرح ابن يعيش 42/8-44. شرح الرضي 343/2

(2) لا تجر (منذ) و (مذ) من الأسماء الظاهرة إلاّ أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى في نحو: "ما رأيته منذ يومنا " أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى (من) نحو: (ما رأيته مذ يوم الجمعة) أي: من يوم الجمعة.

ينظر شرح ابن عقيل 9/3 – 10.

(3) (حاشا) تكون تنزيهية نحو: "حاشا لله" وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، وعند أكثر البصريين أنها حرف بمنزلة (إلاّ) وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً منصوباً جامداً لتضمنه إلاّ، وسمع " اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع".

ينظر الإنصاف 278/1. وشرح الرضي 244/1. شرح ابن يعيش 47/8. المغني 165، 166.

(4) خلا وعدا إذا لم تسبقهما (ما) المصدرية كانا حرفي جر، وإذا سبقتهما (ما) كانا فعلين وما بعدهما منصوب على المفعولية، وأجاز الكسائي الجر بهما بعد(ما) على جعل (ما) زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر. ينظر شرح ابن عقيل 201/2.

فصل

وآلات القسم (الباء) و (الواو) و (والتاء) و (اللام) و (من) فالباء أمها فيجوز بروز الفعل معها وتجر الضمير والسؤال بها و(الواو) بعكسها، و(التاء) تختص باسم (الله) واللام ما فيه تعجب.[1]

و (مَنْ) بلغاتها[2]، وجواب القسم السؤال يكون أمراً ونهياً واستفهاماً[3]، واليمين جملة إنشائية يؤكد جملة خبرية مطلقاً[4] يصحب ماضيها لقد، ومضارعها المثبت بنون التأكيد واللام والمنفي ب(ما) أو (لا)[5]، وبالتأكيد المضارع بالنون غالباً في الجميع، ويحذف جواب القسم الحشو أو المتأخر وحيث حصل ما ينبئ عنه.[6]

---

(1) الباء أم آلات القسم بدليل صحة بروز الفعل معها كـ" أقسم بالله" وبدخولها على المضمر نحو: "بك لأفعلن" والسؤال بها نحو: "بالله أخبرني".

ينظر شرح ابن عقيل 10/3. شرح الرضي 334/2.

(2) من لغاتها جواز حذف نونها نحو: (م الله) وقيل أحد لغات أيمن. إنّ من العرب من يقول: " مِنْ ربي لأفعلن ذلك، ومن ربي إنك لأشر" يجعلها في هذا الوضع بمنزلة الواو والباء في قوله: "والله لأفعلنّ".

ينظر تاج علوم الأدب 520/1 – 521. الكتاب 499/3.

(3) الأمر نحو: " بالله أخبرني" والنهي نحو: " لا تقعد" والاستفهام نحو: " أقام زيدٌ؟ ".

(4) قال ابن يعيش في شرح المفصل:102/9 " والقسم عند الجمهور إنما يدخل على الجمل الخبرية المحتملة للصدق والكذب ليؤكد مضمونها ".

(5) نحو: " ما زيدٌ قائم "، و" لا زيدٌ في الدار ولا عمرو".

(6) يجوز حذف جواب القسم إذا كان حشواً نحو: " زيدٌ – والله –قائمٌ " أو تقدمت الجملة عليه نحو: "زيدٌ قائم والله " أو حصل مكان جوابه ما ينبئ عنه، كقوله تعالى: "والفجر وليالٍ عشر" فلا جواب إلاّ ما دلّ عليه "ألم تر كيف فعل ربك بعاد" فكأنه قال: (ليعاقبنّ).

ينظر شرح الرضي 341/2.

حروف القسم

وحروف القسم مع التعويض وعدمه والعمل وعدمه وإذا تعدد المقسم به فالثاني عطف.[1]

فصل

والجار لا يعمل محذوفاً غالباً ويستلزم متعلقاً إلا الزائد إما موجوداً أو في حكمه ويحذف حتماً خبراً أو صفه أو صلة وحالاً.[2]

ويقدر فعلاً[3]**، والجر بالمجاورة جائز قليل.**[4]

---

(1) قد يحذف حرف القسم ولا عوض عنه لدلالة الحال عليه، وربما عوّض منه (ها) التنبيه أو همزة الاستفهام أو قطع، وإعماله مع التعويض أقوى ومع عدمه أضعف، وقد اختلف العلماء هل يجوز في القسم إضمار الجار فذهب الكوفيون إلى جوازه، وذهب البصريون إلى عدم جوازه إلاّ بعوض من ألف الاستفهام أو نحوه لأنهم أجمعوا على أن الخفض في الأصل إنما يكون بالحرف فالتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو دلالة معتبرة، فإذا وجد العوض قام مقامه في الجر، وإنما جازفي قولهم: " اللهِ لأفعلن" لكثرة الاستعمال في هذه الكلمة، وإذا تعدد القسم به فالأولى للقسم والأخرى للعطف نحو: " والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى ".

ينظر ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص146 – 147. شرح الرضي 337/2.

(2) الجار لا يعمل محذوفاً إلاّ في اسم الله تعالى لاختصاصه بأمور: قطع همزته في النداء وتعويضه من حرف ندائه ميماً نحو: " اللهم" وتفخيم لامه حيث لا يلي كسرة. والكوفيون يجوزونه مطلقاً نحو: " للمصحف لأفعلن "، وتستلزم متعلقاً لها إلاّ الزائد في نحو: " ما زيدٌ بقائم " ومتعلقها إمّا موجود ك(مررت بزيد) أو في حكمه نحو: " بسم الله الرحمن" فالتقدير " بسم الله اقرأ " ونحوه، فالتزم حذفه لكثرة الاستعمال وهو كالموجود، ويقدّر متأخراً حتماً، ويتحتم حذف المتعلق حيث وقع الحرف خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة نحو: " زيد في الدار" أو " مررت برجل" أو " مررت بزيد في الدار " أو " جاءني الذي في الدار".

ينظر تاج علوم الأدب 526/1 – 527.

(3) لأن أصل التعلق للفعل.

(4) كقولهم: " جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ".

حروف الجزم

ومنها بعض الجوازم: (لم) و (لما) و(لام الأمر) و (لا) في النهي، و (إن) في المجازاة فـ(لم) لقلب معنى المضارع ماضياً ومع الاستفهام للتقرير وقد لا تجزم.[1]

و (لما) لاستغراق نفي الماضي والحال والتقرير والتوقع وبمعنى(إلاَّ) وحين وقد يحذف فعلها.[2]

و (اللام) لطلب الفعل تكسر وتفتح وتسكن بعد الواو والفاء[3]، وثم جوازاً ولا تعمل محذوفة غالباً.[4]

و (لا) لنهي المتكلم وغيره، و(إن) تستدعي الشرط والجزاء سبباً ومسبباً وقد يحذفان[5] وتقلب الماضي مستقبلاً غالباً، ويختص الشك عكس إذا.

---

(1) وقد لا تجزم ضرورة كقوله:

.... يوم الصليفاء لَمْ يوفونَ بالجارِ.

حيث تُرِكَ الجزم بـ(لم) تشبيهاً لها بـ(لا) للنفي مثلها.

ينظر شرح الرضي 251/2. الخصائص 388/1.

(2) بمعنى(إلاَّ)كقول عُمَر لأبي موسى: "عزمتُ عليك لما ضربت كاتبك سوطاً وعزلته عن عملك " ولَمَّا بمعنى حين، كقوله تعالى: "فَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ " وقد يحذف فعلها نحو: "خرجت ولما " أي: ولما تخرج.

ينظر شرح الرضي 251/1.

(3) نحو: "ولتأتِ" "فليفرحوا " و "وليقضوا "

(4) ينظر المغني ص 298.

(5) الشرط والجزاء كقول الشاعر:

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ ∴ كان فقيراً معدما قالت وإنْ

أي وإن كان كذلك رضيته.

ينظر شرح الرضي 253/2.

أدوات الشرط

فصل

وألحق بـ(إن) في المجازاة من الأسماء (مَنْ) و (ما) و (أيُّ) و (مهما) و (متى) و(أين) و(أنّى) و(أيّان) و(حيث) و(إذما) و(إذا).

فـ(مَنْ) لمن يعلم[1]، و(ما) لغيره[2]، و(أيّ) لهما[3]، و(مهما) للمبهم مفردة، وقد يستفهم بها وبمعنى حين.[4]

و(متى) و(أين) و(أنّى) و(أيّان) لما مر، ويُجْزم في المجازاة بها مطلقاً، وبـ(حيث) و(إذا) مع (ما) فقط، وبـ(إذا)[5] وحدها في الشعر، وقد يجزم بـ(كيف)[6]، والعامل

---

(1) و(مَنْ) الأولى العلم نحو: " ومَنْ يفعل ذلك يلقَ أثاماً ".

(2) نحو: " وما تقدموا لأنفسكم من خيرٍ تجدوه".

(3) للعاقل وغير العاقل.

(4) بعضهم يراها مركبة أصلها (ما ما) الأولى شرطية والثانية ملحقة كسائر كَلِم الجزاء وقلبت ألفها هاء كراهة اجتماع المثلين، ويرى الزجاج أنها مركبة من (مَه) و(ما) الشرطية، وقد يستفهم بها كقوله:

مهما لي الليلة مهما ليه ∴ أودى بنعلي وسرباليه.

وبمعنى حين نحو: " مهما تقعد أقعدُ ".

ينظر شرح الرضي 253/2. المغني ص 146.

(5) (حيث) لا تجزم إلاّ مع (ما) نحو: " حيثما تقعدْ أقعدْ " و (إذ ما) في الزمان كقوله:

إذ ما أتيت على الرسول فقلْ له ∴ حقاً عليك إذا اطمأن المجلسُ.

وقد يجزم بـ(إذا) في الشعر فقط نحو:

.... وإذا تُصِبْكَ مصيبةٌ فتحمّلِ.

ينظر شرح الرضي 253/2. المغني ص 131.

(6) مذهب الكوفيين أن (كيف) يجازى بها كما يُجازى بـ(متى) و(بينما) وشبها لمشابهتها لها، وذهب البصريون إلى أنه لا يجازى بها لنقصانها عن سائر أخواتها في كونها لا يكون جوابها إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة يجاب عنها بنكرة وتارة بمعرفة، لأنها لا تتحقق المجازاة بها كما تتحقق المجازاة بغيرها.

ينظر ائتلاف النصرة ص 156.

فيها الجزاء[1]، وإن كان الفعلان مضارعين أو الأول فالجزم وإن كان الثاني فالوجهان، وتقدر في الماضي، وحيث الجزاء ماضٍ بغير قد لفظاً أو معنى[2] امتنعت الفاء[3]، ويجوز في المضارع المثبت أو المنفي بـ(لا)[4]، ويجب في سواهما غالباً، وتقوم إذا مقامها في الاسمية.[5]

فصل

والجازم الآلة في الأصح[6]، وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزم المضي لفظا أو معنى وكان الجواب للقسم لفظاً وإن توسط بتقديم الشرط أو غيره جاز

---

(1) أي: العامل في أدوات الشرط الجزاء.

(2) قد الظاهرة نحو قوله تعالى: " إنْ كنتُ قُلتُهُ فقدْ علمتهُ " ومثال للمقدّرة قوله تعالى: " إن كان قميصُهُ قُدّ من قبلٍ فصدقتْ ".

ينظر شرح الرضي 263/2.

(3) إذا كان الجزاء مضارعاً منفياً بغير(لا) لم تجز الفاء، نحو: "إنْ قمتَ قمتُ" أو " لم أقمْ " أو "ما أقومُ".

(4) إن كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ(لا) فالوجهان نحو: "إن تقمْ أقمْ " أو"لا أقمْ" أو"فأقومُ" أو"فلا أقومُ".

ينظر شرح الرضي 262/2.

(5) وقد تقومُ (إذا) مقام الفاء كقوله تعالى: " وإنْ تصبهم سيئةٌ بما قدّمتْ أيديهم إذا هم يقنطون " أي: فهم يقنطون، إن كانت الأداة (إنْ) والجواب جملة اسمية غير طلبية.

ينظر شرح الرضي 263/2. ضياء السالك إلى أوضح المسالك 47/4، 48.

(6) العامل في الشرط والجزاء آلات الشرط لاقتضائهما إياها. ويرى المبرد أنك إذا قلت: (إن تأتني أتك) فـ(تأتني) مجزومة بـ(أن) و (أتك) مجزومة بـ(إن تأتني) ونظير ذلك من الأسماء قولك: (زيد منطلق) فزيد مرفوع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ.

ينظر المقتضب 48/2.

أن يعتبر، ولن يلغى[1]، وفي المعطوف على الجزاء المجزوم الجزم والنصب والرفع لصحة عواملها ويصح البدل من الجزاء، ورفع فعل قبله حالاً[2]، وأن يسبق الشرط ومجيئه شرطاً وجواباً لشروط، ورفعه مع الفاء استئنافاً.[3]

---

(1) إذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزم المضي لفظاً أو معنى، وكان الجواب للقسم لفظاً مثل: "والله إن أتيتني أو لم تأتني لآتيتك " ويتحتم حذف جواب الشرط لإغنائه عنه، ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره كقول الأعشى:

لئن مُنيتَ بنا عن غب معركة ∴ لا تلْفنا عن دماءِ القوم ننتفلُ

وإن توسط القسم بتقديم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو: " إنْ والله أو أنا والله إن أتيتني أو تأتني أو إن لم تأتني لا آتك أو لآتينك".

ينظر تاج علوم الأدب 544/1 – 546. شرح ابن عقيل 36/4. شرح الرضي 391/2. ضياء السالك 50/4–52.

(2) يجوز في المعطوف على الجزاء المجزوم الجزم قياساً والنصب بإضمار أن والرفع استئنافاً ، كقوله تعالى: "وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تُخْفُوه يُحاسبكُم به الله فيغفر لمن يشاءُ ويُعَذِّب من يشاءُ " وكذا المعطوف على الشرط نحو: " إنْ تأتني فتحدثني أكرمك " وقد يجزم بدلاً لا عطفاً كقول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ∴ تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

ويجوز الرفع حالاً كقوله:

متى تأته تعْشو إلى ضوءِ نارهِ ∴ تجد حطباً جزلاً وناراً تأجّجا.

ينظر شرح ابن يعيش 53/7. المقتضب 61/2.

(3) ويجوز تقديم الجزاء نحو: " فذكّر إنْ نفعت الذكرى" ويصح مجيء الجزاء شرطاً نحو:" إن خرجتَ فمنْ يلقني اكرمُه" وجواباً لشروط متعددة، ويصح مجيء جواب آلات الشرط بالفاء مرفوعاً مطلقاً استئنافاً.

ينظر شرح الرضي 265/2.

الحروف غير العاملة

فصل

وغير العاملة أنواع منها: الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي: أمّا[1]، وآلات التنبيه[2] ولولا[3]

---

(1) (أمّا) حرف تفصيل وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه بـ(مهما يك من شيء) والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفاء نحو: (أمّا زيدٌ فمنطلق) والأصل (مهما يك من شيء فزيدٌ منطلق) فأنيبت (أمّا) مناب (مهما يك من شيء) فصار (أمّا فزيد منطلق) ثم أخّرت الفاء إلى الخبر فصار (أما زيد فمنطلق) وقد تحذف الفاء في الشعر كقوله:

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم ∴ ولكنّ سيراً في عراضِ المواكبِ.

وحذفت في النثر أيضاً بكثرة كقوله عز وجل: " فأمّا الذين أسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم " أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم.

ينظر شرح ابن عقيل 42/4 – 44.

(2) آلات التنبيه هي: (أما) و (ألا) و (ها). فـ(أمَا) الاستفتاحية فوضعت لتنبيه المخاطب حتى يسمع ما يأتي بعدها كقوله:

أمَا والذي أبكى وأضحك والذي ∴ أمات وأحيا والذي أمرُهُ الأمرُ.

وقد تليها (إنّ) المشددة فتكسر وتفتح، فتكون (أمَا) بمعنى حقاً، ويصح بعد (ألا) و(ها) الجملتان كـ(أمَا) " ألاَ إنّ عاداً كفروا ربّهم " " ألاَ يا أُسجدوا".

ينظر تاج علوم الأدب 552/1 – 553. شرح الرضي 3/1، 11.

(3) (لولا) و (لوما) كلاهما في الزمن الماضي، وهما شرطيتان، وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود أي امتناع شيء بسبب وجود غيره، فهما خاصتان بالشرط الامتناعي، فيكون ما بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً، ولوكان ضميراً متصلاً، فإنها وإن كانت حرف جر لا تتعلق بشيء إلاّ أن مجرورها في محل رفع بالابتداء، ولابد لهما من جواب، ويصح حذف الجواب إن دلّ عليه دليل كقوله تعالى: " ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم " وقد يكون المرفوع بعد لولا اسماً مؤولاً نحو قوله تعالى: " لولا أن مَنّ الله علينا لخسف بنا ".

ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 74/4.

وحتى[1]، واللام المؤكدة[2]، و واو الحال[3]، وإنْ ولكنْ[4] مخففتين، فـ(أمّا) للتفصيل يلتزم حذف فعلها والتعويض منه بينها وبين(فا)جوابها جزء منه مختلف في العامل فيه، وأما التنبيهات وهي(ألا) و(أمَا) و(هَا) فتأتي بعدها الجملتان وتكسر بعدها إن وتفتح مع أمَا بمعنى حقاً ولولا تليها إن بعدها الجملة ابتدائية وقد يحذف معها الخبر واللام تصدر الجملة لتوكدها وقد تلي سوف وواو الحال وإن ولكن ابتدائيتان أيضاً.

حروف العطف

ومنها حروف العطف: الواو والفاء وثمّ وحتى وأو وأمّا وأم ولا وبل ولكن، يعطف إعراب لا حقها على سابقها، فالأربعة الأول للجمع فالواو للجمع مطلقاً ولا ترتيب في الأصح وحالية وزائدة في الثمانية[5]، والفاء للترتيب والتعقيب غالباً إمّا

---

(1) (حتّى) إذا كملت بعدها الجملة فهي ابتدائية كقوله:

فيا عجباً حتى كليبٌ تَسُبّني ....

وحينئذٍ تفيد التحير كالبيت أو التعظيم كقوله:

فما زالتِ القتلى تَمُجُّ دِمَاؤها ∴ بدجلةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشكلُ.

وقد يحذف معها الخبر نحو: " أكلت السمكة حتى رأسُها ". ينظر تاج علوم الأدب 553/1 – 554.

(2) هي لام الابتداء تتصدر الجملة لتوكيدها نحو: " لأنتم أشدّ رهبةً " ويصح دخولها على سوف كقوله تعالى: " ولسوف يُعْطِيكَ رَبُّكَ فترضى "، ومنعه الكوفيون وقدّروا الآية " لأنت سوف يعطيك "

ينظر شرح ابن يعيش 25/9.

(3) واو الحال نحو: " جئتك والناس يضحكون ".

(4) وإن المخففة تأتي مؤكّدة وشرطية وزائدة مع (ما) النافية، أمّا (لكن) فقد أجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة. ينظر شرح ابن يعيش 80/8. شرح الرضي 360/2.

(5) واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحاة كابن خالويه، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية مستدلين بقوله تعالى: " التائبون العابدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله ".

ينظر للمغني ص 474.

لمضمون جملتين أو صفتين أو مجرد كلام أو تفصيل مجمل سابق. والسببية للتعقيب لا العطف وتعليلية وزائدة، وثم بلغاتها للترتيب بمهلة[1]، ولو مجازاً أو لمجرد التدريج في الارتقاء، وقد تلي الثلاثة[2] همزة الاستفهام، و(حتى) كـ(ثم) وفي المهملة خلاف وتعطف الأقل على الأكثر من جنس أعلى أو أدنى.

و(أو) في الخبر والاستفهام للشك أو التشكيك وللإباحة مع الأمر فيما أصله الحظر[3] أو إلاّ فالتخيير معه ومع التمني والتحضيض، وبمعنى الواو و(إمّا) كـ(أو). ولكن تلزم سبق المعطوف عليه والعطف بالأخيرة لا الأولى ولا الواو وتلزم مع (إمّا) غالباً وتجوز مع (أو) و (أم) متصلة ومنفصلة، وتلزم المتصلة همزة الاستفهام وتليها مثل ما يليها، وبعد التسوية تلزم أحد المستويين والآخر الهمزة في الأصح وجوابها بالتعيين دون نعم أو لا.[4]

والمنفصلة نقيض ذلك وتقدّر بـ(بل) والهمزة حتماً وجوازاً وبـ(بل) فقط حتماً، ولا يعطف بها مفردة، و (لا) و(بل) لتعيين أحد الأمرين فـ(لا) لعطف مفرد أو مضارع على موجب خبراً أو أمراً فيتم النفي وتكرر مع الواو. و(بل) تثبت للاحقها في الخبر الموجب أو الأمر ما سُكت عنه في السابق، ومع النفي والنهي يحتمل إثبات اللاحق ونفيه ولا تعقب استفهاماً غالباً، وتمتنع في النهي والترجي والتحضيض

---

(1) ثمّ للترتيب بمهلة واختير الثاء والميم لمناسبتهما الفاء فالميم بالمخرج، والثاء بالبدلية كالجدث والجدف وثوم وفوم. وجاء ثمت بفتح التاء وتسكينها.

ينظر المغني ص 219.

(2) يقصد بالثلاثة: الواو، والفاء، وثمّ.

(3) أي: الحظر للإباحة كـ(خذ هذا أو هذا).

(4) ينظر شرح الرضي 377/2. المغني ص63.

والدعاء والعرض، وقد تأتي للإضراب، و(لكن) من معناها وتعطف المفرد والجمل في الخبر وإذا سبقتها الواو فالعطف بها.[1]

حروف الإيجاب

ومنها حروف الإيجاب: فـ(نَعَم)[2] بلغاتها مقررة لسابقها.

[وقيل: بل تختص بالإنشائية[3]، وقيل تجيء بمعنى (بلى)، فـ(بلى)[4]، وهي مختصة بإيجاب النفي و(إيْ)[5] إثبات بعد الاستفهام، و(أجل) و(جير) و(إنَّ) تصديق للمخبر بأيّ خبر، و(جَيْرِ)[6] مبني على الكسر يأتي في القسم.

---

(1) ينظر شرح الرضي 374/2 – 379.

(2) من لغاتها فتح النون (نَعَم) وكسرها(نِعِم) وكسرهما، وكسر العين وسكونها مع فتح النون (نَعْم) (نِعْم) وقيل إنّ كسر العين لغة كنانة، وفيها لغة أخرى في (نحم) بالحاء. ومن حروف الإيجاب (بلى) وهي مختصة بإيجاب النفي و(إيْ) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم محذوفاً فعله نحو: (إيْ والله) و (أجل) و (جَيْرِ) و(إن) تصديق للمخبر بأي خبر، وأجاز الجوهري إجابة الاستفهام بـ(أجل) و (جَيْرِ) مبني على الكسر يأتي في القسم نحو: (جَيْرِ لأفعلنّ) أي نعم والله لأفعلن، ويأتي في غيره.

ينظر تاج علوم الأدب 575/1 – 577. شرح ابن يعيش 125/8. شرح الرضي382/2. المغني 451.

(3) وقد تأتي بعد الخبر مثبتاً.

ينظر شرح الرضي 382/2.

(4) حرف جواب أصليّ الألف، وتختص بالنفي وتفيد إبطاله.

ينظر المغني ص153.

(5) حرف جواب بمعنى (نَعَمْ) فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر، ولا تقع عند الجميع إلاّ قبل القسم نحو: (إيْ والله).

ينظر المغني ص106. شرح الرضي 383/2.

(6) بالكسر حرف جواب بمعنى نعم، وقد تكون(أنّ)حرف جواب بمعنى(نعم)خلافاً لأبي عبيدة.

ينظر المغني 56، 105.

حروف التحضيض

ومنها حروف التحضيض: (هلاّ) و(ألاّ) و(لولا) و(لوما) للتحضيض في المستقبل والتوبيخ في الماضي.[1]

حرف التوقع

ومنها حرف التوقع (قد) ومعناها التحقيق والتقريب ومع المضارع للتقليل.[2]]

[[3]ومنها بعض حروف الشرط، وجملتُها(إنْ) و(أمّا) و(لو) في الماضي، وتلزم الفعل لفظاً وتقديراً.[4]

حروف الاستقبال

ومنها (السين) و (سوف) للمهلة.[5]

---

(1) (لولا) و (لوما) للدلالة على التحضيض، ويختصان بالفعل نحو: " لولا ضربت زيداً " و" لوما قتلت بكراً " فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً، وإذا قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، وبقية الأدوات حكمها كذلك. ينظر شرح ابن عقيل 45/4.

(2) ما بين المعكوفين زيادة من نسخة (ب) لأنها سقطت من النسخة الأصلية.

(قد) حرفية واسمية، اسم مرادف ل(حسب) واسم فعل مرادفة ليكفي والحرفية مختصة بالفعل كالجزء لا تفصل ولها خمسة معان: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، التقليل، التكثير، التحقيق.

ينظر المغني ص227-232.

(3) ما بين المعكوفين زيادة من نسخة (ب).

(4) من خصائص (لو) أن تكون شرطية وذلك نحو: " لو قام زيدٌ لقمت " وهي تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم ولا يليها في الغالب إلاّ ماضياً في المعنى، وإن وقع بعدها مضارع تقلب معناه إلى الماضي.

ينظر شرح ابن عقيل 38/4-40.

(5) السين المفردة: حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين ولا مدّة الاستقبال معه أضيف منها مع سوف خلافاً للبصريين، ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. أمّا سوف فهي مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها.

ينظر المغني ص184-185.

حرفا الاستفهام

ومنها حرفا الاستفهام: (الهمزة) و(هل) لهما صدر الكلام، وتلزمان الجمل والهمزة أعم وتأتي للإنكار دون هل.[1]

حروف التأنيث

ومنها حروف التأنيث وهي: (التاء) و (الألف المقصورة والممدودة) فالتاء قد تبرز وتستتر.[2]

وكل مؤنث معنوي يتحتم بروز التاء، والألف المقصورة تأتي للتأنيث في المصادر والأسماء.[3]]

وما برزت فيه العلامة فلفظي وإلاّ فمعنوي يعرف بتصغير أو نحوه.[4]

---

(1) الهمزة وهل لهما صدر الكلام، وهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو: أزيد قام، وهل زيد قائم؟ والفعلية نحو: أقام زيدٌ، وهل قام زيدٌ؟ إلاّ إذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلاً جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل إلاّ على الشذوذ، والهمزة أكثر تصرفاً في الاستعمال من هل.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص327، 328.

(2) التاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قدّرت في بعض الأسماء كـ(عين) و(كتِف).

ينظر شرح ابن عقيل 74/4.

(3) للألف المقصورة أوزان مشهورة وأخرى نادرة، فمن المشهورة فُعلى، فَعلي، فَعْلى، وفُعالى، فُعَلى وفِعَلّي وفِعْلى، وفُعُلّى، وفُعّيلى، ومنها فُعالى.

ينظر شرح ابن عقيل 78/4-79.

(4) يقصد ما ظهرت فيه علامة التأنيث يعرف تأنيثه بتصغير أو تكسير أو وصف ونحوها.

ينظر تاج علوم الأدب 595/1. شرح الرضي 169/2.

فصل

وما يإزائه حيوان ذكر فحقيقي وإلا فغير[1]، وإذا أسند فعل أو شبهه إلى الحقيقي لزمت التاء، وإلاّ فمخيّر مع المظهر لا المضمر غالباً، وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وإلاّ فالضمير في أولي العلم المصحح جمعهم (فعلوا) أو المكسر (فعلت) أو (فعلوا) وفي النساء والأيام (فعلت) و(فعلن) غالباً.[2]

ومنها نونا التأكيد والتنوين: وقد مرت.

ومنها لام التعريف وميمه[3]، وهو إمّا للجنس أو العموم أو العهد.[4]

حروف النسب

ومنها حروف النسب، وهي: ياء مشددة تلحق الاسم لتفيد نسبته إلى مدلول المجرد عنها، وقد تكون النسبة لفظية بياءٍ زائدة ك(كرسيُّ) ولصيغة ك(بزاز).[5]

---

(1) الحقيقي ك(امرأة) و(ناقة) وغير الحقيقي ك(ظلمة) و(عين).

(2) ما لا يعقل جمعه وضمير جمعه كالمؤنث وإن كان مذكراً.

ينظر شرح ابن يعيش 106/5.

(3) لأن اللام وحدها أداة تعريف عند الخليل وسيبويه، وتحل مكانها الميم (م) (أم)، وهي لغة أهل اليمن: "ليس من أمبر أمصيام في أمسفر".

ينظر شرح ابن عقيل 161/1. شرح ابن يعيش 17/8. شرح الرضي 130/2. الكتاب 226/4.

(4) و (أل) التعريف تكون للعهد كقولك: " لقيت رجلاً فأكرمتُ الرجل" ولاستغراق الجنس نحو: " إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ " ولتعريف الحقيقة نحو: " الرجل خير من المرأة ".

ينظر شرح ابن عقيل 162/1.

(5) ينظر شرح ابن عقيل 127/4-141. وشرح ابن يعيش 13/6.

فصل

فإن نسبت إلى مثنى أو مجموع حذف علامتها غالباً وتنسب إلى صدر المركب ك(مركب مزجاً) والمضاف إلى الأشهر وأول المستويين ولا تغير مفرد صُحح أو في حكمه والمعتل لاماً.(1)

الثلاثي تقلب إلى الواو، وفي الرباعي مخير بينه وبين الحذف ويتعين حذف الخامسة.(2)

والألف التي للتأنيث تقلب واواً، وتحذف غالباً والممدودة إلى الأصلية بنفي وتخيّر في المنقلبة والملحقة بين البقاء والقلب إلى الواو، ويتعين القلب إلى الواو وفي التي للتأنيث.(3)

---

(1) يحذف من المنسوب إلى ما فيه علامة تثنية أو جمع تصحيح فإذا سميت رجلاً (زيدان) قلت (زيْدَيّ) وفيمن اسمه زيدٌ قلت: (زَيْدِيّ) وإذا نسب إلى الاسم المركب فإن كان مركباً تركيب جملة أو تركيب مزج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول في تأبط شراً (تأبطيّ) وفي بعلبك (بَعْلِيّ). وإن كان مركباً تركيب إضافة فإن كان صدره ابناً أو أباً أو كان معرفاً بعجزه حذف صدره وألحق عجزه ياء النسب فتقول في ابن الزبير (زبيريّ) وفي أبي بكر (بكريّ) وفي غلام زيد (زيديّ) والمعتل لاما كالصحيح.

ينظر شرح ابن عقيل 137/1-139.

(2) يخير في الرابعة بين الحذف والطلب ك(قاضيّ) و(قاضويّ) ويتعين الحذف في الخامسة ك(منتميّ).

ينظر شرح ابن عقيل 139/4. شرح ابن يعيش 150/5 – 151.

(3) ما آخره ألف تأنيث تقلب واو ك(عَصَويّ) ورابعة منقلبة ك(مَلْهَويّ) ويخير في التي للتأنيث ك(حُبْلِيّ) ويجوز الفصل ك(حُبلاويّ) ويتعين الحذف في متحرك الحشو ك(جَمَزِيّ) ويخير في المنقلبة والملحقة ك(كساويّ) ويتعين القلب في المؤنث ك(حمراويّ) وتحذف من المنسوب تاء التأنيث ك(فاطميّ) في فاطمة.

ينظر تاج علوم الأدب 606/1 – 607.

فصل

وترد اللام المحذوفة إن عوض منها وتخير في المبني، ولا ترد الفاء وتحذف تاء التأنيث ولو في نحو أخت، وتحذف ياء فعيلة وواو فعولة لا مذكرها غالباً فيهما وإذا نسبت إلى منسوب حذف الأولى كشافعي، ويفتح الحشو المكسور ك(نمريّ) وهي[1] ك(تاء) التأنيث في التطرف ونحوه.

حروف الردع

ومنها للردع كلا بمعنى حقاً[2]، وللتفسير (أي) مطلقاً وإن لمعنى القول.[3] وللمصدر (ما) و (أن) للفعلية والمشدد الاسمية.[4]

---

(1) يقصد ياء النسب كتاء التأنيث في تطرفها والإعراب عليها وتميزها الواحد من الجمع.

ينظر شرح ابن عقيل 139/4 – 141. شرح ابن يعيش 145/5 – 155.

(2) هي مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمة وعند غيره هي بسيطة، وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر ويجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها. ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها.

ينظر المغني ص249 – 250.

(3) (أيْ) حرف تفسير نقول: "عندي عسجد أي ذهب " وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل وتقع تفسيراً للجمل وإذا وقعت بعد تقول وقيل فعل مسند للضمير حكي الضمير نحو: "تقول استكتمته الحديث" أي سألته كتمانه بضم التاء.

ينظر المغني ص106 – 107.

(4) الحروف المصدرية (ما) و(أنْ) و(أنّ) فالأولان للفعلية نحو: " آتيك ما وقفت" و" أعجبني أن وقفت" والمشددة للاسمية نحو: " أعجبني أنك قائم".

ينظر شرح الرضي 386/2.

الحروف الزائدة

وللزيادة سبعة[1]: فـ(إنْ) مكسورة مع (ما) النافية وقلّت مع المصدريّة، و(لمّا) فالمفتوحة مع (لمّا) وقلّت مع الكاف، و(ما) مع اسم الشرط وبعض الجارة، وقلّت مع المضاف، و(لا) مع الواو بعد النفي وبعد (أن) المصدرية، وقلّت قبل أقسم وشذّت مع المضاف و(مِنْ) و(الباء) و(اللام) وقد مرّت.

وأمّا العاملة في حال، دون أخرى فتسعة منها: حرف الندبة وهو(واهاً)[2] وللنداء(أيا) ويختص النداء (أيا) و (هيّا) للبعيد ونحوه.

المنادى

فصل

والمنادى من طلب إقباله بـ(أيّها) ولو مقدّراً، فالمضاف والاسم الطويل[3] والنكرة المحضة بنصب تفعل مقدّر بعدها في الأصح، ويبنى ما عداها على ما يرفع كـ(يا زيد) و (يا رجل) و (يا زيدان) و (يا زيدون) ولتابعه المفرد حكمه بدلاً وتبقى غير معرفتين بـ(لام) أو تأكيد معنوي ويتحتم إعرابه كإعراب متبوعه المعرب والمبني يتبع على لفظه أو محلّه.[4]

---

(1) هي: (إنْ) و(أن) و(ما) و(لا) و(مِنْ) و(الباء) و(اللام).

ينظر شرح الرضي 384/2.

(2) تستعمل (وا) للندبة وقد تستعمل للنداء.

ينظر شرح الرضي 381/2.

(3) الاسم الطويل المشبه بالمضاف ويسمى مطوّلا وممطولاً، وهو كل اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول للأول وإما معطوف وإما نعت.

ينظر شرح الرضي 134/1 – 135.

(4) نحو: (يا تميمُ أجمعون وأجمعين) و(يا حارث بكرٌ) و (يا زيدُ الطويلُ) رفعاً ونصباً.

ينظر تاج علوم الأدب 616/1.

لكن في النسق المعرّف باللام خلاف.[1]

والتابع المضاف ونحوه ينصب وفي المضاف إلى ياء النفس ست لغات[2]، وفي المضاف إلى المضاف إليها بعضها وكلها في يا ابن عم، و يا ابن أم خاصة ويزاد الفتح وقالوا: يا أبي و يا أمي و يا أبتَ و يا أمتَ بالفتح والكسر والألف لا الياء.[3]

وفي مثل: يا تيم تيم عديّ[4]، النصب والضم ولا تلي آلتهِ لام تعريف غالباً بل يتوصل ب(أي) مع (ها) بتنبيه أو اسم إشارة أو مجموعهما[5]، وترفع حتماً وتابعة غالباً، وقد ينوّن المبني ضرورة.[6]

---

(1) قال الإمام أحمد بن يحيى للمرتضى في تاج علوم الأدب 617/1: "كذلك البدل والنسق مع اللام نحو: يا زيدُ الحارث أو والحارثُ إلاّ أن الخليل في النسق يختار الرفع، وأبا عمرو بن العلاء يختار النصب، والمبرد إن كان اللام غير لازم كالحارث فكالخليل وإن لزمت كالصعق فكأبي عمرو والسيد ركن الدين عكس ذلك والأقرب أن البدل كالعطف في ذلك ".

(2) نحو (يا غلاميَ) بفتح الياء وسكونها وحذفها مع ضمّ الميم وكسرها أو إلحاق ألف أو ألف وهاء سكت.

(3) نحو يا (أبتا) و (أمتا).

(4) يا تيمُ تيمَ عديّ لا أبا لكمُ ∴ لا يُلقينّكمْ في سوءةٍ عُمَرُ

والبيت من البسيط لجرير والشاهد فيه أنه يجوز في تيم الأولى الضم والنصب.

ينظر الديوان 285. شرح ابن عقيل223/3. الهمع 122/2.

(5) ك(يا أيّها و يا ذا و يا هذا و يا أيهذا الرجلُ).

(6) عند الخليل تبقى الضمة لبقاء مقتضى البناء وأبي عمرو النصب إذ لا ينون إلاّ معرباً وإعرابه النصب وجاء الوجهان في قوله:

سلامُ اللهِ يا مطراً عليها ∴ وليس عليك يا مطرُ السلامُ.

ينظر شرح الرضي 133/1.

ويجوز حذف المنادى مطلقاً[1]، وحرف النداء إلاّ مع الجنس والإشارة والاستغاثة والندبة[2]، ويختار فتح العلم الموصوف بـ(ابن) مضافاً إلى علم.[3]

فصل الترخيم

ويرخم المنادى بحذف آخره، وفي غيره ضرورة[4]، ولا يرخم مندوب أو مستغاث ولا مركب جملي ولا إضافي غالباً، ولا نكرة مذكرة، ولا الثلاثي في الأصح[5] وتحذف زيادتان في حكم الواحدة مطلقاً والأخيران مما قبل آخره مدّة فيما فوق الرباعي في الأصح، والاسم الثاني من نحو بعلبك وإلاّ فحرف واحد وهو في حكم

---

(1) يجوز حذف المنادى مثل " ألا يا اسجُدُوا " و" يا حسرةً على العباد " أي يا قوم حسرةً.

ينظر تاج علوم الأدب 624/1-625.

(2) لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو: " وا زيداه " ولا مع الضمير نحو: "يا إيّاك قد كفيتك" ولا مع المستغاث نحو: "يا لزيدٍ" أما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً فنقول في "يا زيدُ أقبل زيد أقبل" وفي يا عبد الله اركب "عبد الله اركب ". لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى إن أكثر النحويين منعوه، ولكن أجازه طائفة منهم، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى:

" ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم " أي يا هؤلاء، ومع اسم الجنس قولهم: " أصْبِحْ ليل " أي يا ليل.

ينظر شرح ابن عقيل 211/3 – 212.

(3) نحو: " يا زيدَ بْن عمروٍ" لكثرة دوره.

ينظر شرح الرضي 141/1. شرح ابن يعيش 5/2.

(4) لا يرخم غير المنادى إلاّ ضرورة كقوله:

ألا أضحت حِبالكُم رماماً ∴ وأضحتْ منكَ شاسعةً أماما.

(5) لا يرخم مندوب أو مستغاث لمخالفته المقصود لأن للمقصود من مد الصوت به تطويله ولا مركب جملي لوجوب حكايتها ولا نكرة لئلا تزاد النكرة إبهاماً، ولا المضاف لبعده ولا الثلاثي لئلا يجحف به.

ينظر تاج علوم الأدب 627/1 – 629.

الثابت في الأفصح أو كالمستقل فيقل، وقد ينوّن الترخيم فثبت حكمه.[1]

وكالنداء الاختصاص في الحركة لا الآلة.[2]

فصل المستغاث والمندوب

وللمستغاث بـ(يا) والمندوب بـ(يا) أو (وا) حكم المنادى في البناء والإعراب ويتحتم إلحاقها مع (يا) ألفاً وجوازاً مع (وا) وقد تقلب من جنس حركة سابقه وتحذف مع التنوين وتلحق آلة التكلم والخطاب والغيبة في المضاف إليها لأن صفة المندوب خلاف يونس.[3]

---

(1) إن كان آخره زيادتان في حكم الواحدة كألف ممدودة أو شبهها كـ(عمران) وعلامتي التثنية والجمعين السالمين وياء النسب، أو حرف صحيح قبله مدّة وهو فوق الرباعي كـ(عمّار) و (منصور) حذف حرفان وإن كان مركباً حذف الآخر كـ(يا بَعْل) و (يا خمسة) وإلاّ فحرف واحد كـ(يا حار) في (حارث) ويعل المعتل فيقال: (يا ثمي) لتطرف الواو وضمّ سابقها و(يا كرَا) لتحرك حرف العلّة وانفتاح سابقه. وقد ينوّن الترخيم فيجري حكمه على حرفه.

ينظر شرح الرضي 153/1. شرح ابن يعيش 23/2.

(2) الاختصاص يشبه النداء لفظاً ويخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يستعمل معه حرف نداء.

الثاني: أنه لا بد أن يسبقه شيء.

الثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

ينظر شرح ابن عقيل 246/3.

(3) تتعيّن (وا) في باب الندبة، وهي أكثر استعمالاً من (يا) وإنما تدخل (يا) إذا أمن اللبس كقوله: "وقمت فيه بأمر الله يا عمرا". ويتخير في المتحرك غير المنوّن بين بقائه وبين قلبه من جنس حركة سابقة نحو: "واعبدَ المطّلبا أو المطلبيه" "وا غلامُ أحمداه أو أحمديه" ويحذف تنوين المنوّن ويلحق الألف فيفتح سابقها كـ(يا غلامُ زيداه) ولا تلحق الألف صفة المندوب نحو: "وا زيدُ الطويلاه" خلافاً ليونس الذي يجوّز إلحاقها لأنها عنده كالمضاف إليه.

ينظر شرح الرضي 159/1. ضياء السالك إلى أوضح المسالك 238/3 – 239، 284.

وتلحقه (ها) السكت جوازاً إلاّ في الوصل غالباً[1]، ولا يندب إلاّ المعروف ومَنْ في حكمه[2]، وتمتنع الألف إن ولي المستغاث لام الجر وتفتح معه وتكسر مع المعطوف عليه إن لم تُعَدْ بـ(يا) مع المستغاث له.[3]

الحروف المشبهة بـ(ليس)

ومنها: (ما) النافية للجمل الاسمية فالحجاز ترفع بها الاسم وتنصب الخبر إن لم يتقدّم ولا وليها(إنْ) ولا ينقض نفيها بـ(إلاّ) ولا يخبر عنها بماضٍ، ولا يسبقها معمول ما بعدها[4]، وإذا جرّ خبرها بالباء احتمل معطوفه الحركات، فإن كان موجباً

---

(1) يجوز لحوق هاء السكت جوازاً في الوقف لا الوصل إلا نادراً كقوله:

يا مرْحَباه بحمارِ عفْراء

أو الضرورة الشعرية كقول المتنبي:

" واحرّ قلباه...."

ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 285/3 – 286.

(2) الصلة المشهورة تندب نحو: " وَا مَنْ حَفَرَ بئر زمزماه ". والصلة المشهورة هي المعروفة الارتباط بالموصول بين المتخاطبين بحيث يتعيّن بها الموصول.

ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 283/3.

(3) ينظر شرح الرضي 133/1. ضياء السالك على أوضح المسالك 283/3، 284.

(4) الحروف العاملة عمل ليس وهي: (ما، لا، لات، إن) (ما) عند بني تميم لا تعمل شيئاً فتقول: (ما زيدٌ قائمٌ) ولغة الحجاز إعمالها عمل ليس بشروط: ألا يزاد بعدها إن، وألا ينتقض النفي بـ(إلاّ) وألاّ يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها، ألا يبدل من خبرها موجب.

ينظر شرح ابن عقيل 270/1 – 272.

أو برز فاعله فالرفع.[1]

المبرد: و(إنْ) النافية كـ(ما) في العمل.[2]

ومنها: (لا) فمرادفة ليس كـ(ما) ولا تعمل إلاّ في الشعر، وقد تتبع بالتاء فتلزم لفظ حين، وقلّ الجر بإضماره، والتي لنفي الجنس تنصب الاسم وترفع الخبر كـ(إنّ) في الأصح واسمها المفرد مبني على ما ينصب به لتضمنه معنى مِن الجنسية[3] وقد ينوّن نحو: (لا رجل إلاّ رجلين لا مسلمين) والمضاف وشبهه معرب نصباً بها فإن فصل اسمها أو كان معرفة يتحتم الرفع، والنكرتين غالباً نحو: " قضية ولا أبا حسن لها " متأوّل، ونحو: (لا أباً له) (ولا غلامي له) كالمضاف بخلاف لا أبا فيها.[4]

---

(1) تدخل الباء على خبرها كـ(ليس) نحو: " وما ربك بظلام للعبيد ". فيجوز في المعطوف عليه الجر كلفظه والنصب للمحل الأقرب والرفع للأبعد، كقوله:

.... فلسنا بالجبال ولا الحديدا

إلاّ أن يبرز فاعل المعطوف فالرفع ليس إلاّ، نحو: (ما زيد بقائم ولا قاعدٌ عمرو) لئلا تعملها مع سبق خبرها اسمها إذ هي مقدّرة مع العطف، وإذا عطف عليه بموجب فالرفع نحو: (ما زيد بقائم ولا قاعدٌ) لانتقاض النفي.

ينظر تاج علوم الأدب 641/1 – 642. شرح ابن عقيل 270/1-276.

(2) يرى المبرد أن (إنْ) في معنى (ما) في العمل قال: " ومنهن أن تكون في معنى (ما) نحو: (إن زيدٌ في الدار) أي: (ما زيد في الدار) وقال عز وجل: " إنْ الكافرون إلاّ في غرور ".

ينظر المقتضب 188/1.

(3) المنصوب بها مضمّن معنى (مِنْ) الجنسية بدليل إفادة الاستغراق.

(4) لمشاركة لا (أبا له) للمضاف نحو: (لا أباه) في أصل معنى المضاف، وأصل معنى المضاف التخصيص ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة، ففي (أبوه) تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة و(أب له) يشاركه في التخصيص الذي هو أصل معناه.

ينظر شرح الرضي 266/1.

وإذا كرر اسمها المبني أو وصف بمفرد يليه جاز بناء الثاني ونصبه ورفعه، فإن أضيف أو فصل أو عطف على اسمها ولم بعدها فالرفع أو النصب وفي الحولقة فتحهما ورفعهما، ورفع الأول ونصب الثاني ورفعه، ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني، وقيل: " إلاَّ حظيَّةً فلا أليَّة "(1)، وإذا وليتها الهمزة أفادت الاستفهام أو التمني أو العرض والعمل بحاله وإذا وليت معمولها لغيرها لم تؤثر، والفعل الماضي معها كالنكرة لكن تلزم التكرير غالباً، وقد يحذف خبرها كثيراً ك(لا بأس) واسمها ك(لا عليك).(2)

---

(1) نصب حظيّة وأليّة على تقدير إلاَّ أكن حظيّة فلا أكون أليّة يضرب في الأمر بمدارة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم.

ينظر مجمع الأمثال 30/1.

(2) بنو تميم يوجبون حذف خبر (لا) لدلالة لا عليه فمثل: (لا رجل ظريف) عندهم محذوف الخبر وظريف صفة رجل وقد اختلف في ذلك فقيل: إنهم لا يثبتون الخبر في اللفظ فقط؛ لأنه عندهم واجب الحذف وقيل: بل لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً، فمعنى لا أهل ولا مال عندهم انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير الخبر.

ينظر شرح الرضي 112/1. شرح الكافية لابن مالك ص 126.

الباب الخامس

باب المرفوع

الفاعل

والمرفوع الفاعل وما أشبهه، فالفاعل: ما تقدمه فعل أو شبهه، أو أسند إليه، وهو رافعه[1]، ويجب سبقه المفعول إن أعربا تقديراً، ولا مميز له، أو اتصل بفعله أو أريد الحصر[2]، وتأخره إن اتصل مفعوله دونه أو اتصل به ضميره أو أريد حصر الفاعل[3] والأصل أن يلي فعله فلا يسبقه ويصح ظاهراً ومبهماً ومضمراً ومفرداً أو مثنى أو مجموعاً ولا يجيء لفعل فاعلان، فإن تأخر ظاهراً امتنع الضمير، وقد يحذف فعله وجوباً إن فسّر وجوازاً لقرينة[4]، ويحذفان كـ(نَعَمْ) لمن قال: (أقام زيدٌ؟).

---

(1) ذهب المصنف مذهب البصريين في هذه المسألة؛ لأن الكوفيين لا يعتدون بتقدم المسند لأن الاسم إذا تقدم قد يعرب عندهم فاعلاً نحو: (زيدٌ قام) و(زيدٌ) فاعل لا مبتدأ.

ينظر شرح ابن عقيل 61/2. شرح ابن يعيش 113/2.

(2) أي: يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول نحو: (ضرب موسى عيسى) أو كان الفاعل ضميراً نحو: (ضربت زيداً) أو انحصر بـ(إلا) أو (إنما) نحو: (ما ضرب زيد إلاّ عمرا) و(إنما ضربَ زيدٌ عمرا).

ينظر شرح ابن عقيل 82/2-84.

(3) يجب تقديم المفعول على الفاعل إذا اتصل مفعوله دونه كـ(أكرمني زيدٌ) وإذا اتصل به ضمير المفعول كـ(ضرب زيداً غلامه) أو حصر الفاعل كـ(ما ضرب زيداً إلاّ عمرو) و (إنما ضرب زيداً عمرو).

ينظر شرح الرضي 73/1.

(4) يحذف فعله وجوباً عند البصريين إذا فسّر نحو: " وإن أحدٌ من المشركين استجارك " وجوازاً لقرينة تنبئ عنه نحو: (زيدٌ) لمن قال مَنْ قام.

ينظر شرح ابن عقيل 71/2. شرح الرضي 76/1.

فصل التنازع

ويصح تنازع العاملين لمعمول واحد وإن اختلف العمل، البصريون: إعمال الثاني أولى فيضمر الفاعل في الأول مطابقاً في الأصح، ويحذف المفعول إلاّ لمانع فيذكر الكوفيون: بل الأول فيضمر الفاعل في الثاني حكماً والمفعول اختياراً إلاّ لمانع فتظهر ابن الحاجب: وليس من التنازع:

.... كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال.[1]

وفيه نظر ويتحتم استتار الفاعل في التكلم ونحوه كما مرّ، وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول لأمن اللبس.[2]

---

(1) عجز بيت لأمرئ القيس، والاستشهاد بالبيت في قوله: كفاني ولم أطلب قليل من المال، وهو شاهد للكوفيين، لأن الشاعر أعمل أول الفعلين وهو قوله: (كفاني) في الاسم المتأخر فرفعه به، والدليل عندهم أنه لو اعمل الثاني وهو أطلب لنصب الاسم به لأنه يطلب مفعولاً، وذهب الإمام أحمد بن يحيى المرتضى مذهب البصريين وابن الأنباري وردوا قول الكوفيين بأن كلامهم غير صحيح، لأن شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالباً للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه.

ينظر تفاصيل المسألة في الإنصاف للمسألة رقم (13) 1/83-85. وينظر: شرح الرضي 1/81. الخزانة 1/327. المغني ص 338. المقتضب 4/76.

(2) كقولهم: " خرق الثوب المسمار" و"كسر الزجاجُ الحجرَ"، وقال الشاعر:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ∴ نجرانَ أو بلغت سوءاتهم هجرُ

وهذا لا يتقاس بل يقتصر فيه على السماع.

ينظر شرح ابن عقيل1/123.

فصل النائب عن الفاعل

والمشبه بالفاعل إما مفعول أو مبتدأ أو خبر، فالأول ما حذف فاعله لغرض[1] وأسند إليه الفعل المضارع فرفع، ويصح في كل مفعول إلاّ له ومعه، والآخر من متعلق باب علمت وأعلمت ومصدراً غير مخصص ولازم الظرفية، وإذا وجد المفعول به تعين وإلاّ استوت وأول مفعولي (أعطيت) أولى ويضم أول الفعل غالباً وسابق آخره يكسر في الماضي ويفتح في المضارع ويصح في اللازم كالمتعدّي فيتعلق بمصدره أو متعلقه.[2]

---

(1) ما حذف فاعله لجملة أو لمخالفته أو إجلال له أو للمفعول فيحذف الفاعل تحقيراً له نحو:

" قُتِلَ الأمير " أو إبهاماً أو اختصاراً.

ينظر شرح الأشموني 75/2.

(2) ينوب عن الفاعل كل مفعول إلاّ الظروف اللازمة للظرفية كـ(إذْ) و (إذا) و (عند) و(لدى) إذ لا تخرج عن الظرفية والمصادر المخصصة بصفة أو نوع كـ(سبحان الله) و (معاذ الله) لالتزام العرب النصب بها، ويجب إقامة المفعول به إن وجد، ويجوز إقامة للمفعول الأول أو الثاني إذا كان من باب أعطى بشرط أمنُ اللبس وعند الكوفيين إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعيّن إقامة الأول.

أمّا إذا كان الفعل متعدٍ إلى اثنين من باب ظنّ، أو إلى ثلاثة مفاعيل فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ويمتنع إقامة الثاني.

ينظر تفاصيل ذلك في شرح ابن عقيل104/2. شرح الأشموني 66/2. شرح الرضي 84/1. شرح ابن يعيش83/6.

فصل المبتدأ والخبر

والمبتدأ: لفظ لم يعمل فيه لفظي، وأسند إليه أو صفة تلت مصدراً، ورفعت منفصلاً.[1]

والخبر: هو المجرد المسند إلى المبتدأ، ويتحتم كون المبتدأ اسماً أو في معناه معرفة أو نكرة مخصصة لصفة ولو معنوية أو مقدّرة أو يتضمنها مصدراً ودخوله عليها أو مجيئها جواباً أو تعجب أو سبق الخبر أو تفصيلها المجمل أو تضمنت الفاعلية أو العموم أو أضيف إلى نكرة أو أتت بعد فاء الجزاء أو لولا أو مقاربة للتعريف[2].

(1) نحو (أقائم أنت) (أقائمان أنتما) فإنّ (أنتما) فاعل وإن كان مضمراً.

(2) في حكم المعرفة النكرة المخصصة إمّا بوصف لفظي نحو: " ولعبدٌ مؤمن " أو معنوي ك(رجيل قائم) أو مقدّر ك(السمن منوان بدرهم) أي منه، أو لمجيئه مع مصدر نحو: (أرجلٌ، ما رجلٌ لرجل)، أو متضمناً له نحو: (مَنْ عندك) (مَنْ يأتني أكرمه) أو مضاهياً للنفي ك(كم) الخبرية، أو جواباً ك(إنّ رجلاً في الدار) جواب ما رجل فيها، أو جواب استفهام كجواب (أرجلٌ في الدار أم امرأة) أو تعجباً نحو: (ما أحسن زيداً) أو بمعنى الفاعل نحو: (شرٌ أهرّ ذا ناب) أو مشبهاً للفاعل بتقدّم حكمه عليه ظرفاً نحو: (عندي رجل) أو حرفاً نحو: (في الدار رجل) أو جملة نحو: (قام أبوه رجل) أو مراداً به العموم نحو: (ويل له) و(سلام عليك) أو تفصيلاً نحو:(الناس رجلان: رجل كذا ورجل كذا) أو مقارباً للمعرفة نحو: (أفضل منك أفضل مني).

ينظر تاج علوم الأدب 682/2-684. شرح ابن عقيل 196/1-204.

فرع:

ويتحتم تقديمه حيث استَوَيَا في التصريف أو تضمن مصدراً أو اخبر عنه مفرداً انفصل[1]، وتقديم الخبر حيث الخبر يصح المبتدأ أو يتضمن مصدراً أو ضميراً وإن أخر لم يعد على مذكور أو تكون عن أن ومخير فيما عدا التحتمين.[2]

ويلزم عائد من الخبر غالباً ولو مقدّرا وعموماً[3]، والمبتدأ الموصول أو الموصوف بفعل أو ظرف فصحح أن يلي خبره الفاء[4]، ولو مع أنَّ أو إنَّ أو لكن لا غير.[5]

---

(1) ينظر تفاصيل ذلك في شرح الأشموني 220/1. شرح ابن عقيل 207/1 وما بعدها. شرح الرضي 97/1.

(2) يقصد بالتحتمين: تحتم تقديم المبتدأ وتحتم تقديم الخبر

(3) العائد إمّا ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: (زيد قائم أبوه) أو مقدّراً نحو: (السمن منوان بدرهم) التقدير منوان منه بدرهم. أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو: (زيدٌ نعم الرجُل). وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط.

ينظر شرح ابن عقيل 184/1 – 185.

(4) تضمن المبتدأ معنى الشرط يصحح دخول الفاء في خبره، وذلك في الموصول بفعل أو ظرف مثل: (الذي يأتيني أو في الدار فله درهم) وفي النكرة الموصوفة بهما نحو: (كلُّ رجل يأتيني أو في الدار فله درهم) والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاماً وصلته مستقبلة كما في أسماء الشرط وفعل الشرط نحو: (مَنْ تضرب أضرب) وقد يكون خاصاً وصلته ماضية كقوله تعالى: " إنَّ الذينَ فَتَنُوا المؤمِنِينَ والمؤمِنَات " لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن، وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبلة كقوله تعالى: " قل إنّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ".

ينظر شرح الرضي 101/1.

(5) لا يمنع اقتران خبره بالفاء ولو مع (أنّ) و(إنّ) و(لكنّ) كقوله تعالى: " إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم " وقوله تعالى: " واعلموا أنّما غنمتم من شيء فأنّ لله خمسه " ومع لكن قول الشاعر:

ولكنّ ما يُقْضَ فسوفَ يكونُ ....

ينظر تاج علوم الأدب 691/2 – 692. شرح الأشموني 225/1.

فرع:

ويجوز حذف المبتدأ أو الخبر مع قرينة وتجب في الخبر عن مصدر أو نحوه عامل في حال والمعطوف على المبتدأ بالمعيّة والمخبر به عن مقسم به وتصح بعده، ومجيئه مفرداً، أو أي جملة غالباً.[1]

وما يشبه الفاعل خبر(إنّ) و (لا) الجنسية، واسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ(ليس) والمضارع المجرد عن الناصب والجازم.

---

(1) قد يحذف المبتدأ جوازاً لدلالة القرينة عليه كقوله: المستهل: (الهلال والله) ويحذف الخبر جوازاً نحو: (خرجت فإذا السبع)، ويحذف الخبر وجوباً بعد(لولا) نحو: لولا علي لهلك عمر، وفي الخبر عن المصدر العامل في حال كـ(ضربي زيداً قائماً) أي: حاصلٌ إذا كان قائماً، فالنائب حال. وفي العطف على المبتدأ بالمعيّة نحو: " كل رجل وضيعته" أي: مقرونان والنائب المعيّة، وفي المبتدأ المقسم به نحو: "لعمرك لأفعلن" فحذف الخبر وجوباً، وسدّ جواب القسم مسدّه والجملة اسمية وفعلية وشرطية وظرفية نحو: زيدٌ أبوه قائم، أو قام أبوه، أو إن تعطيه يشكرك أو عندك أو في الدار، وقد منع أكثر المتأخرين الشرطية، أمّا الظرفية فالخلاف فيها راجع إلى تقدير المتعلق أهو اسم بمعنى مستقر أو فعل بمعنى استقر، فعلى الأول يكون الخبر مفرداً وعلى الثاني يكون جملة، والخلاف في تقدير المتعلق هنا هو خلاف بين البصريين والكوفيين عندهم منصوباً بالمخالفة فإذا قيل: زيد خلفك فمخالفته له عملت النصب.

ينظر تاج علوم الأدب 963/2 – 965. شرح الرضي 92/1. شرح ابن يعيش 88/1، 90.

الباب السادس

باب المنصوبات

المفعول وشبهه

المفعول وشبهه وحقيقته المفعول المطلق، وبه وفيه وله ومعه، وغيره الحال والتمييز والاستثناء واسم (إنّ) و (لا) الجنسية، وخبر (لا) و (ما) قد كان.

فالمطلق: اسم غير الزمان وعن مدلولي فعل مؤقت مذكور لم يوقف فهمه عليه وهو أصل الفعل في الأصح يجيء توكيداً له أو لبيان عدده أو نوعه وقد يجيء ولا فعل له ونحوه.[1]

فصل

ويحذف فعله حتماً قياساً حيث يجيء تفصيلاً لما فيه طلب أو علاجاً مشبهاً به تالياً لجملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه أو مبيناً عن خبر اسم عين فتكرر أو حصراً أو توكيداً لجملة ناصة على معناه ويسمى توكيداً لنفسه.[2]

---

(1) المصدر الذي لا فعل له مثل: (ويحه وويله وويبه وويسه).

ينظر شرح الرضي 1/118-119.

(2) يحذف عامل المصدر وجوباً في مواضع منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي نحو: (قياماً لا قعوداً) والدعاء نحو: (سقيا لك) وإذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو: (أتوانياً وقد علاك المشيب). ويحذف أيضاً إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى: " حتى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاق فإمّا مناً بعد وإمّا فداءً ". كذلك يحذف إذا ناب للمصدر عن فعل استند لاسم عين، وكان المصدر مكرراً أو محصوراً نحو: (زيدٌ سيراً سيراً) و(ما زيدٌ إلاّ سيراً) و (إنما زيدٌ سيراً). ومن المحذوف عامله وجوباً المؤكد لنفسه والمؤكّد لغيره. فالمؤكّد لنفسه: هو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو: (له عليّ ألفٌ عرفاً). والمؤكّد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره نحو: (أنت ابني حقاً) ويحذف إذا قُصِدَ به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى نحو: (لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمار) (وله بكاءٌ بكاءَ الثكلى). ينظر شرح ابن عقيل 2/150-155.

أو تصير الجملة به ويسمى توكيداً لغيره أو مثنى نحو: لبيك وسعديك، وسماعاً فقط كـ(سقياً) و(رعياً) ونحوها، وجوازاً لقرينة عنه كخبر متقدّم ويمتنع في غيرها وقد ينوب عنه جامداً يفيد بنوعه أو عدده أو هيئته أو آلته أو كليته أو بعضيته أو إشارته أو ضميره[1]، وقد ينوب الجامد والصفة عن فعله[2]، وقد يضاف كـ: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[3] وقد يلائم فعله وزناً واشتقاقاً، ويخالفه فيهما أو في أحدهما.[4]

فصل المفعول به

والمفعول به: هو ما وقع عليه فعل حقيقة أو حكماً كـ(ضربت زيداً) أو (كلمته) وناصبه الفعل[5]، ويجوز حذفه مع القرينة، وقد يحذف سماعاً[6]، لا لعلة، وقياساً

---

(1) ينظر تفاصيل ذلك في شرح ابن عقيل 2/146-147. شرح الرضي 1/115. شرح ابن يعيش 1/122.

(2) قد ينوب الجامد كـ(تُرباً وجندلاً) أو صفة نحو: " أقائماً وقد قعد الناس " و " هنيئاً مريئاً ".

(3) " صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً " البقرة: 138.

(4) قد يلائم للمصدر فعله وزناً واشتقاقاً كـ(طلبت طلباً) ويخالفه فيهما كـ(قعدتُ جلوساً) وفي الوزن فقط كـ(قعدت قعوداً) وفي الاشتقاق فقط كـ(مشيت عنفاً) ويخالف القياس في نحو: "أنبتكم من الأرض نباتاً ".

ينظر شرح الرضي 1/116

(5) ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً نحو: (ضربَ زيدٌ عمرا) وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: " ظننت زيداً قائماً" تنصب (زيداً) بالتاء و(قائماً) بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً. انظر الإنصاف 1/78-79.

(6) يجوز حذفه لقرينة تنبئ عنه كقولك: للمتهيء للحج: " مكة وربّ الكعبة ". وقد يحذف سماعاً وهو ما اطرد حذفه في لسانهم لا لعلة نحو: " امرأً ونفسه" أي دع، و" انتهوا خيراً لكم " أي: واقصدوا خيراً لكم، و" أهلاً وسهلاً " أي: لقيتَ ووطئت.

ينظر شرح الرضي 1/129. شرح ابن يعيش 1/125.

لا عما نابت عنه كحرف النداء أو كالتحذير ولمفسر نحو: (زيداً ضربته) وهو كل اسم تلاه اسم مستقل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه مع صحة المعنى فيتحتم النصب حيث تلا استفهاماً بغير الهمزة ك(هل) أو (أين زيداً ضربته؟) أو تلا ما يختص الفعل ك(إن) و(هلاّ)[1]، ويختار فقط إن تلاه طلب أو تلا استفهاماً بالهمزة لم يفصل بينهما بغير ظرف أو ولي نفياً أو حيث أو(إذا)الشرطية أو عطف جملة فعلية غالباً[2]

ويستوي الرفع والنصب حيث عطف على اسمية خبرها فعل، فإن ولي العاطف (إمّا) أو (كأن) أو (حتى) ولم يغن سابقها عن لاحقها نرجح الرفع، وكذا لو قعد

---

(1) يحذف الفعل وجوباً لعلّه في مواضع منها: الأول: المنادى نحو: " يا عبد الله " والعلة نيابة (يا) منابة. الثاني: حيث يفسّره مفسر، وذلك مع كل اسم بعده عامل مشتغل عنه بضميره أو متعلقة لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه نحو: "زيداً ضربته" أو " أنا ضاربه" أو "مررت به" أو "حبستُ عليه" أو"ضربت غلامه" ويجب نصب ما جمع القيود، وهي حيث تلا استفهاماً بغير الهمزة نحو: "هل زيداً ضربته " و" أين زيداً ضربته" للزومه الفعل، وذلك لأن الاستفهام قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع، أو تلا ما يخصّ الفعل نحو: "إن زيداً ضربتَه ضربتُه" و"هلا زيداً ضربته" للزومهما الفعل.

ينظر تاج علوم الأدب 712/2 – 714.

(2) يختار نصبه إذا تلاه فعل طلبي نحو: " زيداً اضربه " أو " لا تضربه " أو سبقه استفهام بالهمزة غير مفصول بينهما بغير ظرف، نحو: "أزيداً ضربته"، ويرى سيبويه إن فصل بغير ظرف نحو: " أأنت زيد ضربته" ترجح الرفع كما لا استفهام فيه، فتكون الجملة خبراً عن الضمير نحو: "أنت أبوك منطلق" فإن فصلت بظرف نحو: " أكل يوماً زيداً تضربه" اختير نصبه اتفاقاً أو ولي حرف نفي نحو: " ما زيداً ضربته " أو (إذا) الشرطية لنحو: " إذا زيداً ضربتَه ضربتُه " أو حيث نحو: " حيثما تضربه أضربه " لأن هذه بالفعل أخص أو عطف على جملة فعلية نحو: " قام زيدٌ وعمراً ضربته " لتناسب المعطوفة سابقها.

ينظر تاج علوم الأدب 714/2–716. شرح الرضي 174/1.

الموجب والمرجح والمستوي النصب إن تلته قرينة الرفع، فإن احتل الضابط أو فسد المعنى بالنصب أو غلب سماع الرفع تعين[1]، والفاء في: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾[2] جزائية[3]، ويقدّر الناصب بلفظ المفسّر ثم معناه الخاص ثم العام ثم الملابسة وإذا لم يشتغل المفسّر تعين النصب به.

---

(1) ذكر النحويون في مسائل هذا الباب خمسة أقسام: الأول: ما يجب فيه النصب وهو الواقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل كأدوات الشرط نحو: (إن) و (حيثما) فتقول: " إن زيداً أكرمته أكرمك " و" حيثما زيداً تلقه فأكرمه " فيجب النصب في المثالين، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات وأجازه بعضهم. الثاني: ما يجب فيه الرفع، وهو الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كـ(إذا) التي للمفاجأة فتقول: " خرجت فإذا زيدٌ يضربُه عمرو " برفع (زيد) ولا يجوز نصبه لأن إذا هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً ولا مقدّراً، أو ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية. كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل شيئاً لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده. الثالث: وهو ما يختار فيه النصب: وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالأمر والنهي والدعاء نحو: " زيداً اضربه، وزيداً لا تضربْهُ، وزيداً رحمه الله " فيجوز فيه الرفع لزيد ونصبه والمختار النصب. ويختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام نحو: " أزيداً ضربته؟" بالنصب والرفع والمختار النصب. ويختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو: " قام زيدٌ وعمراً أكرمته" فيجوز رفع (عمرو) ونصبه والمختار النصب. لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو: " قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمته " فيجوز رفع (عمرو) ونصبه والمختار الرفع.

الرابع: ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع، وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا يوجب رفعه أو يرجحهما وذلك نحو: " زيدٌ ضربته " فيجوز فيه رفع زيد ونصبه والمختار رفعه. الخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء وهو الذي إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء، وفسّروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو: " زيد قام وعمرو أكرمته " فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز. ينظر شرح ابن عقيل 109/2-110.

(2) النور: 2

(3) الفاء في قوله تعالى: " الزانية والزاني فاجلدوا " لمعنى الشرط قال الفراء: " رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: "كل واحد منهما " ولا ينصب مثل هذا لأن تأويله الجزاء ومعناه والله أعلم مَنْ زنى فافعلوا به ذلك". ينظر معاني القرآن للفراء 244/2.

فصل

ويجب تقدم عامله حيث يصح إضافته إليه أو كان مصدراً أو تعجباً أو صلة أو جواب قسم أو هو لام تأكيد والمفعول(أنَّ) المفتوحة أو معمول صلة إن الناصبة ويجب تقديمه عليه.

أما الاختصاص أو تضمنه مُصَدّرا وعمل فيه ما يلي جواب إمّا غالباً[1]، ويجوز الأمران إن فُقِدَ الموجبان[2]، وقد يتقدم على فاعله حتماً وجوازاً وقد يحذف منوياً أو منسياً.[3]

فصل المفعول فيه

والمفعول فيه هو اسم زمان أو مكان وقع فيه فعل مذكور أو مقدّر وكل منهما مبهم ومختص كالزمان واليوم والجهات الست، والدار ونحوها، ويتحتم إضمار (في) فيما بني.[4]

---

(1) ويجب تقدّم عامله حيث تصح إضافته إليه نحو: " أنت مثل ضاربُ زيداً " أو كان مصدراً نحو: "ضَرْبُكَ زيداً " أو فعل تعجب نحو: " ما أحسن زيداً " أو صلة نحو: " الذي ضرب زيداً " أو جواب قسم نحو: " والله ما ضربت زيداً " أو بعد لام تأكيد نحو: " لسوف يرضي زيدٌ عمراً ". أو يكون المفعول(أنّ) المفتوحة نحو: " كرهت أنك قائم " أو مفعولاً لصلة (أنْ) الناصبة نحو: "أريد أن أضرب زيداً ". أو للاختصاص ك: " إيّاك نعبد " أو تضمن ما يجب تصدّره نحو: " مَنْ ضربتَ ومن تضرب أضرب " وحيث يكون معمولاً لما يلي الفاء في جواب (أمّا) نحو: " فأما اليتيم فلا تقهر ".

ينظر تاج علوم الأدب 719/2-723. شرح الرضي 128/1.

(2) الموجبان فقد موجب تقديمه وموجب تأخيره عنه.

(3) جواز حذفه منوياً نحو قوله تعالى: " يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر " أي: يقْدِرُهُ. أو منسياً نحو: " فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ".

ينظر شرح الرضي 131/1.

(4) ينظر شرح الرضي 186/1. شرح ابن يعيش 44/2.

ومبهم المكان وما حمل عليه من المختص والعكس في مختص المكان لا المحمول، ويجوز الوجهان في مختص الزمان ومبهمة غير ما مر وبعض المكان.

فرع:

وما لزم إضمار (في) معه لزم الظرفية غالباً ويلزمها صباح مساء، و" بين بين" وما عُين من (ضحوة) و (بكرة) و (سحر) و (سُحير) و(عشيّة) و(عتمة) و(عشاء) و(ضحى) و(مساء) و(صباح) و(نهار) و(ليل) ك(ذات يوم) أو (ليلة) أو (مرّة) في لغة غير خثعم[1]، وكل صيغة زمان أو مكان أقيمت مقامه ومن المكان (عند) و(سوى) و (بين) ومع المبني منه بلغاتها[2]، لزوماً وفيها ما لا ينصرف ك(سحر).[3]

فرع:

ويتحتم حذف ناصب الظرف خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً أو مفسراً لا في غيرها إلاّ لقرينة وتبرز مع ضميره غالباً[4]، ولا تخبر بالزمان عن الجثث، ومن ثمة لم يجز نصب اليوم من نحو: " الأحدُ اليومَ " ويصلح مبهم المكان لا مختصة ولا تجر إلاّ بـ(مِنْ)، و" شرقيّ الدار " ونحوه كالمبهم وداخلها وخارجها كالمختص ويجوز إضافة الجهات الست وقطعها، ولا يكون خبراً ولا صلة إن بنيت، وقد ينوب (في) عن الظرف.[5]

---

(1) لأن (خثعم) يصرفونها.

(2) المبنيات لزوماً (لدى) و(حيث).

ينظر شرح الرضي 188/1-190.

(3) (سحر) لا ينصرف للعدل التقديري.

(4) جواز حذفه لقرينة تنبئ عنه ك: " يومَ الجمعة " جواب " متى سرت ؟ " ووجوب بروز (في) مع ضميره ك: " سرت فيه".

ينظر شرح الرضي 191/1. شرح ابن يعيش 46/2.

(5) ينظر تفاصيل ذلك في شرح الأشموني 124/2. وشرح الرضي 189/1.

فصل المفعول له

والمفعول له هو المعلل به لا بآلة حدث يشاركه في الفاعل والزمان حقيقة أو حكماً وشرط نصبه تقدير اللام، ويختار في النكرة وبروز آلة التعليل في المعرفة باللام ويستوي الأمران في المضاف. [1]

فصل

والمفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظي أو معنوي فينصب إن تعذر العطف، وإلاّ فالوجهان في الأصح، ولا يجئ بعده فعل إلاّ مع فاعله ويعمل فيه اللازم، وقد يسبق مصاحبه، ولا يشترط فيه جواز العطف في الأصح [2] وهو قياسي[3]، وقد يضمر ناصبه، وهو ما قبل الواو في الأصح. [4]

---

(1) إذا اكتمل حدّهُ اختير النصب في النكرة والجر بأحد حروف التعليل في المعرّف باللام ك: "ضربتك للتأديب " واستوى الأمران في المضاف ك: " ضربتك تأديبك".

ينظر تاج علوم الأدب 734/2-735.

(2) لا يجوز تقدّم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقاً، ومنع جمهور النحويين تقدّمه على صاحبه وأجازه ابن جنّي. ينظر الخصائص 383/2.

(3) ذهب أكثر النحويين إلى كونه قياساً، وقال بعضهم هو سماعي.

ينظر شرح الرضي 198/1

(4) اختلف في ناصب المفعول معه فقيل: إنّ الناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه، وزعم قوم أن الناصب له هي (الواو). وقد يضمر ناصبه حيث سُمِعَ من كلام العرب نصبه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: " ما أنت وزيداً " و "كيف أنت وقصعة من ثريد " فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير " ما تكون وزيداً؟ " و"كيف تكون وقصعة من ثريد " فزيد وقصعة منصوبان بـ(تكون) المضمرة.

ينظر شرح ابن عقيل 173/2-174.

فصل الحال

والحال: لفظاً يبين هيئة لمعمول فعل لفظي أو معنوي حال حدوثه أو ما في حكمه ولو مثل: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ﴾[1] ونحوه، وما أفاد هيئة صح حالاً ولو جامداً كما جاء تشبيهاً، وفي مفاعله تفصيل ومجمل أو غيره[2]، وتفصيل الشيء على نفسه باعتبار حاليه، وتصح جملة مع رابط وهو في المضارع المثبت فقط، وفي غيره إمّا هو أو الواو أو هما مع قد في الماضي[3]، ولو مقدّرة[4]، وقد يحذف عاملها لقرينة تنبئ عنه، ويتحتم حيث تؤكد جملة اسمية لا فعلية وحيث ينوب عن خبر أو مصدر يدل عن الفعل، وتبين ازدياد تمن أو توبيخاً على فعلت ويمتنع فيما عداهما وتقدّم على عاملها اللفظي لا المعنوي[5]،ولا تسبق صاحبها المجرور مطلقاً

---

(1) " بل ملّة إبراهيم حنيفاً " البقرة 135.

(2) قال الرضي في هذه المسألة: " الجمهور شرطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلّفوا ردهُ بالتأويل إلى المشتق قالوا: لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة أو في معنى المشتق فقالوا: في نحو: " هذا أطيب بسراً منه رطباً " هذا مبسراً أطيب منه مرطباً، أي كائناً بسراً وكائناً رطباً.... لأن الحال هو المبين للهيئة... وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق ".

ينظر شرح الرضي 207/1.

(3) الرابط في الحال الجملة إمّا الضمير وحده نحو: " جاء زيد يضحك " أو الضمير مع الواو نحو" جاء زيد وما يضحك أو قد ضحك " و" جاء زيد ويده على رأسه " فإن لم يكن ضميراً تعينت الواو نحو: "جاء زيد وما يضحك عمرو أو قد ضحك عمرو".

ينظر تاج علوم الأدب 747/2. وينظر شرح الرضي 211/1.

(4) كقوله تعالى: " أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ" النساء: 90. أي: قد حصرت.

ينظر الإنصاف 252/1.

(5) المعنوي: هو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار واسم الإشارة و(ليت وكأن ولعلّ).

ينظر شرح الرضي 204/1.

فصل

وعاملها الفعل وما أشبهه أو تضمنه من إشارة أو حرف أو جامد، وشرطها مجيئها نكرة موضحة هيئة فاعل فعل معرفة أو نكرة مخصصة أو مناجزة عنها، والمخالف متأول ولا يصح من مضاف إليه ليس المضاف جزءً منه وقد يجئ المصدر حالاً والحال تمييزاً أو العكس[1]، ومتعدد لواحد أو أكثر متفق الإعراب ومختلفة، وقد يحذف لقرينة تنبئ عنه.[2]

التمييز

فصل

والتمييز لفظ يرفع إبهام لفظ أو إضافة تجئ بعد تمام نون أو تنوين أو إضافة أو ضمير ونسبة[3]، فنسبة المفعول والمجمل إمّا مفرد مقدار فيفرد حتماً تمييزه

---

(1) قد يصح تقدير الحال تمييزاً والعكس نحو: " وكفى بالله حسيباً " و" لله درّهُ فارساً " لأن بعضهم يعدّونه حالاً، أي: ما أعجبه في حال فروسيته، ويؤيد قول الأكثرين تصريحهم بـ(من) في " لله دره من فارس " والتمييز عن المفرد مقدّر بـ(من).

ينظر شرح الرضي 222/1.

(2) قد يتعدد الحال نحو: " طعمت الرمان حلواً حامضاً " وقد تأتي حال واحدة لصاحبين مختلفين إعرابين كقول الشاعر:

متى ما تلْقَني فرْدَيْن ترْجُفْ ....

الشاهد: (فردين) حال من الفاعل والمفعول.

وقد تأتي حالين نحو: " لقيته مصعداً منحدراً (للفاعل والمفعول).

وقد تحذف لقرينة نحو (بلى) جواب: " ما لقيت زيداً راكباً ".

ينظر تاج علوم الأدب 762/2، 763. شرح الرضي 200/1.

(3) التمام يعني استيفاء المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا تصح إضافته إلى ما بعده إذا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد والذي يتم به، الاسم أربعة أشياء، التنوين ونون التثنية ونون الجمع والإضافة.

ينظر ابن يعيش 71/2.

بجنس إن لم يقصد الأنواع.[1]

لا تغير الجنس، فإن نوّن أو بني جازت إضافته إلى تمييزه وإلاّ فلا، وكالمقدار "خاتمٌ حديداً " أو إضافته أكثر وإما جملة أو شبهها ك(طاب)، أو "زيد طيب نفساً" و" لله درّه فارساً " فإن صح إجراؤه على ما ينصب عنه وعلى متعلقه جاز أن تكون له ولمتعلقه، ولا تسبق مميزه مطلقاً في الأصح.[2]

---

(1) الخلاصة: أن التمييز عن النسبة إما أن يكون اسماً أو صفة، والاسم إمّا أن يصح جعله لما انتصب عنه أولا فإن صح جعله لما انتصب عنه وهو زيد في " طاب زيدٌ أبا " ولمتعلقه وهو (أبا) أي: إن صح أن يكون نفس متعلقه جاز أن يكون لأي منهما فيكون للموصوف بالطيب زيداً أو أبا زيد.

أما إن لم يصح جعله لما انتصب عنه فإنه يتعين لمتعلقه كما في طاب زيد داراً فيتعين أن يكون التمييز للدار دون زيد، وإن كان التمييز صفة كما في " طاب زيد فارساً " فإنها لا تجيء أصلاً صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه بل تجيء إلاّ لما انتصب عنه التمييز، فيتعين أن يكون (فارساً) تمييزاً أو حالاً.

ينظر شرح الرضي 221/1-222.

(2) الخلاصة: أنه يفرد تمييز المقادير حتماً إن كان جنساً لصحة تناوله القليل والكثير ك(رطل) (منوان) (صاعان) " على التمرة مثلها زبداً " إلاّ أن تقصد الأنواع ك(أعسالاً) ويجمع غير الجنس ك: "أرطال أثواباً " وإن كان المحمل بتنوين أو نون التثنية جازت الإضافة ك(رطل زيت) و (منوا سمن) وإلاّ فلا ك(عشرين درهماً) وكالمقادير "خاتم حديداً " ونحوه والخفض فيه أكثر لحصول المقصود بالأقل بخلاف (رُبّهُ) و (ويحه) فيتعيّن النصب، وإذا حصل الإجمال في النسبة صح تمييزها جملة كانت ك:" طاب زيدٌ نفساً "، و " زيدٌ طيبٌ نفساً أو أباً أو شبهها " ك:"يعجبني طيبه أباً " ونحوه.

ينظر تاج علوم الأدب 764/2-765.

أسماء العدد

وأسماء العدد:[1] ما وضع لبيان كمية آحاد وأصولها اثنتا عشرة كلمة (واحد) إلى (عشرة) و(مائة) و(ألف) تقول: (واحد اثنان) للمذكر (واحدة اثنتان) للمؤنث (ثلاثة) إلى (عشرة) للمذكر وحذف الهاء للمؤنث (أحد عشر) (اثنا عشر) بحذف التاء في آخره وإثباتها في (ثلاثة) إلى (تسعة عشر) للمذكر والعكس في المؤنث وقد تكسر شين ثلاثة عشرة[2]، و(عشرون) وأخواتها فيهما (أحدٌ وعشرون) (إحدى وعشرون) ثم بالعطف[3] بلفظ ما تقدّم.

---

(1) أسماء العدد: وضعت لتدل على كمية أحاد الأشياء، أي: المعدودات فالواحد والاثنان عددان لوقوعهما جواباً من قول القائل: كم عندك؟ فلا يقتضي الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعاً لكميّة أحاد الأشياء لأنه غير موضوع لكمية آحاد جميع الأشياء، لأنه لا يمكن تقدير جميع الأشياء بالذراع، ولأنه لا يتقدر جميع الأشياء بجميع الأعداد والحق أن يقال: المراد بالوضع مواضع لكمية أحاد الأشياء بالذات، فلا يشكل بالذراع، لأن الكمية عارضة له لأنه فرض واحد، وأصول الأعداد اثنتا عشرة كلمة، وهي واحد إلى عشرة ومائة وألف ويتولد منها أعداد غير متناهية إلى حد يقف عنده، والتولد ما بتثنية نحو: مائتين وألفين، وإمّا بجمع نحو عشرون وألوف ومئات، وإمّا بعطف نحو أحدٌ وعشرون، وإمّا بتركيب نحو أحد عشر.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 217.

(2) سكون الشين عند أهل الحجاز وكسرها عند بني تميم وأكثر العرب على فتح الياء في ثمانيَ عشرة ومنهم من يسكنها.

ينظر ابن يعيش 23/6.

(3) لم يركب الآحاد مع العشرات في العشرين وأخواتها كما ركبت الآحاد مع العشرة، لأن الواو والياء في العشرين وأخواتها علامة الإعراب والتركيب موجب للبناء والجمع بينهما متعذر.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 219.

(مائة) و (ألف) (مئتان) و (ألفان) فيهما ثم على ما تقدم، وفي (ثماني عشرة) فتح الياء وإسكانها وشذ حذفها بفتح النون[1]، ومميز من (الثلاثة) إلى (العشرة) مخفوض مجموع أو في حكمه إلاّ في (ثلاث مائة) إلى (تسع مائة) ومميز (إحدى عشرة) إلى (تسعة وتسعين) منصوب مفرد، ومميز (مائة) و(ألف) وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد غالباً، وحيث المعدود مؤنث واللفظ مذكر أو العكس فالوجهان ولا يميز (واحد) و(اثنان) غالباً لاستغناء النص عنهما.[2]

فرع:

ونقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره (الثاني) و(الثانية) إلى (العاشر والعاشرة) لا غير[3]، وباعتبار حالة الأول فالأول إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة، ومن ثمة قيل (ثالثُ اثنين) في الأول أي: مصيرهما وفي الثاني (ثالثُ ثلاثة) أي: أحدها ونقول: (حادي عشر) (أحد عشر) على الثاني خاصة، وإن شئت (حادي عشر أحد عشر) إلى (تاسع تسعة عشر) فتُعرِب الأول.[4]

---

(1) في ثماني عشرة لغتان فتح الياء وهو الأكثر وتسكينها فمن فتحها فإنه أجراها مجرى أخواتها من نحو: ثلاثة عشر وأربعة عشر لأن العلة واحدة، ومن أسكن فإنه شبهها بالياء في معدي كرب وقالي قلا.
ينظر ابن يعيش 27/6.

(2) لا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل، لأن التمييز الأول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنين.
ينظر شرح الرضي 156/2.

(3) أي: أضيف إلى ما هو أقل من المعدود الذي اشتق منه بواحد ليمكن أن يصير مثل المشتق منه، ومعناه ثالث اثنين، مصير الاثنين ثلاثة، وهو اسم فاعل من ثلاثتهما. ينظر الوافية في شرح الكافية ص224.

(4) باعتبار حاله أي يضاف إلى عدد مساوٍ للـ دد الذي اشتق منه ليكون له معنى. ونقول: (حادي عشر أحد عشر) إلى تاسع عشر تسعة عشر لصحة المعنى وإن شئت قلت هذا المعنى بعبارة أخرى (حادي أحد عشر) بحذف عشر الأول حيث يستغنى عنه بذكره ثانياً إلى تاسع تسعة عشر، فيعرب الأول لعدم موجب البناء وهو التركيب ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما.
ينظر شرح ابن يعيش 35/6 وما بعدها. الوافية في شرح الكافية ص224.

المستثنى

والمستثنى هو المخرج من متعدد بـ(إلاّ) وأخواتها وينقسم إلى متصل ومنقطع وهو المخرج لفظاً ولما يدخل[1]، وآلاته حروف وأسماء وأفعال، وهي العاملة في الأصح.[2]

فرع:

ويتحتم النصب بعد إلاّ غير الصفة في الموجب أو ما في حكمه، وحيث سبق المستثنى، أو يكون منقطعاً غالباً، وفي (ليس) و(لا يكون) و(ما خلا) و(ما عدا). ويتحتم جره بـ(غير) و(سوى) بلغاتها[3]، يجوز الجر والنصب بـ(خلا وعدا) و(حاشا) و(بله) ويختار البدل في غير موجب ذكر فيه المستثنى منه فإن تعذّر على اللفظ فعلى المحل في نحو: " ما جاءني من أحد إلاّ زيدٌ " ويستوي الرفع

---

(1) لأن المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد إلاّ أو إحدى أخواتها ولم يكن مخرجاً نحو: " جاءني القوم إلاّ حماراً " فالحمار هو المذكور بعد إلاّ غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم إيّاه.

ينظر الوافية في شرح الكافية، ص135.

(2) ذهب الكوفيون إلى أن إلاّ في الاستثناء هي العاملة في المستثنى بنفسها، لأنها مركبة من (إن) و (لا) فخففت (إن) وأدغمت في اللام فنصبوا بها في الموجب اعتباراً بـ(إن) واتبعوا في غيره اعتباراً بـ(لا) وهذا قول الفراء ومن تابعه منهم. وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه (إلاّ) مطلقاً وإليه ذهب الزجاج والمبرد. وحكي الكسائي أنه قال: إنما نُصِبَ المستثنى في (قام القوم إلاّ زيداً)، لأن المعنى (قام القوم إلاّ أنّ زيداً لم يقم) وحكي عنه أيضاً أنه قال نُصِبَ تشبيهاً بالمفعول. وحكي عن أبي العباس أنه قال: العامل معنى (إلاّ) ومعناها استثنى. وذهب البصريون إلى أنّ العامل فعل بتوسط (إلاّ).

ينظر التلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص174.

(3) ينظر الوافية في شرح الكافية ص 139. شرح ابن يعيش 83/3.

والنصب إن تقدّم على صفة المستثنى منه ويعرب على حسب العامل إذا فرّغ له بحذف المستثنى منه من غير الموجب غالباً ويضاهي المفرّغ ما وليه (لاسيما)[1] حتماً له الحركات.

وقد تحمل(إلاّ) على (غير) في الصفة وغير عليها في الاستثناء مطلقاً في الأصح[2]، وقد تكرر (إلاّ) إمّا توكيداً فتبدل ما بعد الأول صفة أغنى عنه، ويجوز النصب فإن لم يُغن عطفت بـ(الواو) ولغير توكيد فيستثنى كل من سابقه إن أمكن وإلاّ شغل العامل بأحدهما إن كان مفرّغاً وينصب ما عداه فإن لم يشغل نصبت جميعها إن تقدّمت وإلاّ فلأحدها ماله لو كان وحده ولما سواه النصب.[3]

---

(1) جرت عادة النحويين أن يذكروا (لاسيما) مع أدوات الاستثناء مع أنّ الذي بعدها منبه على أولويته بما نسب إلى ما قبلها، فليست بمعنى (إلاّ) ولا هي من هذا الباب، وعند ابن يعيش أنه لا يستثنى بـ(لاسيما) إلا فيما يراد تعظيمه.

ينظر شرح الكافية 724/2. وينظر الاستغناء ص111. شرح ابن يعيش 86/3.

(2) أصل غير أن يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو: " جاءني رجل غير عاقل " إلاّ أنها تحمل على إلاّ في الاستثناء وأصل إلاّ أن يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفاً، وأصل الحرف ألا يكون صفة، إلاّ أنها تحمل على غير في الصفة، وذلك إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 140.

(3) فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: " عندي أربعون إلاّ عشرين إلاّ عشرة إلاّ خمسة إلاّ اثنين " استثني كل واحد منهما مما قبله وأسقط الأول والثالث وما أشبهها في الوترية، وضم إلى الباقي بعد الإسقاط الثاني والرابع وما أشبههما في الشفقية فما اجتمع فهو الباقي في الاستثناء.

ينظر شرح الكافية 713/2.

فرع:

ولا يلي إلاّ صفة لما قبلها والموهم يجعل حالاً[1] إن أمكن وإلاّ فصفة لموصوف بعدها، ولا يليها ماضٍ إلاّ وقد سبقها مثله أو مع (قد) غالباً.[2]

ولا يستثنى بأداة واحدة شيئان بغير عطف[3]، وقد يلي (إلأ) (ما خلا) و (ماعدا) و (حاشا) الجارّة، وقد يوصف المستثنى بـ(ليس) و (لا يكون) فيطابقان الموصوف، وأمّا اسم إنَّ وأخواتها، واسم لا والمنادى وخبر ما و(لا) فقد مرّت وخبر كان سيأتي.

---

(1) نحو (ما أرسل الإبل إلاّ العراك).

(2) لا يليها إلا ماضٍ نحو: " ما أنعم عليه إلاّ شكر " أو مع قد غالباً نحو: " ما الناس إلاّ قد عبروا " لتقريبها إياه من الحال. ينظر تاج علوم الأدب 793/2.

(3) نحو: " ما ضرب أحد أحداً إلاّ زيد عمراً " على أن كلا الاسمين مستثنى بـ(إلاّ) المذكورة. ينظر شرح الرضي 240/1.

الباب السابع

باب المجرور

والمجرور لفظ نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً مطلقاً أو تقديراً مراداً إن جرد المضاف من التنوين لأجلها تعريفاً بها أو تخصيصاً أو تخفيفاً[1]، وهو العامل في الأصح فإن غير صفة مضافة إلى معمولها فمعنوية تعرّف أو تخصص وإلاّ فلفظية للتخفيف فلا يوصف بها معروف غالباً.

والحرف المقدّر في المعنوية (اللام) أو (من) أو (في) ولاقتضائها التعريف أو التخصيص امتنع معها تعريف المضاف في الأصح، وجاز في اللفظية (الضاربا زيد) ونحوه للتخفيف لا (الضارب زيد) في الأصح، ونحو: (الضاربك) ليس بمضاف أو محمول على (ضاربك).[2]

---

(1) مثال حرف الجر لفظاً " مررت بزيدٍ " ومثاله تقديراً: " غلامُ زيدٍ وخاتمُ فضةٍ " والمقصود من قوله: "مراداً " أي: المراد في العمل، ويحذف التنوين لأجل الإضافة، لأن التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف إليه، والإضافة تؤذن بعدم تمام المضاف إلاّ بالمضاف إليه، ولأجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنوني التثنية والجمع.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 135.

(2) جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لإفادته التخفيف، وهو حذف النون، وامتنع أن يقال:" الضاربُ زيدٍ" لعدم وجود التخفيف بهذه الإضافة، والفراء جوّزه بناءً على أن الإضافة سابقة على الألف واللام أو حملاً على الضارب الرجل، والضاربك.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 157.

فرع:

ولا يضاف موصوف إلى صفته ولا العكس، وما أوهمه فيها فمتأول[1]، وإذا أضيف الاسم الصحيح ونحوه إلى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة فإن كان (يا) أدغمت أو واواً قلبت يا، وادغمت وفتحت للساكنين، وإن كان ألفاً ثبتت في الأفصح، والأسماء الستة مرت، وتصح الإضافة إلى الجمل، والمسمى إلى اسمه، وإلى الشيء الأدنى ملابسة لا مماثل للمضاف إليه عموماً وخصوصاً وموهمة متأول، ولا فصل إلاَّ بظرف أو حرف غالباً، وقد يحذف المضاف مع قرينة وعدمها والمضاف إليه وهما جميعاً.[2]

---

(1) لأن الصفة يجب متابعتها للموصوف في الإعراب، فلو كانت الصفة مضافة إليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الإعراب، وهو بخلاف المطلوب، ولا تضاف الصفة إلى موصوفها، لأن الصفة يجب أن تكون متأخرة عن الموصوف فلو أضيفت إلى الموصوف كانت متقدمة عليه.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص159. وينظر شرح الرضي 285/1 وما بعدها.

(2) يحذف المضاف إليه ك: " يومئذٍ " ويحذفان معاً كقول أبي داؤود الإيادي:

أيا مَنْ رأى لي رأي برْقٍ شريفٍ ∴ أسالَ البِحَارَ فانتحى للعقيقِ

أي: أسال سُقْيَاً سَحابة البحار.

ينظر تاج علوم الأدب 810/2.

الباب الثامن

باب المجزوم

والجزم في الفعل حذف حركة أو حرف لعامل وقد مر، والعين المعتلة تحذف في الجزم كـ(لم يقُلْ) وربما اتفق حذف حرفين كـ(لم أُبل)[1] و (لم يك).

ومعنى الأمر والنهي، ولفظ الأمر قد يجزم نحو: ﴿ اللّهَ يَأْمُرْكُمْ ﴾.[2]

---

(1) لم (أبل) أصله أبالي.

(2) " إنّ الله يأمُرْكُمْ انْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً " البقرة:67 بسكون الراء في (يأمرْكم) حيث جزم لتضمنه " اذبحوا " وهي قراءة أبي عمرو حيث قيل إنما تخفيف، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد.

ينظر إتحاف فضلاء البشر 136.

الباب التاسع

باب العامل

والعامل ما يقوم به المقتضى للإعراب من معنى أو فعل أو حرف أو اسم فالمعنى: رافع المبتدأ[1] والخبر، والمضارع المجرد عن الناصب والجازم.[2]

الأفعال الناقصة

والفعل أنواع:

الأول: الأفعال الناقصة بافتقار فاعلها إلى خبر، وعدم المفعول المطلق، والدلالة على الحدث والعمل في الفضلات غالباً، والبناء للمفعول أو التعجب[3]، وهي

---

(1) هناك خلاف بين النحاة حول رافع المبتدأ والخبر، فالكوفيون يرون أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحدة، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء، ولكل حجّته.

ينظر الإنصاف 44/1.

(2) ذهب الكوفيون إلى أن الأفعال المضارعة أعربت، لأنها دخلتها المعاني المختلفة والأوقات المطوّلة ولتجردها من النواصب والجوازم. وذهب البصريون إلى أنها معربة إمّا لشياعها وإما لدخول لام الابتداء عليها وإمّا لمشابهتها اسم الفاعل وجريها عليه في حركاته وسكناته.

ينظر التلاف النصرة ص 127.

(3) سميت بالأفعال الناقصة؛ لأنها ناقصة عن الأفعال بافتقار فاعلها إلى الخبر وبأن لا مفعول مطلق لها وعدم دلالتها على الحدث، وعملها في الفضلات كالحال، وفي الظرف عند المحققين، وبألا تبنى للمفعول ولا يحذف خبرها ولا يبنى منها تعجب، وأجاز الزجاج ما أكونَ زيداً.

ينظر تاج علوم الأدب 819/2.

محصورة: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، آضى، عاد، عدا، راح ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك، ما دام، ليس.

وقيل: بل كل ما أفاد تقرير الفاعل على صفة.[1]

فصل

وعملها: رفع الاسم ونصب الخبر، ولهما حكم المبتدأ والخبر غالباً فيجوز سبق الخبر على الاسم، عليها فيجوز في (كان إلى راح) ويمتنع فيما لزم أوله (ما) مطلقاً في الأصح[2] واختلف في (ليس)[3]، وحيث أحدهما نكرة أعرب وجعل الأعرف اسماً حتماً غالباً.[4]

---

(1) أي الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو: (كان زيدٌ عالماً) فكان جعل زيد على صفة كونه عالماً في الزمان الماضي.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص282. وينظر شرح الرضي 290/2.

(2) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (مازال) عليها وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب ابن كيسان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك وإليه ذهب الفراء من الكوفيين، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر(مادام) عليها، ولكل فريق حجته.

ينظر الإنصاف 155/1. ابن يعيش 113/7.

(3) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها وإليه ذهب المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها.

ينظر الإنصاف 160/1. ابن يعيش 113/7، 114.

(4) الذي يجعل منها اسماً هو الذي يقدر المتكلم أن المخاطب يعلمه، والذي يجعل خبراً هو الذي يقدر أنه يجهله.

ينظر شرح جمل الزجاجي 402/1.

فصل

وكان لثبوت الخبر للاسم فيما مضى منقطعاً أو دائماً وبمعنى ثبت أو صار وتضمن ضمير الشأن وزائدة قيل ومضارعها[1]، وتعمل محذوفة أو في نحو: (سيفاً فسيف) ويجب حذفها مع التعويض في نحو: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت).[2]

ويصح اسمها وخبرها ضميرين وتلغى وسطاً.[3]

و(صار) للانتقال وتامة ولا يخبر عنها وعمّا أوله(ما) بماض و(أصبح) إلى (مازال) لاقتران الخبر بأوقاتها وبمعنى صار وتامة غالباً، ومازال وأخواته لاستمرار الخبر للفاعل وتامة ولا تدخل إلاّ على خبرها غالباً، و (مادام) لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ولا يلي خبرها (إلاّ).[4]

---

(1) جوّز أبو البقاء زيادة مضارعها كقول حسّان:

كأنّ سَبيئةً مِنْ بيت رأسٍ ∴ يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءُ

برفع مزاج.

ينظر تاج علوم الأدب 826/2، 827.

(2) قال ابن مالك: وبعد أنْ تعويضُ (ما) عنها ارتكب كمثلِ " أمّا أنت براً فاقترب" (كان) تحذف بعد (أن) المصدرية ويعوّض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها والأصل أن كنت براً فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها، وهو التاء، فصار: أنْ أنت برّ اً، ثم أتيَ بـ(ما) عوضاً عن (كان) فصار أن ما أنت براً ثم أدغمت النون في الميم فصار أمّا أنت براً.

ينظر شرح ابن عقيل 264/1، 265.

(3) قد يكون اسمها وخبرها ضميرين متصلين نحو:

فإن لا يكُنْها أو تكنْهُ فإنه ∴ أخوها غذتهُ أمهُ بلبانِها

وتختص بجواز إلغائها وسطاً اتفاقاً نحو: " قائمٌ كان زيدٌ ".

ينظر تاج علوم الأدب 829/2.

(4) لا تدخل (إلاّ) في خبرها إذ معناها الإثبات فمعنى " ما زال زيدٌ كذا " ثبت ولا يصح ثبت إلاّ كذا إذ لا يفيد لذلك خطّأ الأصمعي والجرمي (ذو الرمّة) على قوله:

حَراجيجُ ما تنفكُّ إلاّ مُناخةً ....

ينظر شرح ابن يعيش 106/7، 107.

و (ليس) لنفي مضمون الجملة حالاً وقيل مطلقاً، وقد تضمن ضمير الشأن، وقد يحذف خبرها وقد يليه الواو في نحو: (ليس زيدٌ إلاّ ويفعل)، وقد يشاركها (ما) أو كان منفية.[1]

أفعال المقاربة

فصل

وأفعال المقاربة خمسة: تستدعي اسماً وخبراً كالناقصة، لكن الخبر فعل مضارع غالباً.

وفائدتها رجاؤه أو قرب وقوعه والأخذ منه، فالترجي بـ(عسى) بلغتيها[2]، وهو فعل ماض لا مضارع له يلزم خبره غالباً، وفي توجيه (عسيت) و (عساك) إلى آخره خلاف.

وللقريب (كاد) فلا يصحبها (أن) غالباً ونفيها لنفي القرب مطلقاً في الأصح.

و(كرب)[3] بلغتيها كـ(كاد) وجعل وطفق وأخذ، للأخذ في الفعل ولا مضارع لها ولا يصحبها (أن) و(أوشك) للقرب يصحبها (أن) جوازاً.

الثاني: أفعال القلوب

(علمتُ) (رأيتُ) (وجدتُ)للعلم، و (خلتُ) و (حسبتُ) و (ظننتُ) للظن و(زعمتُ) و (أنبئتُ) و (نُبِئت) و(أريت) و(أعلمت) و(حدثت) و(أخبرت) و(خبّرت) لأنها تلي الجملة الاسمية لتفيد ما هي عنه فتنصب الجزئين، وقد

---

(1) وقد يشاركها (ما) نحو: " ما زيدٌ إلاّ ويفعل كذا " وكان منفية نحو: " ما كان زيدٌ إلاّ ويفعل كذا ".

(2) بفتح السين وكسرها.

(3) بفتح الراء وكسرها.

ينظر شرح ابن عقيل 300/1.

تحذفان لا أحدهما، وتلغى إن توسطت أو تأخرت غالباً، وحتماً إن دخلت على الاستفهام أو نفي أو لام ابتداء.[1]

وباب أعطيت عكسها في ذلك، وقد يكون مفاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد لا أفعال الجوارح، وقد يتضمن القول معنى الظن فتنصب[2]، والأغلب حكاية ما بعده.

فإن أريد بـ(علمت) عرفت[3]، و(رأيت) أبصرت[4]، وبـ(ظننت) اتهمت[5] وبـ(وجدت) أصبت[6]، فمفعولها واحد، وقد تنصب ثلاثة في معنى الاثنين.

---

(1) يجوز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين كلاماً فصارت كالحشو مثل: (زيدٌ علمت قائمٌ) أو (زيدٌ قائمٌ علمت) وإعمالها لقوة تصرفها، وبإلغائها حتماً بحرف الاستفهام نحو: "علمت أزيدٌ عندك أم عمرو " أي: علمت ما يجاب به ذلك أو النفي، نحو: " علمت ما زيدٌ عندك " أو اللام نحو: " علمتُ لزيدٌ عندك " إذ للثلاثة صدر الكلام فلا تصير حشواً.

ينظر تاج علوم الأدب 843/2.

(2) قد يجري القول المضارع لمستفهم عنه للمخاطب مجرى الظن فتنصب مفعولين كقوله:

متى تقولُ القُلُصَ الرّواسما

يُدنيْن أمَّ قاسم وقاسما

حيث أجرى (تقول) مجرى (ظن) ونصب المفعولين بما وهما: (القلّص) وجملة يدنين، ولا يجري القول مجرى الظن إلاّ بشروط أربعة هي: – أن يكون الفعل مضارعاً – أن يكون للمخاطب – أن يكون مسبوقاً باستفهام – ألاّ يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف أو مجرور أو معمول الفعل وسليم تجري القول مجرى الظن مطلقاً من غير شرط.

ينظر شرح ابن عقيل 48/2، 50. الأشموني 63/2.

(3) نحو: " علم زيدٌ الحق".

(4) نحو: " رأى زيدٌ عمراً "

ينظر شرح ابن عقيل 55/2.

(5) ظننت زيداً، أي: اتهمته.

(6) نحو: " وجد زيد ضالته " أي: أصابها.

الثالث: أفعال توقف فهمها على متعلقين مختلفين فتنصبهما إمّا بتجردها كـ(كسوت) أو بزيادة كـ(أَوْلَيْت) و (أعطيتُ) و (استغفرت) و (أخبرت) ونحوها.

الرابع: ما توقف عقليته بثلاثة لزيادة فيه وهو: (أعلم) و (أرى) و (نبّأ) و (أنبأ) و(أخبر) و (خبّر) و (حدّث).

فأول مفعولاته يجوز الاقتصار عليه لا الأخيران.[1]

وقد تغني (أنَّ) المفتوحة وجزآها عن الآخرين لا المكسورة إلاّ عن الثالث فقط غالباً ويصح الثالث جملة.[2]

الخامس: له متعلق واحد فلا يلغى وإن تأخر، وقد يحذف مفعوله.[3]

---

(1) إذا كان للفعل غير مفعول ثم رددته إلى ما لم يسم فاعله أقمت المفعول الأول مقام الفاعل ورفعته وتركت ما بقي منها منصوباً على حد انتصابه قبل البناء لما لم يسم فاعله، وذلك أن الفعل إذا ارتفع به فاعل ظاهر فجميع ما يتعلق به بعد سوى ذلك الفاعل منصوب.

ينظر شرح ابن يعيش 73/7.

(2) وقد تغني(أنَّ) المشددة عن الآخرين إذ يصح انسباكهما مصدراً نحو: " أعلمت زيداً أنَّ عمراً قائمٌ " أمّا المكسورة فتغني عن الثالث فقط إذْ لا يصح انسباكها نحو: " أعلمت زيداً عمراً إنّه قائم"، فإن كان الثاني معنى امتنعت المكسورة لا المفتوحة نحو: " أعلمت زيداً شأنك أنّك قائمٌ " إذ التقدير: أعلمته قيامك ويجوز كون الثالث جملة كخبر المبتدأ نحو: " أعلمت زيداً عمراً قام أبوه " أو " أبوه قائم ".

ينظر تاج علوم الأدب 850/2. وينظر شرح الرضي 276/2.

(3) يجوز حذفه منوياً نحو: " يَبْسط الرزق لمن يشاء ويقْدِر " أي: يقدره، و " إلاّ من رحم ربّك " أي: رحمه، أو منسياً نحو: " فلان يعطي ويصل ويقطع " قال:

فإن تعتذر بالمحل منْ ضُروعها ∴ إلى الضيف يَجْرحْ في عراقيبها نصْلي.

الشاهد: حذف مفعول (يجرح) وذلك لتضمين الفعل معنى اللازم.

ينظر شرح ابن يعيش 39/2.

السادس: يتعدّى بحرف جر أو تضعيف أو همزة، ويصح العطف على المجرور بالنصب على المحل، وبالحركات إن بني للمفعول، وقد يتعدى تارة بنفسه، وتارة بالحرف.[1]

فعل ما لم يسم فاعله

السابع: فعل ما لم يسم فاعله فضُمّ أوله وكُسِرَ، وفتح ما قبل آخره، ويضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين الأفصح في قيل وبيع. وجاء الإشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون أستخير وأقيم.[2]

فعلا التعجب

الثامن: فعلا التعجب ما (أفعله) و(أفعل به) لا يتصرفان فلا يسبقهما معمولهما ولا يبنى منهما اسم فاعل ولا مفعول، ولا مصدر لهما، وفي تحقيق تقدير كل منهما خلاف[3].

---

(1) ما يتعدى إلى واحد بحرف جر أو تضعيف أو همزة نحو: " مررت بزيد " و" نزلتُ على عمرو " و"كرّم الله وجهه " و" أكرمَ زيدٌ عمراً " ويصح العطف على المجرور بالنصب على المحل إذ معنى مررت جاوزت فإن بنيّ للمفعول جاز في العطف الجر على اللفظ والرفع على المحل الأقرب والنصب على المحل الأبعد، وقد يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ك(شكرت زيداً) و (شكرتُ له) و (كلته) و (كلتُ له) و (زنته) و(زنتُ له) و (رجعتُه) و (رجعتُ إليه).

ينظر تاج علوم الأدب 852/2.

(2) معتل العين لا يجيء فيهما إلاّ الكسر الخالص.

ينظر شرح الرضي 272/2.

(3) اختلفوا في (ما) فهي عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة، وهي مبتدأ ما بعده خبره، وعند الأخفش موصولة صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أي شيء أكرمه.

ينظر شرح ابن يعيش 148/7، 149. شرح الرضي 309/2.

ولا يبنيان إلاّ من ثلاثي سيبويه أو رباعي أوله همزة[1]، ولا من لون ولا عيب غالباً[2] بل يتعجب منهما بأشد ونحوه، ولا يبنيان للمفعول ولا من متعدٍ إلاّ مع تقديره لازماً ولا يفصل بينهما وبين معمولهما غالباً، ولا بين ما وفعلها غالبا، ولا يلحقهما ضمير تثنية أو جمع وتابع المجرور تعتوره الحركات إلاّ البدل.[3]

أفعال المدح والذم

التاسع: أفعال المدح والذم.

نعم وبئس بلغاتها[4]، وساء، وحبذا، تفيد مدحاً أو ذماً عاماً حيث عرّف فاعلها باللام أو بالإضافة إلى المعرّف أو كان مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة أو بـ(ما) وبعده المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبر محذوف المبتدأ، وشرطه مطابقة الفاعل فلا يصح جنساً آخر، و ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾[5] متأول، وقد يحذف

---

(1) أجاز سيبويه بناء التعجب من (أفعل) قياساً ومنعه المبرد وابن السراج والأخفش والمازني والفارسي في الجميع وفصل بعضهم فمنعه إذا كانت الهمزة للنقل لأنها إذا ذاك حرف معنى وأجازه إذا كانت لغير النقل لأنها لا معنى لها.

ينظر الكتاب 73/1. شرح الرضي 308/2.

(2) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضهُ وهذا الشعر ما أسوده، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان، ولكل فريق حججه.

ينظر الإنصاف 148/1.

(3) أي أجريت على تابعه إلاّ البدل الحركات فالجر على اللفظ والرفع والنصب على المحل.

(4) جاء في (نِعْمَ) فتح النون وكسر العين وكسرهما وفتح النون وكسرها مع سكون العين، وكذلك في بئس.

(5) الأعراف 177. متأوّل بتقدير: ساء مثلاً مثل القوم.

المخصوص إذا علم[1]، وفاعل حبذا لا يتغير ومخصوصه كمخصوص نعم، ولا يصح نكرة بحال.[2]

فرع:

ولا يؤكد فاعلها، وقد يوصف ويعمل في الفضلة، ولا يسبقها معمولها، ولا يلحقهما ضمير تثنية أو جمع.[3]

اسم الفاعل

أمّا الحروف فسبعة وأربعون قد مرّت.

وأمّا الاسم فأنواع: نوع سبق، وواقع موقعه، ولا أيهما.

فالأول: اسم الفاعل: لفظ مشتق ليعبّر به عن محدث أصله، وهو كـ(ضارب) ومن غيره بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر غالباً كـ(مخرِج) و (مدحرِج) و (مستخرِج) ويعمل عمل فعله بشرط مجيئه للحال أو الاستقبال في الأصح، والاعتماد على صاحبه خبراً له، أو صفة أو صلة أو على الهمزة أو (ما) في الأصح، وعدم تصغيره قيل: وتكسيره، وما وضع منه للمبالغة كـ(ضرّاب) و (ضروب) و (مضراب) و(علِم) و (حذِر)[4]، ومثناه ومجموعه مثله وله حكم فعله.[5]

---

(1) مثل: " نعم العبد " أي: أيوب.

(2) أي: يعرب كإعراب مخصوص نعم.

(3) لا يؤكد فاعلها توكيداً معنوياً أما لفظياً فيؤكد نحو نعم الرجل الرجل خالدٌ. لا يلحقها ضمير تثنية أو جمع هذا عند غالب النحاة، إلاّ أن ابن مالك في شرحه للكافية قال: "حكى الكسائي عن بعض العرب: نِعما رجلين ونِعموا رجالاً ".

ينظر شرح الكافية 111/2.

(4) مثل ضروب بنصل السيف سوق سمانها.

.... وحذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ.

(5) أي حكمه حكم فعله في التعدّي واللزوم.

ويعمل الماضي مع اللام، ويجب إضافته حيث المعمول ضميره[1]، ولا يضاف المعرّف بالألف واللام إلاّ إلى مثله أو مضاف إلى مثله في الأصح[2]، وتجوز إضافة العامل[3] وجر المعطوف على معموله المعرّف المضاف إليه، وإن لم يعرّف وإذا جرى على غير من هو له برز فاعله[4]، ويصح تقديم معموله.[5]

الثاني: اسم المفعول

اسم المفعول: اسم مشتق يعبر به عمن وقع عليه الحدث، وهو من مجرد الثلاثي على مفعول ومن غيره كالمضارع بميم مضمومة، وفتح ما قبل الآخر وهو في العمل والاشتراط كـ (اسم الفاعل).

الثالث: الصفة المشبهة بالفاعل: اسم مشتق لمن ثبت له مستمراً بني من فعل لازم فيعمل عمله لكن في السبب لا الأجنبي، وفي الحال لا الاستقبال.[6]

ولا يفصل عن معمولها بأجنبي، ولا يسبقها عكس اسم الفاعل لضعفها، وصيغُها سماعية ويفضّل إعمالها مجيئها معرفة باللام ومجردة[7]، ومعمولها مضاف أو باللام أو مجرد[8] صارت ستة، والمعمول في كل واحد مرفوع ومنصوب ومجرور

---

(1) نحو: الضاربُك

(2) نحو: " الضارب الرجل، والضارب غلامِ الرجلِ "

(3) نحو: " هل هُنّ كاشفاتِ ضرّه ".

(4) نحو: " زيدٌ هند ضاربها هو ".

(5) نحو: " أنا زيدا ضاربٌ ". قال

..........:....... كريمٌ رؤوس الدارعينَ ضروبُ.

ينظر تاج علوم الأدب 877/2.

(6) تنقص عن اسم الفاعل بأنها تعمل في السبب دون الأجنبي، وفي الحال دون الاستقبال.

ينظر شرح الكافية 1058/2.

(7) مثل: " زيدٌ الحسنُ الوجه " و" رجلٌ حسنُ الوجْه ".

(8) مضاف مثل: (وجهه)باللام مثل: (الوجه) ومجرداً مثل: (وجه).

صارت ثمانية عشرة وتفصيلها " حسنٌ وجهه " ثلاثة (حسنُ الوجهُ) ثلاثة (حسنٌ وجهٌ) ثلاثة، ومع تعريف (حسن) باللام كذلك اثنان ممتنعان (الحسنُ وجههِ) (الحسنُ وجهٍ) واختلف في (حسن وجهه) والباقي ما فيه ضمير أحسن وما فيه ضميران حسن وما يعطل فقبيح.[1]

فرع:

وفي معمولها الرفع بالفاعلية، ونصب المعرفة لشبه المفعولية والنكرة تمييزاً في الأصح واسما الفاعل والمفعول اللازمين كالصفة فيما ذكر.

الرابع: اسم التفضيل: اسم مشتق يفيد زيادة المتصف به في أصل معناه بني مما بني منه فعل التعجب لا من غيره غالباً، ويعمل كالصفة إلاّ رفع المظهر، وينصب الفضلات لا المفعول الحقيقي.[2]

وإذا جرى لفظه صفة لشيء ومعناه صفة لمتعلق ذلك الشيء لا له والمتعلق منفصل على نفسه إذا تعلقت بغير ذلك الشيء نفياً رفع الظاهر لإفادته معنى فعل حينئذ نحو: " ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " أو " أحسن في

---

(1) والبواقي متنوعة فما تضمن ضميراً واحداً فهو أحسن إذ لا حشو فيه ك " الحسن وجهاً " فلا ضمير إلاّ الفاعل فربط بينها وبين الموصوف (والحسن وجهُه) بالرفع فالرابط الضمير في (وجهُهُ) وما فيه ضميران حسن ك(الحسن وجهَهُ) بالنصب وليس بأفضل إذ الضمير في (وجهه) لا فائدة فيه ولا قبيح إذ لم يضف إلى نفسه ولا خلا عن الرابط، وما لا ضمير فيه قبيح نحو: (الحسنُ وجْهُ) بالرفع بالفاعلية إذ لا رابط حينئذ. ينظر تاج علوم الأدب 881/2.

(2) يعمل في الظروف والحرف والحال والتميز نحو: (هو أكرم عندك) أو يوم الجمعة أو في بيته أو مسافراً او نفساً.
ينظر شرح الرضي 220/2.

عينه الكحل من عين زيد " أو " ما رأيت كعين زيد أحسن منها الكحل ".[(1)]

فرع:

وقد تغير فيه صيغة أفعل، ويفيد معناه وتعمل عمله كـ(خير) و(شر).[(2)]

فرع:

ويستعمل مضافاً أو معرفاً باللام أو مجرداً عنهما مع (مِنْ) فإن أضيف وقصد به الزيادة على من أضيف إليه اعتبر كونه منهم فيمتنع " يوسف أحسنُ إخوته " ويصح فيه الإفراد، ومطابقة من هو له.[(3)]

وإن قصد الزيادة المطلقة تعينت المطابقة.

قيل: وجاز " أحسنُ إخوته " وتعين في ذي اللام مطلقاً، والذي مع (من) مفرد مذكر لا غير ويعتبر مشاركة المفضول للمفضل في الأصل تحقيقاً أو تقديراً[(4)]

---

(1) في (أحسن) لفظه صفة لرجل ومعناه، وهو الزيادة في الحسن صفة لمتعلق الرجل وهو الكحل، والكحل مفضّل على نفسه إذا كان في غير عين زيد، فوجب رفع الكحل فاعلاً لـ(أحسن) إذ لو رفع بالابتداء فُصِل بينه وبين معموله، وهو منه بأجنبي وهو الكحل فهو أجنبي لعدم عمله فيه ولقوة دلالته على الفعل هنا إذ هو بمعنى حسُن.

ينظر شرح الرضي 223/2.

(2) حذفت الألف من خير وشر لكثرة الاستعمال.

(3) الأكثر أن تقصد به الزيادة على مَنْ أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم تحقيقاً، فلا يجوز " يوسف أحسن إخوته " لخروجه عنهم بإضافتهم إليه لامتناع إضافة الشيء إلى نفسه، ويجوز في هذا الإفراد لشبهه بـ(أفعل من) بإفادته الزيادة والمطابقة لمن هو له في التأنيث والتثنية والجمع لشبهه الوجه الثاني بالإضافة.

ينظر شرح الرضي 217/2.

(4) تحقيقاً كـ " زيدٌ أفضل من عمرو " أو تقديراً كقول علي رضي الله عنه: " لأن أصومَ يوماً من شعبان أحبُّ إليَّ من أن أفطر يوماً من رمضان ".

ينظر شرح الرضي 215/2.

ولا يجمع بين اللام ومن ولا يخلو منهما ومن الإضافة غالباً.[1]

فرع:

وما تغير فيه أفعل منع الصرف إلاّ (أوّل) فقد يمنع ويصرف، ويبنى على الضم.[2]

فرع:

وقد يأتي على صيغته ما ليس منه ك(سُؤى) و (حسنى).[3]

الخامس: المصدر: وهو المشتق منه الفعل، وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس وأكثر ما استعمل من الثلاثي (فعل) و (فعلة) و (فعلى) و (فعلان) و (فعال) و(فعالة) كل واحد منها مثلث الفاء و(فعل) و(فعلة) بفتح الفاء وفتح العين وكسرها فيهما و(فُعَل) بضم الفاء وفتح العين وتكسر الفاء، و(فعول) بفتح الفاء وضمها وفتح العين وتكسر الفاء.

و (فعول) بفتح الفاء وضمها، و(فعيل) و(فعلان) بفتح الفاء والعين.

وقياس: الثلاثي ما كان على (مفعل) بفتح الميم والعين أو كسر العين وجاء على مفعول ومفعول له.

---

(1) قوله غالباً لأنه إذا علم المفضل عليه كقول الفرزدق:

إنّ الذي سمك السماءَ بنى لنا ∴ بيتاً دعائمهُ أعزُّ وأطولُ.

ينظر شرح الرضي 214/2.

(2) (أول) على ثلاثة أضرب تكون صفة على تقدير من، وتكون ظرفاً، وتكون اسماً إذا حذفت منها مِنْ.

ينظر شرح ابن يعيش 98/6.

(3) قال ابن يعيش: " وأما حسنى فيمن قرأ: " وقولوا للناس حسنى " وسوى فيمن أنشد:

ولا يجزون من حسن بسوى ....

فليستا بتأنيثي أحسن وأسوأ، بل هما مصدران كالرجعى والبشرى.

ينظر شرح ابن يعيش 100/6.

وأمّا الرباعي: فقياسه ذو ميم كاسم المفعول فيه كـ(المدحرج) و (المقاتل) ونحوهما وغيرهما أن تزيد قبل آخر ماضيه ألفاً وتكسر أوله كـ(أخرج) (إخراجاً) ونحوه. فإن توسطه متحركان كسر أولهما كـ(اقتدار) ونحوه، وجاء كـ(فاعل) مفاعلة، و(فعّل، تفعيل، وتفعله) وتفعّل تفعُّل وتفعلل تفعلال.

فرع:

ويعمل عمل فعله منكّراً أو معرّفاً بشرط مجيئه ظاهراً موحداً غير محدود، ويضاف إلى فاعله لا مفعوله غالباً ويعطف على لفظ ما أضيف إليه ومحلة.(1)

ولا يلزم ذكر فاعله ولا يضمر فيه ولا يسبقه معموله غالباً ولا يفصل عنه والعمل له في (سقياً زيداً).(2)

وأمّا اسم الفعل: فقد مر، وأمّا الواقع موقع الفعل وهو الظرف والحرف خبراً وصفة

---

(1) يعمل عمل فعله ماضياً وغيره، إذ هو بمعناه ومنكراً نحو: "أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة" ومعرفاً باللام نحو:

ضعيفُ النكاية أعداءه ∴ يخال الفرارَ يراخي الأجلْ.

ويعمل مضافاً إلى الفاعل نحو: " يعجبني ضربُكَ زيداً " لا إلى المفعول إلاّ إذا تعيّن نحو: " دقُّ الثوبِ القصّارُ ".

وشرط عمله مجيئه ظاهراً موحداً غير محدود فلا يصح " مروري بزيد حسن وهو بعمرٍ قبيح " لإضماره ولا يعمل مع ذكر فعله نحو: " ضربتُ ضرباً زيداً " بل العمل للفعل.

ينظر شرح الكافية لابن مالك 1015/2.

(2) ينظر شرح الرضي 197/2.

وصلة وحالاً[1]، واسم الإشارة[2]، وأمّا الآخر فاسم المضاف[3]، يعمل في المضاف إليه الحرف ولا يسبق المضاف معمول المضاف إليه إلاّ(غيرَ) إذ قد تكون بمعنى (لا) كـ(ليس).[4]

---

(1) لوقوعه موقع (استقرّ) و (مستقر).

(2) نحو " هذا زيدٌ قائماً " التقدير المشار إليه قائماً زيدُ

(3) يعني ليس بمشتق ولا واقع موقعه فهو المضاف في نحو:

" غلام زيد " حيث هو العامل في المضاف إليه.

(4) ينظر شرح ابن يعيش 61/6. شرح الرضي 197/2.

الباب العاشر

باب التابع

والتابع: ما أفاد تأكيد سابقه أو إيضاحه أو مشاركته في الحكم.

والعامل فيه عامل متبوعه مطلقاً ويصح الفصل بينهما لا بأجنبي أو توكيد أو صفة مبهم، ولا يسبق معموله متبوعه.[1]

فصل التأكيد

وهو أنواع: التأكيد هو ما يقرر أمر متبوعه في الشبه أو الشمول لفظاً أو معنى فاللفظي تكرير لفظ الأول مطلقاً، والمعنوي (نفسه) (عينه) (كلّه) (كلاهما) (كلتاهما) (أجمع) (جمعاء) (أجمعون) (جُمع) (أكتع) (أبتع) (أبصع).

فالأولان[2]: يعمان باختلاف الصيغ والضمير أو الضمير فقط وتجران تالياً[3]، ولا تتبعان تابعاً.

---

(1) يجوز فصل متبوعه ما لم يكن الفاصل أجنبياً محضاً، ولم يكن توكيداً لتوكيد، ولا نعت مبهم نحو: "جاءني مَنْ في الدار من الزيدينَ أجمعون"، ويمتنع " جاءني الزيدون كلهم إخوتك أجمعون" و" جاءني هذا أخوك الرجلُ "، ولا يسبق معمول تابع متبوعه، نحو: " جاءني خبرك رجلٌ عالمٌ". وقد أجاز الكوفيون نحو: " هذا طعامك رجلٌ يأكل " أي: " هذا رجل يأكل طعامك " ووافقهم الزمخشري في تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلق " في أنفسهم" من قوله تعالى: " وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً " بصفة القول، قال: "فإن قلت: بم تعلق قوله: " في أنفسهم " قلت بقوله: "بليغاً " أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم ".

ينظر شرح الكافية لابن مالك 1151/2. شرح الرضي 328/1. الهمع 116/2.

(2) يقصد النفس والعين.

(3) نحو: " جاء زيد بنفسه أو بعينه ".

و (كل) بالضمير فقط[1]، والثالثان للمثنى فقط[2]، والبواقي بالصيغ فقط[3]، ولا يؤكد بـ(كل) و(أجمع) إلاّ ما يصح تفريغه حساً أو حكماً[4]، ولا يؤكد ضمير متصل مرفوع بالنفس أو العين إلاّ بعد تأكيده بمنفصل غالباً[5]، ويصح تأكيد المنصوب والمجرور بالمرفوع، ولا تؤكد النكرة في الأصح ولا يعطف مؤكد على مثله، ولا يتحد تأكيد معطوف ومتبوعه عن لم يتحد معنى عامليهما، وقد يتبع (كل) وأخواتها (أجمع) وأخواتها متطابقين للتقرير فقط، و(أكتع) وأخواه اتباع لا جمع فلا يتقدم وذكرهما ضعيف[6]لك. ويمتنع (قوموا كلنا)[7] لك، والسهل والجبل ونحوه كـ(كل) ولفظ (كلا) و(كلتا) مفرد بدليل ﴿ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾.[8]

---

(1) أي: (كله) و (كلهم) و (كلهن).

(2) الثالثان يقصد بهما: كلا وكلتا تختص للمثني.

(3) أي: باختلاف الصيغ نحو: (أجمعُ) و (جمعاء) و (أجمعون) و (جُمَع).

(4) حساً نحو: " أكرمت القوم كلّهم " أو حكماً نحو: " اشتريت العبدَ كلَّه ".

(5) لئلا يجري التأكيد على ما هو كالجزء من الفعل نحو: " ضربتَ أنت نفسُك " إلاّ أن يكون ضمير موصول، نحو: "جاءني الذي قام نفسُه ".

ينظر شرح الكافية لابن مالك 1181/2. شرح الرضي 336/1.

(6) إنّ هذه الألفاظ المؤكدة لها ترتيب في اللسان العربي والإخلال به لحن وذلك الترتيب أن يذكر أولاً: كل ثم أجمع ثم أكتع ثم أبتع ثم أبصع، والثلاثة الأخيرة أتباع لأجمع، خلاف لابن كيسان فقد جوّز الابتداء بكل واحد منهما، وذكر (أكتع) وأخواته بدون أجمع ضعيف، لعدم دلالتها على معنى الجمعيّة دلالة ظاهرة ولأنها أتباع له.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 178-179.

(7) وعند ابن مالك يمتنع " قوموا كلنا " ويجوز " قوموا بنا جميعاً كلنا " بالرفع ووجه الفرق منع تأكيد المخاطب بالمتكلم، وجواز تأكيد المتكلم بمثله.

ينظر شرح الكافية لابن مالك 1182/2.

(8) الكهف: 33. كلا وكلتا مفرد لرجوع الضمير إليه مفرداً.

ينظر شرح الرضي 301/1.

النعت

الثاني: النعت:

تابع يفيد مزية مطلقة لسابقه توضيحاً أو تخصيصاً أو لمجرد ثناء أو ذم أو تأكيد[1] مشتق أو نحوه[2]، ويصح وصف النكرة بالجمل وبحالها وحال متعلَّقها[3] والوصف بالمفرد للمعرفة والنكرة إمّا سماعي شائع، كوصف بمصدر الثلاثي أو بالعدد أو غير شائع كمصدر الرباعي وكالمقدار والجنس أو قياسي كالمشتق واسم الإشارة والموصول غالباً والمنسوب " وما شئت من كذا " أو (أيُّ) مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، و(ذو) بمعنى صاحب، ولا يرفع الظاهر إلاّ المشتق

---

(1) منها ما يفيد التخصيص وذلك إذا كان نعتاً للنكرة نحو: " جاءني رجل طويل"، ومنها أن يكون لمجرد الثناء نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم" ومنها أن يكون لمجرد الذم نحو: "زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين" إذا كان زيد معلوماً قبل ذكر هذه الصفات، وإن كان غير معلوم لا يكون لمجرد الذم بل للذم والتوضيح ومنها أن يكون للتوكيد وذلك إذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المنعوت كقوله تعالى: "نفخة واحدة" فإن الواحدة تدل على ما يدل عليه نفخة، لأن التاء في نفخة للواحدة فيدل على الوحدة.

ينظر الوافية في شرح الكافية 166.

(2) اشترط بعض النحاة أن يكون النعت مشتقاً وليس بواجب لأن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموماً.

ينظر الوافية في شرح الكافية 167.

(3) يوصف الموصوف إذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب نحو: " مررت برجل أبوه عالم " و " مررت برجل قام أبوه " و" مررت برجل إن قام أبوه قمت " و " مررت برجل في الدار " وإنما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية، لأن الوصف عن المعنى خبر عن الموصوف، ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة لترتبط الجملة بتلك النكرة، ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو: " مررت برجل عالم " ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو: " مررت برجل حسن غلامه " ف(حسن) وإن كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فإنه صفة لمتعلقه، وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة.

ينظر شرح الكافية 167-168.

غير (أفعل) ومن الجامد نحو: " وكلُّ الرجل " و " مثل الرجل " ونحوه. مررت بالرجل كلّ أو وجد أو حقّ الرجل، ورجل أسد أو رجل صدق أو سوء.[1]

فرع:

ومن وِصفَ بحال نفسه طوبق منعوته إعراباً وتعريفاً وتنكيراً وتذكيراً وتأنيثاً، وفي الإفراد وفرعيه وبحال متعلقه تتبعه في الثلاثة الأُوَل، وفي الباقي كالفعل، ومن ثمة حسُن " قام رجلٌ قاعدٌ غلمانهُ" وضعف (قاعدون) ويجوز قعود.[2]

والمضمر لا يوصف ولا يوصف به، والموصوف أخص أو مساوٍ، ومن ثمة لم يوصف ذو اللام إلاّ بمثله أو بمضاف إلى مثله، والتزم وصف الإشارة بذي اللام والإبهام، ومن ثمة ضعف بـ(هذا الأبيض) و (حَسُن بهذا العالم)[3]، ويمتنع حذف الموصوف غالباً ولا يسبق منعوته إلاّ حيث يحصل بياناً أو ضرورة.[4]

---

(1) قال الرضي: " ومعنى كل الرجل أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى جد الرجل أي كان ما سواك هزل وحق الرجل أي ما سواك باطل، ومن المقيس أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو صدق وسوء، نحو: " عندي رجل رجل صدق " و" حمار حمار سوء ".

ينظر شرح الرضي 305/1.

(2) قال الرضي في هذا: " لأن الاسم المشابه للفعل إذا كرس خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته، لأن الفعل يكسر، فلم يكن في" قعود غلمانه " شبه اجتماع فاعلين كما في " قاعدون غلمانه" لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر".

ينظر شرح الرضي 311/1.

(3) لأن الأبيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال أن يكون رجلاً أو امرأة أو غير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف، وحسن أن يقال: مررت بهذا العالم، لأنه نعلم منه أنه إنسان ورجل".

ينظر الوافية في شرح الكافية 170.

(4) ينظر شرح الكافية لابن مالك 1063/2.

وإذا كانت جملاً فصلت بالواو[1]، وفي تعدد المفرد الوجهان، ويجوز القطع لمدح أو ذم لا لتأكيد[2]، ولا يشترط التكرير ويجب إن اختلف منعوتاه إعراباً أو تعريفاً وتنكيراً[3]، ويصح التفضيل ولا يتبع ما بعد المقطوع، وإذا ولي النعت (لا) أو (ما) وجب تكريرهما[4]، وإذا تعدد المنعوت واختلفت نعوته وجبت الواو، فإن اتفقت جاز الجمع وتغلب التذكير والعقل، وقد تتبع[5]على المحل ومنه تابع غير المنصرف كما مر.

ويصح تقدير النعت المعطوف المقطوع مبتدأ وخبراً.[6]

---

(1) نحو: " رجلٌ أبوه عالم وأخوه كريمٌ ".

(2) لا يقطع ما جاء للتأكيد مثل: " نفخةٌ واحدة " لمنافاة الغرض به.

ينظر شرح الرضي 316/1.

(3) تعيّن القطع بتقدير (أعني) أو (هما) نحو: " هذا زيدٌ ورجلٌ العاقلين ويجوز العاقلان على القطع ويجوز أن تفرد لكل صفته نحو: هذا زيدٌ العاقلُ ورجلٌ جاهلٌ ".

ينظر تاج علوم الأدب 929/2.

(4) إذا ولي النعت (لا) أو (إمّا) وجب تكريرها نحو: " لا فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ"، و " لا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ " و" زيدٌ رجلٌ إمّا جاهل وإمّا عاقلٌ ".

ينظر شرح الرضي 316/1.

(5) إذا تعدد المنعوت واختلفت نعوته وجبت الواو نحو: " جاء زيدٌ وعمرو العاقل والجاهل " فإن اتفق الوصف جاز الجمع فتقول: " العاقلان أو الجاهلان " ويغلب التذكير والعقل نحو: " زيد وهند العاقلين" أو " زيد وفرسه الحسنين ".

ينظر تاج علوم الأدب 928/2-929.

(6) يصح النعت المعطوف المقطوع مبتدأ وخبر مع تعدد النعوت نحو: " مررت برجال شاعرٌ وكاتبٌ وعالمٌ " فالرفع على تقدير بعضهم أو منهم شاعر، وقد يتبع على المحل الأقرب والأبعد.

ينظر شرح الرضي 316/1.

عطف البيان

وهو تابع جامد أو نحوه غير وصف يوضح متبوعه ولو دونه وبطلت إضافته ويصح بدلاً ومع تكرير العامل ويفصله من البدل صحة مجيئه بياناً بما أضيف إليه اسم الفاعل، وإن لم تصح إضافته إليه بخلاف البدل.(1)

البدل

الرابع البدل: وهو التابع المقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، فإن تضمن معنى المتبوع فبدل كل وبعضه بدل بعض ومعنى فيه بدل اشتمال وغيره بدل غلط ويصحان في كل من هذه معرفتين ونكرتين ومختلفين وظاهرين ومضمرين ومختلفين.(2)

---

(1) كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً نحو: " ضربت أبا عبد الله زيداً " قال ابن عقيل: " واستثنى المصنف –ابن مالك– مسألتين يتعين فيهما كون التابع عطف بيان: الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً والمتبوع منادى نحو:" يا غلام يعمرا " فيتعين أن يكون (يعمرا) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نيّة تكرار العامل فكان يجب بناء (يعمر) على الضم. الثانية: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع بـ(أل) وقد أضيفت إليه صفة بـ(أل) نحو: " أنا الضارب الرجل زيد " فيتعين كون (زيد) عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل، لأن البدل على نيّة تكرار العامل. والمسألة فيها خلاف فهذا الرضي يقول: " لا أرى عطف البيان إلاّ البدل ".

ينظر شرح ابن عقيل 181/3–182. شرح الرضي 337/1.

(2) لا يبدل المضمر من المضمر، ونحو قمت أنت، ومررت بك أنت توكيد اتفاقاً، وكذلك نحو: رأيتك إيّاك عند الكوفيين، ولا يبدل مضمر من ظاهر، ونحو: رأيت زيداً إيّاه من وضع النحويين وليس بمسموع، ويجوز عكسه مطلقاً إن كان الضمير لغائب نحو: " وأسرّوا النجوى الذين ظلموا " في أحد الأوجه أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدل بعض كـ(أعجبني وجهُك) أو بدل اشتمال كـ(أعجبني كلامُك) أو بدل كل مقيد للإحاطة نحو: " تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا " ويمتنع إن لم يفدها خلافاً للأخفش فإنه أجاز رأيتك زيداً ورأيتني عمراً.

ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 230/3–232.

فرع:

وله مثل إعراب سابقه ولا ينوي بالسابق الطرح[1]، وتصح في الفعل إن اتحد المعنى والجملة من المفرد[2]، لا ظاهر من مضمر بدل الكل إلاّ من الغائب ويجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة، ويصح بدل الكل من المخاطب غالباً[3]، وإذا فصّلت العدد جاز جعل التفصيل بدلاً فيستوعب والقطع فلا يجب[4]، وقد يعاد العامل معه ويجب حيث المعمول ضميراً بدل من مجرور وفي الأسماء ما يصح بدلاً وتأكيداً كالسهل والجبل.[5]

---

(1) قال المبرد في المقتضب: " لو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: (زيد مررت به أبي عبد الله) لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت: (زيداً مررت بابي عبد الله) كان خلفاً لأنك جعلت (زيداً) ابتداء ولم ترد إليه شيئاً فالمبدل منه مثبت في الكلام، وإنما سمي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة وكان سيبويه يختار ما مررت بأحد إلاّ زيدٍ خيرٍ منك، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها ". ينظر المقتضب 399/4.

(2) يصح بدل الفعل من الفعل كقوله تعالى: " ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف " والجملة كقوله تعالى: " أمدّكم بِمَا تَعْلَمُون أمَدّكُم بأنْعَامٍ وَبَنِين " وقد تبدل الجملة من المفرد كقوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً .:. وبالشام أخرى كيف يلتقيانِ

ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 233/3-234.

(3) يجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة لتقاربهما مثل: " نَاصِيَةٍ كَاذِبَة " ويجوز بدل الكل من المخاطب إلاّ أن يكون بأمر المخاطب أو المضارع المنسوب إليه.

ينظر شرح الرضي 241/1. الهمع 127/2.

(4) الذي يفصل به عدد مذكور إن كان وافياً بما في المذكور من الأعداد جاز فيه الاتباع على البدل والقطع رفعاً.

ينظر شرح الرضي 342/1.

(5) وقد يعاد مع البدل عامل متبوعه كقوله تعالى: " لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْرَحْمَنِ لِبُيُوتِهِم " ويجب حيث العامل حرف جر والمعمول ضمير نحو: " مررت بزيد به " على إبدال الضمير وهو الهاء في به من زيد وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه، ومن الأسماء ما يصح بدلاً وتأكيداً نحو: " السهل والجبل".

ينظر شرح الرضي 333/1.

عطف النسق

الخامس: عطف النسق: وهو التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط أحد ألفاظه، وإذا عطف على المضمر المرفوع المتصل أكد بمنفصل إلاّ مع فصل أو طول غالباً ويعاد الجار مع المعطوف على مضمر مجرور في الأصح. [1]

ويجب مشاركته لمتبوعه في الإعراب والإسناد وعود الضمير.

فأمّا قولهم: " الذي يطير فيغضب زيد الذباب " فالفاء سببية، ومن ثمة لم يجز في " ما زيد بقائم أو قائماً ولا ذاهب عمرو " إلاّ الرفع[2]، ويشاركه في صحة تقديم المعمول وحذفه، ويصحان مفردين وجملتين مطلقاً ومفرد على جملة والعكس، ويمتنع العطف على عاملين مختلفين في نحو: " ضَرَبَ زيدٌ في الدارِ وعمْرو الحجرةَ " إلاّ في نحو: " في الدار زيدٌ والحجرةُ عمرو " في الأصح.[3]

تمّ الكتاب عن الملك الوهاب، وكان الفراغ من رقمه ضحوة يوم الأربعاء لعلّه 13 من شهر صفر الخير سنة ثماني وستين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وعلى آله الكرام بخط مالكه الفقير إلى عفو الله السيد علي محمد أبي الحسن الشامي، وفقه الله لصالح العمل وعصمه من الخطل والزلل ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.

---

(1) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين حول هذه المسألة في الإنصاف 463/2 وما بعدها.

ينظر شرح الرضي 321/1.

(2) لتعذّر العطف لفقد الضمير في (ذاهب) العائد إلى ما عاد إليه ضمير (قائم).

ينظر شرح الرضي 321/1.

(3) لأنهما كالواحد.

فهرس المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب والرسائل الجامعية

1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت (ط1)1407هـ، 1987م.

2- أئمة اليمن، محمد بن محمد بن زبارة الصنعاني، المطبعة الناصرية، تعز، اليمن.

3- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ محمد عبد الغني الدمياطي، دار الندوة الجديدة، بيروت.

4- أساس البلاغة، الإمام جار الله أبو القاسم الزمخشري، دار صادر للطباعة، بيروت، 1385هـ، 1965م.

5- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ ، 1985م.

6- الاستغناء في أحكام الاستثناء، للقرافي، تحقيق، د. طه محسن، وزارة الأوقاف العراقية، 1402هـ، 1982م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ ، 1987م.

8- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر(ط6)، 1394هـ.

9- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ ، 1982م.

10-البدر الطالع للشوكاني، مطبعة السعادة، مصر، 1348هـ.

11-تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى المرتضى، دراسة وتحقيق: د. نوري الهيتي، وزارة الثقافة، صنعاء، 1425هـ ، 2004م.

12-التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1402هـ ، 1982م.

13-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي 1387هـ ، 1967م.

14-التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، دار الفكر، بدون.

15-خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ.

16-الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، 1952م.

17-ديوان الفرزدق، لمحمد أحمد الصاوي، القاهرة، 1354هـ.

18-شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، بدون.

19-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل المصري، دار الطلائع،2004م.

20-شرح الأشموني لألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، مطبعة الحلبي 1366هـ.

21-شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، العراق،1982م.

22-شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ ، 1975م.

23-شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، أوفيست، دار الكتب، بيروت، بدون.

24-شرح الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، منشورات مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، بدون.

25-شرح المفصّل، لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، بدون.

26-شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن با بشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، 1977م.

27- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، 1410هـ ، 1981م.

28-فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، للعلامة عبد الواسع الواسعي، مطبعة حجازي، القاهرة، (ط2) 1366هـ ، 1947م.

29-الفوائد الضيائية (ملا جامي)، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، بدون.
30-القاموس المحيط، للفيروز أبادي، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، (ط2)، 1420هـ ، 2000م.
31-الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، (ط1)، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، 1407هـ ، 1986م.
32-الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1397هـ ، 1977م.
33-الكشاف، للزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر. بدون.
34-كنز الحكماء، للحسن ابن الإمام المهدي، مخطوط، الجامع الكبير، صنعاء، رقم115، تاريخ.
35-لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، (ط3)، 1414هـ ، 1994م.
36-ما ينصر وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق: هدى محمد قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1391هـ ، 1971م.
37-مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت، 1416هـ ، 1996م.
38-مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، للحبشي، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، بدون.
39-معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، (ط2)، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
40-مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، (ط6)، دار الفكر، 1985م.
41-المفصل في علم اللغة، للزمخشري، طبع القاهرة، 1323هـ.
42-المقتضب، للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1388هـ.

43-الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، (ط1)، دار الباز، بيروت، 1407هـ ، 1987م.
44-منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، للرصاص، تحقيق: فطوم علي حسن الأهدل، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 1996م.
45-همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، بدون.
46-الوافية في شرح الكافية، لركن الدين الاستراباذي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، 1403هـ/1983م.

فهرس الموضوعات